

مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم الاقتصادية و التدبير

Laboratoire Interdisciplinaire de Recherche en Economie, Finance
et Management des Organisations (LIREFIMO)

أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتدبير

في موضوع :

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : التحديات و الآفاق -السعودية نموذجا-

إشراف الأستاذ:

الدكتور محمد امحمدي

إعداد الطالب الباحث:

محمد اجدود

لجنة المناقشة:

- د. محمد امحمدي : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق – فاس مشرفا ورئيسا
د. عبدالرزاق الهيري : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق – فاس مقرر
د. بوزوبع عبدالعالي : أستاذ مؤهل بكلية الحقوق – فاس مقرر
د. عبداللطيف شكور : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق السويسي – الرباط مقرر

السنة الجامعية: 2021/2020

مقدمة عامة

لعل موضوع الاستثمار يعد من الموضوعات الأشد إغراء وجذبا خاصة في الظروف الراهنة وفي إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد تسعى الكثير من البلدان إلى بناء قاعدة اقتصادية تنافسية تكسبها مكانة استراتيجية في السوق العالمية، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

ولقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته من خلال الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الاجنبي لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالقاعدة على الدول المضيفة، فإن عليها أن تقوم تأثيره المحتمل بعناية وواقعية

إن المأثور التقليدي لتنافسية الاقتصاد قد نظر إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول نظرة حسنة، وهو منظور ناشئ مباشرة عن الافتراضات الحديثة السائدة عن عمل السوق، إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة والتي تتمثل في التكنولوجيا ومهارة التسويق، كما ان وجود الاستثمار الأجنبي يزيد من تنافسية اقتصاديات الدول المضيفة، وبذلك تحسين الكفاءة وزيادة فرص العمل.

لذلك نجد أن صانعي السياسات الاقتصادية في الدول يولون أهمية بالغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنافسية الاقتصادية بهذه الدول وهنا بعد أن أدت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة وحديثة التصنيع على حد سواء.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة التقنية أو الإيجابية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للدول المضيفة، كما أن الحصول على التقنية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى استفادة المؤسسات المحلية للبلد المضيف من تواجد هذه التقنية.

تبنت المملكة العربية السعودية رؤية طموحة أطلقت عليها رؤية 2030، حيث جاءت تلك الرؤية لمواجهة التحديات والضغوط الخارجية التي عانى منها الاقتصاد السعودي في السنوات القليلة الماضية، ومن أهم تلك التحديات ضعف مستوى التنويع الاقتصادي والميزة

التنافسية للصناعة المحلية، واختلال سوق العمل والبطالة، وبالتالي ضرورة إيجاد مصادر دخل جديدة للمحافظة على تحقيق معدلات نمو مستدامة خلال السنوات القادمة.

وتقدم الرؤية العديد من الأهداف، والمؤشرات لدفع النمو بالناتج المحلي الإجمالي، والالتزام في ذلك بعدد من المحاور التي يشترك في تحقيقها كل من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي، وقد استندت الرؤية على ثلاثة محاور أساسية تركز على المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.

وعندما أطلقت المملكة العربية السعودية "رؤية المملكة 2030"، وضعت الاستثمارات المحلية والأجنبية في أولوياتها، وأصبح الاستثمار محورا رئيسا لا يعزز "الرؤية" فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي التي تستند أساسا إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وحيث تتمتع المملكة حاليا بقطاعات واسعة مهيأة للاستثمارات بكل أنواعها، فهناك ما لا يقل عن 18 قطاعا محليا في عمق التوجه الاستثماري، وهي قطاعات متنوعة تشمل الصناعة والطاقة والسياحة والنقل والتصدير وإعادة التصدير وغيرها، يضاف إلى هذا المشهد العام، التحولات الإجرائية والتنظيمية التي اتخذتها حكومة المملكة الرشيدة لدعم وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ومن المنتظر خلال السنوات الخمس المقبلة أن يكون صندوق الاستثمار العامة السعودي الذي تم تأسيسه في عام 1971م، واحدا من أكثر الصناديق العالمية قدرة على تنويع ادوات الاستثمار، وبالتالي تحقيق أعلى معدلات الربحية، والمساهمة في تحقيق موارد مالية متدفقة لاقتصاد البلاد، مما يساهم بالتالي في تنويع مصادر الدخل، حيث أضحى الصندوق في الوقت الحالي نقطة تحول جوهريّة على صعيد تنويع مصادر الدخل في السعودية، ويستهدف الدخول في الاستثمارات العالمية القائمة على الإبداع والابتكار والتقنية.

مما سبق أعدت هذه الدراسة لتعطي للقارئ نبذة تعريفية موجزة عن قطاع الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في الوقت الراهن وأهم المخاوف والتحديات التي قد

تواجه المستثمرين في ظل التحديات الحالية المحيطة بالاقتصاد المحلي، وبالجانب الآخر أهم المؤشرات الاقتصادية المحفزة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ضمن سياسة الدولة للإصلاح الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل وكأحد الأدوات الهامة لتحقيق رؤية 2003.م.

تؤدي الاستثمارات المباشرة دورا مهما في عمليات التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية¹. يد أن التدفقات الرأسمالية شأنها شأن التدفقات الدولية أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته² لما سبق تعكف العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية. فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي. وهكذا تزايد دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة وأصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصة في ظل حجم المديونية الخارجية³.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية وبالأخص التنمية الصناعية، فقد حرصت المملكة العربية السعودية على جذب المزيد من هذه الاستثمارات، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات ابرزها : تحديث نظام الاستثمار الأجنبي وكذلك منح الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي، وتذليل العقوبات القانونية التي تحد منه الخ ...⁴.

ولاشك في وجود علاقة إيجابية تربط ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية. ذلك نجد سعي المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار بالقطاع

¹Il a Chatuvedia, Role of FDI in Economic Development of india : Sectoral Analysis, international conference on technology and business management, March 28-30, 2011,p : 528

²المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمن الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناسر – مارس) 2013، ص 8.

³ زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 159.

⁴بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2000م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملكة سعود، 1425 هـ - 2004م، ص 1 .

الصناعي الذي يعد بحق عصب التنمية لأية دولة في العالم، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات التي تساهم في دخول هذه الاستثمارات.

وبالإطلاع على (تقارير الاستثمار العالمي المختلفة) يتضح أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى المنطقة، وذلك حتى عام 2008، وبعدها شهدت تراجعاً بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرت من ثم على مختلف اقتصادات العالم⁵.

وبناء على ذلك، أضحي من أولويات الدول تعزيز تنافسيتها وتهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

الإشكالية الرئيسية :

ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين تنافسية الاقتصاديات؟

أهداف البحث :

- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم.
- التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية
- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

أهمية البحث :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في :

⁵Andrew Stoeckel, the global financial crisis and consequences, Australian national university, the Brookings institution, 2009, p. 608.

- الدور الأساسي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاد السعودية.
- معرفة ما مدى نجاح عملية تعزيز التنافسية الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد السعودي.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

المبررات الذاتية

مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود أساسا إلى الأهمية التي تنبع من عدة اعتبارات أهمها :

- أن المملكة العربية السعودية تعتبر دولة نفطية ريعية وهي إحدى الدول المتجهة لتحسين تنافسياتها الاقتصادية وهذا أكثر الأسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع؛
- ارتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لمثل هذه الموضوعات.
- قابلية الموضوع للبحث.
- في حدود إطلاعنا فإن هناك قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية، وبنفس المنهجية المقترحة، وبالتالي ستكون هذه المحاولة مرجعا لبعض البحوث المستقبلية في هذا الموضوع.

مبررات موضوعية :

يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال ويعتبر من أهم مواضيع الساعة ويتمثل في الطبيعة الحساسة للموضوع بحيث أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين.

الفصل الأول : التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا الجانب المتعلق بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يجب التأكيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي، وشهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وقد أعطى الاستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي ، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغاً لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أماكن جاذبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تسعى هذه الدراسة إلى استعراض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على المستوى العالمي أو على مستوى البلدان العربية، وبصفة خاصة في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الدولية، وذلك باعتباره محفزا للنمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي للحصول على التكنولوجيا، وهي من أفضل مصادر التمويل الخارجي للبلدان العربية هذا إلى جانب ما يصاحب من خبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية تنعكس على تحسين كفاءة الموارد البشرية، الأمر الذي ترتب عليه تسابق جميع دول العالم لجذب المزيد من تدفقاته، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذبه، وفي ضوء ذلك هناك حاجة ماسة إلى إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهومه وأنواعه ودوافعه ومحدداته.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي على أنه نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس سعي كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي، وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها⁶.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض توظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"⁷.

⁶سحنون فاروق، "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة سطيف، 2010 ص 08.

⁷عميروش محند شغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2012، ص 16.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر انه "مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق ارباح مستقرة"⁸.

ويعرف ايضا على أنه "انتقال لرؤوس الأموال الاجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة للاستثمار مباشرة في البلدان لتي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، وهذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دورا مهما في نقل حزمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية التي تسهم في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل إليها"⁹.

كما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في "تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين في بلد غير بلده، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار بالإضافة إلى قيامه بتحويل مواد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا، والخبرة الفنية في مجال نشاطه في البلد المضيف"¹⁰.

وبناء على ما سبق ، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بمجموعة من الخصائص التالية : ¹¹

- الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.

⁸فارس فضيل : "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، مارس 2004، ص 10.

⁹علي عبد الوهاب نجا "الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2015، 37.

¹⁰بله باسي زكريان "الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة – حالة الجزائر" رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 3 في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2011، ص 4.

¹¹بوشمال عبد الرؤوف، "التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2012، ص 72.

- الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان يمتلك المستثمر الأجنبي 10% فما أكثر من الأسهم العادية فله حق التصويت داخل المؤسسة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات يعني أن الاستثمار المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة، يعني تحمل الخسارة والربح.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات.
- استثمار يتم بواسطة أفراد أو شركات في بلد مضيف.

المطلب الثاني : انواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز بين نوعين شائعين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي المباشر والاستثمار المشترك وهي كما يلي :

أولا : الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسيات أو بشراء شركات محلية في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة خوفا من التبعية السياسية والاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها¹².

كما تعد الفروع المملوكة بالكامل نوعا من الاستثمار الدولي، والذي تقوم به الشركة الأم بهدف امتلاك أحد الفروع بالبلد المضيف، على أن يكون لها الحق في إدارتها والرقابة عليها بدون أي تدخلات، وإمداد هذا الفرع بالخدمات الإدارية والفنية والتسويقية والتكنولوجية، وعلى أن يكون لها الحرية الكاملة في اختيار نوع المنتج وحجم الإنتاج

¹² عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 25.

وطريقة إنتاجه ونوعية المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية ما لم ينص القانون المحلي لهذا البلد على غير ذلك وبما يضمن لها البقاء والاستمرارية في البلد المضيف¹³

ثانيا : الاستثمار المشترك (المشروعات المشتركة)

تعد المشروعات المشتركة شكل من اشكال التحالفات الاستراتيجية حيث تفضي باشتراك بلدين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص¹⁴

وهي الاستثمار الذي يشترك فيه طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر، ويأخذ طرفي (أطراف) الاستثمار مختلف الأشكال القانونية (فرد، شركة خاصة، شركة عامة، حكومة)، وقد نشأ هذا النوع من الاستثمار كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال وكذلك الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه¹⁵.

المبحث الثاني : دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة الاستثمارات والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار ويكمن التمييز هنا بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة نظر المستثمر الأجنبي نفسه والذي يرغب في الاستثمار خارج وطنه، والتي تتحكم وتؤثر بشكل بارز في توجهات وتدفقات، هذا ما يعني أن هذه العوامل في ذاتها مرتبطة بأطراف مختلفة وسنقوم بعرضها في المطالب التالية.

¹³ بلع ياسي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 05 .

¹⁴ ابراهيم محمد الفار "اقتصاديات المشروعات المشتركة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 14.

¹⁵ عميروش محند شغوم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

في حقيقة الأمر أن كلا طرفي الاستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به، وهي تدفعه بقوة إلى المضي قدماً لتحقيقها وفما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر:¹⁶

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي :

تتمثل أهم دوافع المستثمرين الأجانب في الاستثمار بالدول الأخرى وبخاصة في الدول النامية فيما يلي :

1- تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال : ذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته ويتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية أو الأيدي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض التصدير.

2- المحافظة على الأسواق الخارجية والرغبة في التوسع : يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذه الأسواق، حتى لا يسبقهم منافسوه إليها، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، وهو الأمر الذي تنتهجه شركات إنتاج السيارات في الدول الكبرى في الوقت الحالي.

2- ضمان الحصول على المواد الخام والأولية : بهدف ضمان التدفق المستمر لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة المطلوبة والأسعار المرغوبة ، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المنتج والمصدر لهذه المواد حسب ما تسمح به إمكانياتها الذاتية وتشريعات الدولة المضيفة للاستثمار وهو ما تنتهجه الشركات اليابانية في استثماراتها الخارجية.

¹⁶ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 42.

3- زيادة حجم المبيعات : حيث أنه مهما كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا مقارنة بالسوق العالمي الذي يتكون من اسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وذلك بهدف الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج وبخاصة في قطاع الصناعة، الأمر الذي يستدعي البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة.

4- تخفيض المخاطر : يسعى المستثمر إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

5- الاستفادة من المزايا والحوافز المقدمة : نظرا لأن معظم الدول النامية تسعى في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبخاصة المباشرة منها، وبالتالي تتنافس هذه الدول في تقديم عديد من المزايا والحوافز لهذه الاستثمارات وتكون سخية في ذلك سواء في ضرورة تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها وكذلك الدعم على الخدمات العامة مثل الطاقة أو أماكن إقامة هذه الاستثمارات ...إلخ.

6- السياسة الاقتصادية لدول المستثمر في زيادة دورها في الاقتصاد الدولي : تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار ان هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح اسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا : دوافع الدولة المضيفة للاستثمار

تسعى معظم الدول النامية إلى اجتذاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليس لمعالجة قصور الموارد التمويلية المحلية لديها فقط، بل لتحقيق عديد من المزايا الأخرى التي تقتدر بتدفقات هذه الاستثمارات، وتتمثل أهم هذه الدوافع فيمل يلي :¹⁷

1- سد فجوة ادخار : يتم الاستعانة بالمصادر المالية الخارجية في حالة عجز الادخار المحلي على توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، وقد يكون الاستثمار الاجنبي المباشر أحد الاختيارات خصوصا بعد تراجع القروض الأجنبية والمنح والإعانات الخارجية، كما أن تكاليفها باهضة وكثيرة ما تخضع لاعتبارات سياسية، وتنطوي على شروط لا تلائم البلد الذي يطلبها، ويكون الاستثمار الأجنبي في حالة اختياره مكملا للادخار المحلي ويسمح بتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات.

2-تحسين وضعية ميزان المدفوعات : تلجأ الدول للاستثمار الأجنبي المباشر لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها وتفضل على غيره من مصادر التمويل للأسباب التالية :

-إلزام الاستثمار المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ارباحا، خلافا للقروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف، عندما يتبنى هذا الأخير استراتيجيات الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور استراتيجيات الإنتاج من أجل إحلال الواردات، ويكون الأثر إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف في الحالتين.

3-زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني : يتوقع من دخول الاستثمار الاجنبي المباشر أن يرفع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار ويساهم في

¹⁷بن عاشور رتيبة، "جاذبية الاستثمار في المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة من 1996 إلى 2013 أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 17.

نمو الناتج المحلي الإجمالي نظرا لإقامته مشاريع استثمارية جديدة واقتنائه لأصول إنتاجية إضافية.

4- الاستغلال الأمثل للموارد المالية : يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما للتمويل الخارجي الخاص بالبلدان النامية، حيث تستخدم تدفقاته في النشاطات الإنتاجية في البلد المضيف بطريقة مباشرة بهدف الربح في المدى الطويل، عكس التدفقات المالية الأخرى (قروض، إعانات) فقد تستخدم في مشاريع اقل مردودية في المدى القصير وتكون عرضة لتقلبات السوق (معدل الفائدة مثلا).

5- تخفيض مستوى البطالة : إن مستوى البطالة يتأثر بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف له ويميل للانخفاض خصوصا إذا تميزت المشاريع الاستثمارية بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية.

6- نقل التكنولوجيا : إن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد المضيف (خصوصا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية) يرافقه نقل للفن الإنتاجي الحديث والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة، أو لمهارات الإدارية المالية أو لتسويقية المعاصرة فضلا عن تنمية أعمال البحث والتطوير.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد توالى النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراء تلك الاستثمارات إلى جانب جملة الآثار المترتبة عنها، ويبدو أن هناك تعددا وتداخلا بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ارتبط ذلك بظروف الدولة المضيقة، أو بظروف الدولة الأم، أم بتلك الظروف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات.

وعلى هذا الأساس، سنحاول عرض وتحليل أهم النظريات التي حاولت تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التفسيرين التاليين: التفسير التقليدي والتفسير الحديث.

المطلب الأول: التفسير التقليدي القائم على أساس التبادل الدولي

يشمل التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث نظريات: النظرية الكلاسيكية؛ نظرية رأس المال، ونظرية إخطار التبادل. نوجزها فيما يأتي:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية¹⁸

تعتبر المقاربة النظرية على أساس التبادل الدولي من التفسيرات الكلاسيكية لقيام التبادل الدولي بالخصوص انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية ثم نظرية هكشر- أولين إلى نظرية حركة رأس المال ونظرية إخطار التبادل، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم القائلة أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيضة. حيث يستندون إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيضة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيضة.
- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.
- التأثير على سيادة الدولة المضيضة من طرف الدول الأجنبية، وذلك فيما يلي:
 - اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيضة على الدول الأجنبية؛
 - خلق التبعية الاقتصادية؛
 - خلق التبعية السياسية؛

¹⁸- فاضل صالح الزهاوي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- تركز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الاستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.

الفرع الثاني: نظرية رأس المال¹⁹

لم تعط النظرية الاقتصادية التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة، حيث تفترض النظرية أن قيام التجارة الحرة بين البلدان سيجعل انتقال رؤوس الأموال بينها أمراً لا ضرورة له. وما يبرر ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان بالفعل شيئاً نادراً، وكان النمط المساند هو الاستثمار غير المباشر، حيث انتقلت في القرن التاسع عشر أموال عديدة من العالم القديم إلى العالم الجديد في شكل قروض واستثمارات غير مباشرة.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، بل أصبح مساوياً للاستثمار غير المباشر في الأهمية إن لم يفقه.

تفسر النظرية التقليدية قيام كلا من التجارة والاستثمار عبر الحدود، على أساس الفوارق في هبات الموارد الطبيعية بين البلدان والتي تؤدي بدورها إلى فوارق في تكلفة الإنتاج، كما تؤدي إلى فوارق في العائد لعناصر الإنتاج، رأس المال والعمل، حيث تقود هذه الفوارق إلى التخصص ومن ثم التجارة بين الدول.

من أهم فرضيات هذه النظرية أن عنصري رأس المال والعمل، يستطيعان أن يحلان أحدهما مكان الآخر، وعندما تكون تكلفة رأس المال عابية نستخدم منه أقل ما يمكن، ونستعيز عن ذلك باستخدام المزيد من الموارد البشرية والعكس بالعكس، إذا ما كانت الأجور عالية.

عندما يكون لمنشأة ما فائض في رأس المال، فإنها إما أن تستورد عمالاً أو تصدر رأس المال لبلد فيه عجز، وبما أن رأس المال هو الأسهل تنقلاً بين جميع عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، فسوف يؤدي وجود فائض منه إلى قيام الاستثمار الخارجي، أي يبدأ رأس المال في التدفق من البلد الأول (بلد الوفرة) الذي يكون فيه العائد على رأس المال

¹⁹- انظر: عبد الرحيم فواد، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 157.158.159. بتصرف من الباحث.

منخفض نسبياً إلى البلد الثاني (بلد الندرة) الذي يكون فيه العائد على رأس المال مرتفعاً نسبياً، وتستمر هذه العملية إلى أن يتساوى العائد على رأس المال في الدولتين (قانون السعر)، وحسب هذه النظرية تتوقف علمية الاستثمار الخارجي عند ذلك الحد.

عيوب وانتقادات نظرية رأس المال:

- ركزت هذه النظرية في تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية المباشرة من خلال اختلاف معدلات العائد على رأس المال. هذه النظرية كانت لتفسر التجارة الخارجية في وقت كان فيه الاستثمار الخارجي يمثل استثماراً مباشراً. لذا يكمن ضعف هذه النظرية في عدم القدرة على تفسير وتعليل قيام الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي هو مجرد استثمار في محفظة استثمارية تحتوي على أسهم أو أوراق مالية أو سندات وقروض، حيث يتم شراء هذه السلع المالية وبيعها مثلها مثل باقي السلع والخدمات، حيث أن الدافع الرئيسي للاستثمار غير المباشر هو الربح وليس السيطرة على الشركة، وبذلك يكون غالباً قصير الأجل²⁰.

- لم تستطع النظرية التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره تختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذه النظرية تعامل الاستثمار الأجنبي من زاوية تدفق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تضمن إضافة إلى انتقال رأس المال، عناصر الإنتاج مثل التكنولوجيا، المهارة، الإدارة وغيرها²¹.

- يعتبر الاختلاف في عوائد رأس المال هو المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول حيث ينتقل رأس المال من الدولة التي فيها فائض في رأس المال (عائد منخفض) إلى الدول التي بها عجز في رأس المال (عائد مرتفع)، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يسير فقط في اتجاه واحد وهو تدفق رأس المال باتجاه الدولة التي بها عجز فيه. فكيف لهذه النظرية أن تفسر وجود استثمار أجنبي مباشر متبادل بين الدول

²⁰- انظر: عبد الرحيم فؤاد، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سابق، ص ص 157-158.

²¹- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، ط 1، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 40.

الأوروبية وكثيرة غيرها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في الصين، والاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة. ففي حالة الاستثمار الأجنبي المباشر المنتقل بين الدولتين فأين الدولة التي فيها عجز وأيهما بها فائض في رأس المال؟ واقع الحال أن رأس المال يتحرك حيث الفرص الاستثمارية المجزية.

الفرع الثالث: نظرية إخطار التبادل²²:

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية ومن بينهم (RZ- Aliber)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير مؤكدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، ونأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج.

نظرا لعجز النظرية التقليدية عن تفسير وتعليل قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، كان لابد من البحث على نظريات جديدة تحاول سد هذه الفجوة النظرية. ولقد اشتق النظريات التي توالى وحاولت سد هذه الفجوة من النظرية التقليدية الدور الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات، حيث تعتبر هذه النقطة الرئيسية التي بنت عليها معظم النظريات أفكارها²³.

²² - Pierre Jacques mot. La firme multinationale, une introduction économique (Economica, 1990). P 97.

²³ - عبد الرحيم فواد، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

وهو ما يسمى الطرح النظري القائم على هيكل السوق في تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر، ويعرف على أنه مجموعة الخصائص السوقية التي تعرف ثباتا نسبيا، وتؤثر على سلوك المؤسسات التي تعمل فيه وتمثل جزءا منه.

تتفق هذه النظريات على أن الشركات المستثمرة في الخارج يجب ان تتمتع بميزة احتكارية أو تنافسية، وذلك نسبة لأحد العوامل التالية: تكلفة رأس المال، اقتصاديات الحجم، النفقات الخاصة بالبحوث، التطوير والإشهار... إلخ، كما يجب أن تكون هذه الميزات معتبرة حتى تتمكن الشركات من تعويض تكاليف عملية التوطين في الخارج²⁴.

ويمكن تصنيف هذا الطرح إلى ثلاث مجموعات نظرية هي:

- النظريات التي تفترض كمال السوق؛
- النظريات التي تفترض عدم كمال السوق؛
- نظريات أخرى مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: النظريات التي تفترض كمال السوق:

أولا: فرضية الفرق في العائد:

تعتبر هذه الفرضية أولى محاولات شرح الاستثمار الأجنبي المباشر، ويفترض أن رأسمال ينتقل من البلدان أين معدل العائد منخفض نحو البلدان أين معدل العائد مرتفع، وهذا يقود إلى تساوي معدلات العائد. ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى المساواة بين العائد الحدي والتكلفة الحدية لرأسمال.

ما يعاب على هذه الفرضية أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار، لابد أن تختلف،

²⁴- حنان شناق، تأثير الاستثمارات في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 33. بتصرف من الباحث.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن رأسمال فقط بل أيضا التكنولوجيا والإدارة والمهارة²⁵.

ثانيا: فرضية تنويع المحفظة:

تقوم النظرية على الاختيار بين المشروعات التي تتم ليس فقط على حساب معدل العائد بل كذلك درجة الخطر، وفكرة تنويع المحفظة في حالة الاستثمار غير المباشر تبقى صحيحة في حالة الاستثمار المباشر. بذلك فإن تنقل رؤوس الأموال سيكون مقيدا بالرغبة في التقليل أو الحد من المخاطر الذي يتحقق عن طريق التنويع²⁶.

ثالثا: فرضية حجم السوق: يتحدد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المستقبلية حسب حجم السوق، فبمجرد أن حجم السوق في بلد معين وصل إلى مستوى يسمح باستغلال وفورات الحجم، يصبح هذا البلد هدفا محتملا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن جهة BALASSA (1960) أشار إلى أن السوق كبيرة الحكم بما فيه الكفاية تسمح بتخصص عوامل الإنتاج وهذا يؤدي إلى تخفيض التكلفة مما يجعلها وجهة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر²⁷.

الفرع الثاني: النظريات التي تفترض عدم كمال السوق

أولا: نظرية المزايا الاحتكارية لهايمر:

إن الدافع الرئيس للاستثمار في الخارج يكمن أساسا في تمتع الشركات المستثمرة بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحوث والتطوير، توفر المهارات الإدارية والتنظيمية... إلخ وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، بحيث تكون هذه المزايا عوضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج،

²⁵ - Imad A. Moosa. Foreign direct investment: Theory, evidence and practice. Palgrave.N.Y.2002.PP24, 26-27.

²⁶ - وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الصين- مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012-2013 ص 17.

²⁷ - المرجع السابق، ص 18.

وبحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح التراخيص²⁸.

عرضت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي Stephen Hymer سنة 1960، وقد انطلق في تحليله من خلال الانتقاد الموجه إلى النظرية التقليدية التي بينت بأن رؤوس الأموال تنتقل من البلدان وفيرة رأس المال وذات معدل فائدة منخفض اتجاه البلدان ذات ندرة في رؤوس الأموال ومعدل فائدة مرتفع²⁹.

أ- عرض النظرية:

يفسر Hymer وKindelberger الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء طبيعة أسواق احتكار القلة في الدول الأم لهذا الاستثمار، حيث يصبح من الصعب على أي مشروع أن يزيد حصته من سوقه المحلي دون أن يواجه مخاطر المضاربات السعرية المدمرة، ومن ثم يعتبر الامتداد خارج الأسواق المحلية في تلك الحالة بمثابة وسيلة للإفلات من ضغوط سوق الاحتكار³⁰.

وحسب هذه النظرية فإن انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في الخارج يلزمه شرطين أساسيين هما³¹:

- أن تفوق الأرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل؛
- أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية (تفوق تكنولوجي، معرفة فنية،...) تمكنه من منافسة المشروعات في هذه الدولة ويعوضه خروجه من الدولة الأم.

²⁸- أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا- الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص 28.

²⁹- Peyrard.J, Gestion Financière Internationale, Edition : Vuibert, Paris, France, 1995, p 183. نقلا عن: حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³⁰- عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 09.

³¹- محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002، ص 86.

مما سبق يمكن القول ان حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتاج لعدة أسباب،
منها:

✓ هروب من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول المصدرة للاستثمار
والبحث عن تعظيم أكبر للأرباح.

✓ ويدعم هذا الهروب توافر مزايا متنوعة (تكنولوجية، إدارية، تسويقية...) متميزة لدى المستثمر الأجنبي (عادة الشركات متعددة الجنسية) عن نظرائه بالدول المضيفة. وتسمى هذه الميزات بالخصائص الاحتكارية لهذه الشركات، نلخصها فيما يلي:

1- الخصائص التكنولوجية: ويصطلح عليها بالخصائص التقنية أو المعارف الجديدة المتميزة أو رأس المال غير الملموس المتمثلة في القدرة على ابتكار سلع جديدة وتحسين وظائفها وجودتها. وهذا من خلال التفوق التكنولوجي، وقدرة الشركات المتعددة الجنسية على القيام بالبحوث والتطوير وتحمل تكاليفهما المرتفعة. وحسب هذا التحليل يمكن استنتاج أن لهذه الخصائص التكنولوجية أثرتين اثنتين:

- أولهما دافع للشركات على الاستثمار في الخارج نتيجة فوائد الاحتكار التكنولوجي.

- وثانيهما جانب إلى الدول المضيفة الساعية إلى الحصول على هذه التكنولوجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الخصائص الإدارية والتنظيمية: وتتمثل في توافر الخبرات والمهارات العالية الفنية والتقنية، الإدارية والتنظيمية في كالة مجالات نشاط الشركة (الإدارة، الإنتاج، التسويق...) غير المتوافرة بنفس المستوى لدى المستثمرين المحليين، مما يؤثر إيجابيا على كفاءة تسيير الشركة ويساهم في رفع مردوديتها، كما يسمح لها بتميز منتجاتها عن بقية المنتجات المشابهة لها المقدمة من طرف المنافسين المحليين، أي القدرة على تقديم سلع متميزة من خلال "إضفاء تغييرات مادية طفيفة أو باستخدام الأسماء التجارية أو بإيجاد تباين غير موضوعي من خلال الإعلان، وكذلك بإضفاء تغييرات على الشروط غير

الأساسية للبيع"³². ويحدث هذا بفعل المهارات التسويقية الفائقة المتوفرة لدى المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة خصوصا لدى الشركات المتعددة الجنسية.

إن هذه الخصائص الإدارية والتنظيمية للمؤسسة تجعلها تتوفر على مزايا تمنحها سلطة احتكارية على سوق عناصر الإنتاج فقط، خاصة المسيرين الممتازين للمؤسسة، والمعلومات الجيدة عن المشترين، وشهادات (Brevets) الاختراعات السابقة، والمداخل السرية، والمهارات التجارية³³.

3- الخصائص التكاملية: في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق) والتكامل الخلفي (نحو المواد الأولية الخام) والتكامل الأفقي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام والمواد الأولية خاصة في الصناعات الاستخراجية كالبتروكيمياويات، نظرا للإمكانيات البحثية والاستكشافية الفنية والبشرية المتوفرة لدى هذه الشركات³⁴.

فتكرير البترول أو تحويل المعادن، يحتمل أن تكون المؤسسة قادرة على تنسيق العمليات والاستثمارات الضرورية لمختلف المراحل في إطار التكامل العمودي، وبسبب الأعباء الضخمة للتخزين ومعرفة المؤسسة لاحتياجات كل عملية يمكنها أن تحقق اقتصاد في الأعباء نتيجة مزاومة للعمليات.

4- الخصائص التمويلية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بقدرتها على توفير الأموال الكافية للقيام بالاستثمارات الكبيرة الحجم (المكلفة) وذلك بالاعتماد على أموالها الذاتية (الشركة الأم وفروعها) أو الاستدانة من السوق المالي والنقدي المحلي والدولي. حيث "تستفيد من شروط أحسن للاقتراض بسبب الصورة المميزة للشركة المتعددة الجنسية أو لعلاقاتها مع البنوك الدولية في الدول المضيفة والتي لها علاقات سابقة مع الشركة الأم.

³² عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 87.

³³-Peter H. Lindert, Economica, 8^e édition, Economica, Paris, 1989, p 751.

³⁴ عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 58.59.

ب- الانتقادات الموجهة لنظرية المزايا الاحتكارية لهايمر:

لقد ساهمت هذه النظرية في توضيح أهم الخصائص التي تجعل الشركات المتعددة الجنسية في وضعية المحتكر من جانب العرض (Oligopole)، غير أنها لم تكن كافية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع حالاته كما أن الواقع لم يوافق هذه النظرية في كل ما جاءت به. ووجهت إليها عدت انتقادات نلخص أهمها فيما يلي:

1- تربط هذه النظرية انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير، طالما أن معظم صور المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه، وبالرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى وجود كثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تقتض هذه النظرية أن الدافع الأول للاستثمار الأجنبي هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية، وهو افتراض غير واقعي يتناقض مع حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتقاطعة أو المتشابكة في نفس الصناعة. أي وجود مستثمرين من الدولة (أ) في الدولة (ب) ومستثمرين من الدولة (ب) في الدولة (أ) في نفس النشاط.

3- إن اشتراط توافر الميزات الاحتكارية لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والمتخلفة غير ضروري، إذ غالباً ما لا توجد منافسة محلية قوية في أسواق هذه الأخيرة (الدول النامية والمتخلفة) تستدعي امتلاك المستثمر الأجنبي لميزات تمكنه من مواجهة منافسيه المحليين في البلد المضيف.

4- أغفلت هذه النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي في انتقال المستثمر خارج وطنه، خاصة بعض الصناعات الاستخراجية كالبتروول والمعادن المنجمية... إلخ³⁵.

³⁵- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ثانيا: نظرية التدويل لأسواق المنتجات الوسيطة: Casson و Buckley

تم إعدادها في عام 1976 من طرف M.Casson و P.J. Buckley قصد تفسير ظاهرة تعدد الجنسيات للشركات، فهذه النظرية هي توسع وامتداد لنظرية عدم كمال السوق لـ Hymer.

أ- عرض النظرية: يرى "باكلي" Buckley و "كاسون" Casson أن الباعث على استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي: ³⁶.

- العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم ووحداتها التابعة؛
- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات وهيكل الصناعة؛
- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للإقليم؛
- العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بينها.

ومن أجل المحافظة على ميزة تنافسية، يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة وحافطة للرأسمال البشري الحامل لهذه المعارف في ميدان البحث والتسيير والتسويق والتكنولوجيا وغيرها.

ويوضح هذا أكثر A. Rugman بقوله: المعلومة هي المنتج الوسيط بامتياز... وليس هناك سوق لبيع المعلومة التي خلقتها المؤسسة المتعددة الجنسيات، وعليه لا يوجد سعر للمعلومة... والمؤسسة المتعددة الجنسيات تتجه نحو خلق سوق داخلي للتخفيف من غياب سوق خارجي. إن السوق الداخلي للمؤسسات المتعددة الجنسيات هو استجابة فعلية للقصور الخارجي للسوق في تحديد سعر المعلومة، والإنتاج من طرف الفروع على بيع

³⁶- عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص ص 17-18.

التراخيص والامتيازات لأن هذه الأخيرة لا يمكنها الاستفادة من السوق الداخلي للمؤسسة المتعددة الجنسيات³⁷.

مما سبق يمكن القول أن "قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط وهي التكنولوجيا، ولن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوفر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... إلخ، ومن ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل"³⁸.

ب- الانتقادات الموجهة لنظرية تدول أسواق المنتجات الوسيطة: رغم تعرض هذه النظرية إلى بعض العوامل التي تؤثر في الحركة الدولية للاستثمار، والتي لم تشر إليها النظريتين السابقتين إلا أنها تنطوي على بعض النقائص منها:

أ- رغم إشارة هذه النظرية إلى وجود أربعة عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية إلا أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره. من غيره. وأولت اهتماما محدودا بجوانب التكلفة والعائد المرتبطة بالمجموعات الثلاثة الأخرى كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا، والتي قد تصل إلى مرحلة معينة إلى حد الحيلولة دون قيام الاستثمار المباشر فيما لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط.

ب- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن)، علاوة على مجموعة العوامل الأربعة التي جاءت بها هذه النظرية، والتي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطاتها. الشيء الذي يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية: معادن النحاس والحديد

³⁷ - Anne Androuais et autres, L'investissement extérieur direct, Presses universitaires de Grenoble, France, 1990, p 87.

³⁸ - فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 76.

والقصدير والبتروول... إلخ، إذ الاستثمار المباشر يسمح بالتكامل العمودي الذي يضمن ويؤمن العرض.

ج- مما يعاب على هذه النظرية أنها اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على "الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات. "الأمر الذي جعل هذه النظرية لا تهتم بتدويل نشاط قطاع الخدمات³⁹.

ثالثاً: نظرية ردة الفعل:

اقترح Knickerbocher (1973) أنه في بيئة أعمال يسودها احتكار القلة، عندما تقوم الشركة الرائدة بالاستثمار الأجنبي، فإن الشركات التابعة في نفس الصناعة تقوم هي الأخرى بذلك من أجل الحفاظ على حصتها في السوق، لأن ذلك قد يفسر من طرف المنافسين كتهديد لحصتهم السوقية، ومن جهة (1980) Agarwal أشار إلى أن الآثار المترتبة على ردود الفعل في حالة احتكار القلة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المنافسة وانخفاض احتكار القلة⁴⁰.

رابعاً: نظرية دورة حياة المنتج لـ Royamond Vernon

ويرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي Vernon حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966، الذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر⁴¹ كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وبصفة عامة دورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل

³⁹- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 90.

⁴⁰ - Imad A. Moosa, op.cit, PP 41-42.

⁴¹ - Terson, Denis, and Bricaut, John L. L'investissement international. France, Armond Colin, 1996, p 62.

الإنسان، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي في الانحدار ثم أخيرا الموت⁴².

ولهذا فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاثة مراحل أساسية في دورة حياة المنتج: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.

أ- مرحلة ابتكار المنتج الجديد:

تتصف هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، حيث تقود الشركة المنتجة حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي بالعلامة التجارية الجديدة، ونتيجة لغياب المنافسة في هذه المرحلة، فإن الشركة المنتجة لا تهتم كثيرا بتكاليف الإنتاج وأثرها على مستوى الأسعار الذي تعرض به السلعة، كما أنها لا تواجه ضغوطا للإنتاج في دول أخرى، فتسويق المنتج يكون محليا لإشباع الطلب المحلي في الدولة الأم أثناء هذه المرحلة، واستجابة لفرص الربح ووجود فائض في الإنتاج تسعى الشركة للبحث عن فرص تصديرية، وهذه الفرص تكون أولا في البلدان المتقدمة حيث تكون أذواق وقدرات المستهلكين متشابهة مع المستهلكين في البلد الأم، وتبدأ الشركة المبتكرة في الجزء الأخير من هذه المرحلة بالاستثمار في الخارج⁴³.

ب- مرحلة المنتج الناضج:

تبدأ هذه المرحلة عندما تظهر المنافسة، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتج يصير أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية⁴⁴.

⁴²- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2002، ص 57.

⁴³- المرجع السابق، ص 49.

⁴⁴- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

ج- مرحلة المنتج النمطي (الانحدار والتدهور):

تسمى هذه المرحلة بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول، وفيها يسجل انخفاض بارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث أن هذه الأخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها مما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها، مما يدفع الدولة المخترعة إلى التوجه بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج. وهو ما يمكن الدول النامية من إنتاجية بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدول الأصلية (المخترعة). وتبعا لذلك، وبعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطن في الدول النامية عبر الفروع أو التنازل عن منتجها عبر منح الترخيص مثلا، ومن ثم إنتاجه- وهنا تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلي، وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة فهنا تكون استراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير (export-oriented strategy) وليس لإحلال الواردات- وتنخفض تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورد تصبح قادرة على إنتاجه محليا. وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية⁴⁵.

نقد النظرية:

يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا أو فهمنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي، كما ألفت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والاستثمار الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة غير الدولة الأم. كما تأخذ النظرية بعن الاعتبار العوامل التي ترجع إلى مزايا وتفوق الشركة والعوامل التي ترجع للموقع في شرحها للاستثمار الأجنبي المباشر.

⁴⁵- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 183.

ومن ناحية أخرى، فإن النظرية نجحت وبنسبة كبيرة في شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينيات القرن الماضي، وكمثال على ذلك نجاحها في شرح نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة في دول غرب أوروبا.

على الرغم من كل تلك المزايا فإن النظرية فشلت في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، وإنما لخدمة سوق الدولة المضيفة بإنتاج سلع ذات مواصفات تلائم أسواقها وليس سوق الدولة الأم. كما تتعامل النظرية مع كل مرحلة من المراحل الأربع على استقلال، بينما هي ليست كذلك، كما أنه ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي سبق ذكرها فبعض السلع لا تتعدى دورا مراحل حياتية معينة. بالإضافة إلى أنه هناك سلع لا يمكن تطبيق النظرية عليها ومنها سلع التفاخر والتي يصعب تقليدها. وتهمل النظرية العديد من العوامل كأهداف وفلسفة الشركة وعدم كمال الأسواق في الدول المضيفة وتأثيره على قرارات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية تفشل في الإجابة على التساؤل الآتي: هل أن بداية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول يجب أن تكون من الدولة الأم؟ أم قد تكون بداية الاستثمار من الدولة المضيفة.

وعموما لم تقدم النظرية تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة⁴⁶.

خامسا: نظرية الحماية:

إن ظهور هذه النظرية كانت نتيجة للإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق، فمن ناحية أن تحقق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن تحقيقه بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، ومن جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات متعددة الجنسية لأهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من

⁴⁶- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص 25.

رقابة وقوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما⁴⁷.

وتعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، ولأطول مدة ممكنة. أي من الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها⁴⁸.

إن خلق منتج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع، الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات. غير أن تطوير المنتج وتحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين واحتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم. وهذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع والانتقال إلى الخارج أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع والمساهمة في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة وعدم تسرب أسرارها الصناعية، أي "حصص الشركة لمعارفها بذاتها بدلاً من بيع (التراخيص) معارفها إلى الأسواق الدولية، وضرورة أن تطبق الشركة هذه المعارف فقط في حال الإنتاج تحت رقابتها⁴⁹.

فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها ويضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها ومعارفها كسر وتخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق كنظام حصص الواردات والمبالغة في التعريف الجمركية... إلخ خاصة إذا كان هناك طلب

⁴⁷- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁴⁸- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

⁴⁹- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط 1، ج 2، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 193.

خارجي متزايد على المنتجات التي لا يمكن إنتاجها من طرف غير المبتكرين، فيؤدي هذا الوضع إلى فتح السوق المحلي للمنتجين المبتكرين الأجانب، ويسمح بإقام فروع لهم وبالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي⁵⁰:

أ- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلباً أو إيجاباً على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول؛

ب- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول... إلخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات؛

ج- يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر. وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثاً فقط؛ غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك والتأمين والنقل... إلخ؛

د- لا تعطي هذه النظرية تفسيراً واضحاً لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية. رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية ممتلكاته كما تنص عليها هذه النظرية؛

هـ- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماماً مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات،

⁵⁰ عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 93.

بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

سادسا: النظرية الانتقائية: (John Dunning)

يعد جون دنينج J.Duning الاقتصادي الإنجليزي الأول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج⁵¹.

وقد أطلق على هذه النظرية، النظرية الانتقائية، Electic theory، ثم أطلق عليها مصطلح le paradigme O.L.I⁵².

ساهم النموذج الانتقائي للاستثمار الأجنبي المباشر لجون دنينج في 1988 في تفسير الاستثمارات المتناظرة بالاعتماد على ما أسماه PARADIGM OLI، وطبقا لهذه النظرية فإن اتخاذ قرار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تحقق ثلاث شروط للشركة⁵³:

أ- **مزايا تملكها الشركة (Ownership advantage):** فالشركة يجب أن تمتلك أحد المزايا الاحتكارية مقارنة بالشركات المحلية في البلد المضيف تمكنها من تجنب المنافسة: وتتمثل هذه المزايا في امتلاك الشركة أصولا غير منظورة مثل: التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة بالإضافة إلى مزايا الحكم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج ووفورات الحجم؛

ب- **مزايا الموقع (Location advantage):** كالتمركز في موقع أجنبي يكون أكثر ربحية من العمل في موقع محلي، وتتنجم مزايا الموقع عن اختلاف أسعار ونوعية

⁵¹ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁵² - KURT PERDERSEN, The eclectic paradigm : A new deal ? Aarhus School of Business, Denmark, 2001, pp 4-10.

⁵³ - Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, DALLOZ, Paris, 2005, p259.

المدخلات وتكاليف النقل، اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، حوافز استثمار مختلفة؛

ج- الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (Internalization advantage):

يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأخير أو الترخيص⁵⁴.

هذه الشروط تشكل في حد ذاتها محددات رئيسية تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق ركز دينينغ تحليله على نموذج OLI، ليبين مختلف الإمكانيات التي إن توافرت للمؤسسة فإنها تمكنها من التوطن في الخارج، فإن توافرت للمؤسسة الإمكانيات الخاصة بالشركة (Ownership advantage) مثل المزايا التكنولوجية ووفورات الحجم، وسهولة الدخول إلى الأسواق، وإمكانيات الدولة المضيفة (Location advantage) مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والإمكانات المرتبطة بالتدويل (Internalization advantage) مثل تخفيض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير، فإنها تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

والخيار الثاني يقع عندما تستطيع المؤسسة الجمع بين (O) و (I)، وبالتالي تتجه للتصدير كأسلوب لاختراق الأسواق، أما الخيار الثالث فيقتصر التنازل عن الرخص في حالة توفر المؤسسة على الإمكانيات الخاصة بها فقط (O)⁵⁵.

وتتمثل أبرز فوائد هذه النظرية في اقتراح توضيح لتعددية جنسيات الشركات من وجهة نظر فردية وقطاعية⁵⁶.

⁵⁴- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2010، صص. 26-27.

⁵⁵ - Terson, Denis, and Bricaut, John L. op.cit, p 69.

⁵⁶- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 57.

وقد بين دينينغ أن هذه المزايا تختلف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، بينما يمكن اعتبار هذه المزايا أساسية ومتكاملة، بل إنها تؤثر على طبيعة قرار تدويل الإنتاج لدى الشركات المتعددة الجنسيات، والجدول (1-1) يبين ذلك⁵⁷.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- ما تدويل الإنتاج؟
- أين يتم تدويل الإنتاج؟
- كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية؟
- إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن من حلها، منها:
- اقتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا. فعلى سبيل المثال، افترضت النظرية أنه كلما ازداد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجيا ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجيات مما يتجاوز تحليل المزايا؛

- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على

⁵⁷- شوقي الجباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 01، 2014، ص 69.

الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية⁵⁸.

لقد تطور المنهج الانتقائي على يد دينينج Dunning الذي يحقق التكامل والترابط بين شروط ثلاثة في الأدب المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الشروط تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

الشرط الأول: أن تمتلك الشركة مزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت الشركات المحلية في الدول المضيفة؛

الشرط الثاني: إن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر في الخارج، يجب أن يقيم بشكل يعكس أفضلية عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا (التصدير أو التراخيص)، وفي حالة زيادة التكاليف والمخاطر المرتبطة بالخارج عن المزايا التي يمكن أن تتحقق من وجهة نظر الشركة المستثمرة فإن الأفضل في هذه الحالة هو اللجوء إلى بدائل أخرى؛

الشرط الثالث: يجب أن تتوافر للدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، ومن أهم هذه المزايا انخفاض أجر العمل، اتساع نطاق السوق، توافر مواد خام، مصادر رخيصة للطاقة... وغير ذلك من المزايا الموقعية.

الجدول 1 أنماط دخول الأسواق الدولية

أنماط دخول السوق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: Dunning J.H, International Production and The Multinational Enterprise, 1981, p 32.

⁵⁸- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة سان كليمنتش، 2012، ص 78.

من هذا الجدول يتبين أن الشركة تتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة توافر الشروط السالفة الذكر، بينما تتجه إلى التصدير في حالة عدم توافر مزايا مكانية للدولة التي يراد الاستثمار فيها، أما في حالة عدم وجود مزايا تنجم عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية بالإضافة إلى خلو البلد المضيف من مزايا الموقع، فإن الأفضل لها أن تبرم عقود أو اتفاقيات (تراخيص)⁵⁹.

سابعا: نظرية الموقع (التوطن):

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار. إن العوامل الموقعية تؤثر على قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق⁶⁰، وذلك على النحو التالي:

أ- **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.

ب- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... إلخ⁶¹.

⁵⁹- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 03، ص ص 19-20.

⁶⁰- أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

⁶¹- عبد السلام أو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 403.

ج-العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة.

د- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار⁶².

هـ - ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

و- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

ي- عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج⁶³.

وما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى. غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار. ولقد تم تطوير هذه النظرية وأصبحت تعرف بنظرية الموقع المعدلة.

ثامنا: نظرية الموقع المعدلة: Robock و Simmonds

وقد أضاف كل من "روبوك" و"شيموندس" بعض المحددات المؤثرة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظرية الموقع المعدلة والتي تعتبر امتداد للنظرية الموقع السابقة، حيث قسمت هذه النظرية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث مجموعات هي:

⁶² - منور أوسريير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 02، ماي 2005، ص 113.

⁶³ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

أ- العوامل الشرطية: وتشمل:

- خصائص المنتج: والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها، متطلبات إنتاجها ودرجة حداتها؛
- الخصائص المميزة للدولة المضيضة: منها حجم السوق، مدى توافر الأيدي العاملة، البيئة الاقتصادية أو الإمكانيات الطبيعية؛
- العلاقات الدولية للدولة المضيضة: الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية ونظم النقل والاتصالات بينها وبين الدول الأخرى والخاصة بانتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

ب- العوامل الدافعة: وتتمثل في:

- الخصائص المميزة لمشاركة: وتشمل حجم الشركة، الإمكانيات البشرية والمالية؛
- مركز الشركة التنافسي: وهي المقدرة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

ج- العوامل الحاكمة: ومنها:

- الخصائص المميزة للدولة المضيضة: تتمثل في القوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز؛
- الخصائص المميزة للدولة الأم: تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- العوامل الدولية: تتمثل في الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيضة والدولة الأم، القوانين والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

وتتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات في إشارتها للعوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كالحوافز والضمانات التي تقدمها هذه الأخيرة لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشاريع خارج حدودها، أو العوامل الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحمية بالدولة الأم أو ارتفاع تكاليف العمالة، إلا أن بقية المحددات التي أشارت إليها هذه النظرية قد تناولتها النظريات السابقة.

الفرع الثالث: نظريات أخرى

أولاً: فرضية التمويل الداخلي:

تقوم هذه النظرية على أهمية التمويل في أخذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، والتمويل الداخلي يعني إمكانية الفرع المتواجد في البلد المضيف من الحصول على التمويل من أجل التوسع. وتفسر هذه الفرضية أكثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية لسببين: وجود عوائق لحركة رؤوس الأموال وعدم كفاية أسواق رؤوس الأموال.

ثانياً: فرضية العملات وتأثير سعر الصرف:

طرح ALIBER (1970-1971) فرضية لمحاولة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، تركز على القوة النسبية للعملات. تسلم هذه الفرضية بأن الشركات التابعة للبلد ذات عملة قوية تقوم بالاستثمار في الخارج وتصبح مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، والدول ذات العملة الضعيفة تكون مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أكثر كفاءة للتحوط من مخاطر الصرف الأجنبي⁶⁴.

ثالثاً: ألماس بورتر: Le diamant de Porter

قام بورتر بدراسة مجموعة من عشر دول، اقترح من خلالها أربعة عوامل لتحديد ميزة البلد التي تؤدي إلى التنافسية الدولية، وهي:

أ- **الهبات من العوامل:** وتتمثل في العوامل الأساسية والعوامل المكتسبة، والعوامل الأساسية تشمل الموارد الطبيعية، المناخ والخبرات العامة لقوة العمل. أما العوامل المكتسبة تشمل وسائل الاتصال المتطورة، قوة عمل مؤهلة، خدمات مساعدة متخصصة. وهذه العوامل الأكثر أهمية لتكوين مزايا التنافسية.

ب- **شروط الطلب:** يرى بورتر أن طبيعة الطلب في السوق الأصلي تكتسي أهمية بالغة في توطين الشركات الأجنبية، حيث أن نوع السلع المطلوبة ورغبات المستهلكين خاصة في البلدان التي يتميز مستهلكوها بصعوبة إرضائهم تجعل الشركات الكبرى تحتفظ بتقدم على منافسيها.

⁶⁴-Imad A. Moosa, Op. cit, pp 43-44.

ج- صناعات مرتبطة وداعمة: تؤثر هذه الصناعات في قرار الشركة في نقل نشاطاتها، والصناعات المرتبطة هي تلك التي تتميز أنشطتها بالتكامل أو التشابه مثل المنتجات الكيميائية وحبر الطبع في ألمانيا، والصناعات الداعمة لبعضها هي تلك التي تمنح المواد الأولية أو مكونات وعوامل إنتاج أخرى، مثلاً منتجو الأحذية ومنتجو الجلد في إيطاليا.

د- استراتيجية وهيكل ووضعية الشركة: أوضح بورتر أهمية التناسق بين استراتيجيات وأهداف المؤسسة وكذا تنظيم المؤسسات في الصناعة من جهة، ومصدر الميزات التنافسية من جهة أخرى، كما أوضح أن منافسة وطنية قوية تؤدي إلى دفع الصناعة إلى الابتكار والعصرنة⁶⁵.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته

لقد تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من أشكال تقليدية مبنية على فكر الاستعمار والاستغلال بهدف أعمار ما دمرته الحروب مستغلة أوضاع الدول المتدهورة، ولكن مع ظهور التقدم التكنولوجي والتقني واكتشاف مصادر الطاقة عند الدول الضعيفة، تغيرت اتجاهات الاستثمار وأشكاله المختلفة من الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية والمتحولة، وهنا سنعرض أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته المختلفة.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً متعددة في تغير مستمر خاصة في الدول النامية بما تقتضيه خاصتها ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية⁶⁶. نذكر منها على النحو التالي:

⁶⁵ - وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁶⁶ - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية:

من حيث ملكية المستثمر للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية:

أولاً: الاستثمار المشترك:

أ- مفهومه: وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية⁶⁷.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال فحسب، بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية⁶⁸.

إن هذا النوع من الاستثمار سيساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فله تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم، كما انه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع⁶⁹. وتختلف نسبة المشاركة من مستثمر أجنبي لآخر ومن دولة لأخرى، وعادة ما تتراوح نسبة مشاركة الأجنبي بين 25% و49%، وفي بعض الحالات تصل إلى 75%⁷⁰.

ومما سبق يمكن القول أن الاستثمار المشترك ينطوي على الجوانب التالية⁷¹:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفي الاستثمار، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة؛

⁶⁷ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية- منظماتها- شركاتها- تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 184.

⁶⁸ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، صص 481-482.

⁶⁹ نزيهة عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 21007، ص 38.

⁷⁰ علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط 1، جار رسلان، سوريا، 2007، ص 51.

⁷¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 28.

- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشتركة؛
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية؛
- في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الجوهري الحاسم في التفريق ما بين مشروعات الاستثمار المشترك المباشر وغير المباشر.

ب- أهمية الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

- إن المشروعات المشتركة بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي تسمح للدولة النامية بحكم اشتراكها في الملكية يمكن أن تحظى بنصيب من الدخل المتولد عن المشروع أكبر مما يمكن أن تحصل عليه عادة في صورة ضرائب على دخل الشركة المملوكة خالصة لرأس المال الأجنبي؛
- تؤدي لنفس السبب إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بقدر تخفيضها لحجم المدفوعات المحولة إلى الخارج في صورة أرباح وفوائد؛
- يتيح الدولة النامية بطبيعة الحال فرصة أكبر لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية سواء ما تعلق منها بالعمالة أو إعادة استثمار الأرباح أو تدريب الوطنيين من العمال والمديرين أو فرض حد أدنى للأجور كما تزيد احتمال اعتماد المشروع على المنتجات الأولية والوسيلة المنتجة محليا؛
- تؤدي إلى تخفيض التوترات السياسية التي تظهر في حالة دخول الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير في الدول المختلفة، كما أنه قد يتم العمل داخل الإطار الذي يتفق مع طرق عمل المنشآت المحلية وليس بالضرورة الالتزام بتنظيم الشركة الأم؛

- يعطي المشروع المشترك فرصة لرأس المال المحلي ليشترك بطريقة أكبر ربحية وإنتاجية حيث أن هناك افتراض بأن المستثمر الأجنبي يمكن توجيهه إلى مجالات أكثر إنتاجية؛

- ينقل المعرفة الفنية والإدارية بفعالية أكثر وبسرعة أكبر مما لو امتلك المستثمر الأجنبي المشروع بمفرده، يضاف على ذلك إمكانية التحرر من الاستثمارات الأجنبية بعد فترة حيث يمكن الاستغناء بعد فترة عن ندرة الأموال الأجنبية والمهارات الإدارية عن طريق إنشاء مشروعات محلية، كما أنه في بعض تشريعات الاستثمار تنص على تحويل الشركة بعد فترة زمنية معينة إلى شركة مملوكة لوطنيين ملكية كاملة عن طريق بيع الشريك غير المحلي حصته في رأسمالها إلى شرماء محليين⁷².

- بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكا الاستثمارات الأجنبية قبولا، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، ويساهم هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين⁷³.

ج- أهمية الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي⁷⁴:

تركز أهمية المشروعات المشتركة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يتاح له من مزايا اقتصادية، سياسية واجتماعية، وسوف نستعرضها على الوجه التالي:

1- المزايا الاقتصادية: إن الغرض الأساسي للمشروع المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي هو تعظيم العائد لاثنتين أو أكثر من المشروعات، حيث يقدم كل منهما

⁷²- أحمد إبراهيم عبد الهادي، المشروعات المشتركة، تاريخ الاطلاع: 2017-08-12 على الساعة 08:00.
<http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/303379>.

⁷³- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مرجع سبق ذكره، ص 483.

⁷⁴- أحمد إبراهيم عبد الهادي، المشروعات المشتركة، تاريخ الاطلاع: 2017-08-12 على الساعة 08:00.
<http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/303379>.

موارد لتكوين مدخلات يحتاجها المشروع المشترك، مثل الاشتراط في إقامة إحدى الصناعات الكبيرة، وباشترائك كل شريك حسب موارده يمكن أن تنخفض تكلفة العمليات أقل مما يتحقق في حالة انفراد شريك واحد بالعمل، والمشكلة هنا ليست في كمية الأموال ولكن في شكل المدخلات الضرورية للاستثمار، فمثلا مشكلة الحصول على الأرض أو الموقع المناسب من المشكلات الهامة التي تواجه المستثمر الأجنبي وهذا الشيء ممكن أن يوفره له الشريك المحلي.

ومن العوامل الهامة أيضا هو توافر شبكات وتسهيلات التسويق قد يمتلكها أحد المستثمرين المحليين داخل الدولة المضيفة، وفي السنوات الأخيرة لم يكن أمام كثير من المستثمرين الأجانب فرصة الحصول على ذلك إلا من خلال الشركاء المحليين.

ومشكلة الحصول على العمالة خاصة المدربة، من المشكلات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة، ويستطيع الشريك المحلي التغلب على هذه الصعوبة بتقديم القوة العاملة اللازمة، يضاف إلى ذلك أن هناك منتجات تحتاج إلى مراكز بيع أو مراكز خدمة للمستهلك ويمكن أن يتم ذلك تحت رعاية وإشراف الشريك المحلي بفاعلية أكثر، هذا بالإضافة إلى مصادر التمويل المحلية والتي يمكن أن يقدمها الشريك المحلي.

2-المزايا السياسية: إن المشاركة المحلية مع المشروعات الاستثمارية يظهر المنشأة على أساس أنها محلية، ويتجنب المستثمر الأجنبي بذلك الخوف من المصادرة أو التأميم أو نزع الملكية التي قد توجه ضد المشروعات الأجنبية خاصة في الدول النامية حيث نجد الملكية الأجنبية تكتنفها بعض المخاطر الناتجة من التورات السياسية.

ويضاف إلى ذلك أن هذا الشكل المناسب من الاستثمار في أغلب الدول ذات التخطيط المركزي والدول الاشتراكية والنظم الاقتصادية المتبعة في الوقت الحالي، هذا بالإضافة إلى تمتع المنشأة بالحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية وغير ذلك من الحوافز التي تضعها الدول النامية من أجل التنمية الصناعية، هذا بالإضافة إلى أن الصداقة مع الموظفين المحليين تعتبر أساسية من أجل نجاح مشروع دولي جديد.

3-المزايا الاجتماعية: إن المشاركة المحلية تستخدم في عمل صورة ذهنية طيبة للشركة على أنها محلية يدعوا إلى زيادة فرص نجاح الشركة داخل المجتمع، وهذا أمر هام بالنسبة للشركات أو المشروعات التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية ونفس الوضع أيضا بالنسبة لمنشآت الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الفنادق وفي مجال العلاقة العمالية فإن المشروع المشترك يتمتع بميزة هامة حيث أنه يمكن أن يتفاوض بسهولة مع نقابات العمال المحلية دون أن يكون عرضة للهجوم مثلما يحدث للفروع المملوكة بالكامل للأجانب، هذا بالإضافة إلى تشجيع الحكومة لتلك المشروعات ومعاملتها لها.

ومما سبق يمكن القول إن المشروع المشترك هو أفضل أشكال الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي على أساس ما سبق توضيحه.

ثانيا: الاستثمار المملوك كليا للمستثمر الأجنبي:

أ- مفهومه: تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات.

إذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية، ومما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية.

يضاف إلى ما سبق أن المنطق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بآثره السياسي والاقتصادي طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات، سواء كان هذا على شكل استثمارات مشتركة أو عقود بالترخيص لإنتاج سلعة معينة، أو عقود واتفاقيات الإدارة أو

خلاف ذلك، فالاختلاف فقط يمكن في الدرجة وليس النوع سواء الاستثمار وأشكاله، أو الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة أو المترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية.

ب- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف:

- من حيث المزايا فيمكن اختصارها على النحو التالي:
- يؤدي إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة، والمساهمة الكبيرة في إشباع حاجيات المجتمع المحلي من السلع والخدمات، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو التقليل من الواردات؛
 - بافتراض وجود جهاز جيد يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة، وبالتالي المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير؛
 - أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينما وبين الشركات المعنية.

ج- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسية:

- من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركة الجنسية ما يلي:
- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسة الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية، إنتاجية، مالية)؛
 - كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، والتي ينجم الجزء الأكبر منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية؛
 - إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسية أن تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل جدا أن تصبح مهمة فتح فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية، فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال،

بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها، خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية، أو المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها؛

أما من ناحية العيوب فإن الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية، أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية، تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسية العاملة بهذه الدول، وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات تقع في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة والصناعات الاستخراجية، أو الحساسة مثل صناع البترول والأسلحة والأدوية...، ويضاف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة مع النوع الأول⁷⁵.

ثالثاً: الاستثمار في المناطق الحرة:

أ- مفهومه: يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيداً عن التشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة⁷⁶.

وترجع فكرة المناطق الحرة إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت لجذب التجارة الدولية العابرة، والتي كانت تهتم بتمويل السفن التجارية وإقامة المخازن وإعادة شحن السلع العابرة، ومن أهم أمثلتها المنطقة الحرة في جبل طارق (أنشئت عام 1704) ومنطقة سنغافورة عام (1819)، ومن أشهرها في الوطن العربي منطقة جبل علي في إمارة دبي، وبور سعيد في مصر⁷⁷.

باعتبار المناطق الحرة، فضاء خارج المنطقة الجمركية، فإن الشركات المتعددة الجنسية غالباً ما يشكل لها ذلك حافزاً على مزاولة نشاطها الإنتاجي في مثل هذه المناطق

⁷⁵ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مرجع سبق ذكره، ص ص 489-487.

⁷⁶ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁷⁷ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

مستفيدة بذلك من الإعفاءات الجمركية، فغالبا ما تقوم البلدان المضيضة بخلق وإنشاء المناطق الحرة قصد تشجيع إقامة الصناعات الموجهة إلى التصدير، حيث تسعى هذه الدول إلى جعل هذه المناطق فضاء جاذب للاستثمارات الأجنبية بالخصوص نظرا للعديد من الحوافز والامتيازات الممنوحة في هذا الإطار، بحيث يكون المستثمر الأجنبي في هذه الحالة بعيدا عن الخضوع للقوانين والإجراءات التقييدية المفروضة من قبل البلد المضيف⁷⁸. ويساهم المستثمر الأجنبي في تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد المحلي من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من مواد خام وغيرها⁷⁹.

وللمناطق الحرة العديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين الأجانب على حد سواء، ويمكن حصرها في:

ب- مزايا الاستثمار في المناطق الحرة للبلد المضيف:

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة؛
- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد؛
- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص العمل؛
- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات؛
- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من هذه المناطق؛
- تنمية المناطق النائية والأقل تقدما.

ج- مزايا الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمرين والمشروعات:

- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة؛
- تسويق منتجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛

⁷⁸ جون سوليفان وألكسندر شكرلنكوف، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2004، ص 25.

⁷⁹ محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دار الحلبي، بيروت، 2007، ص 42.

- الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛
- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع؛
- يمنح المستثمرون الأجانب حق الإقامة داخل البلد.

وعلى الرغم من المزايا السابقة، فإن المناطق الحرة تعمل على تكوين مناطق متطورة مقارنة مع المناطق الأخرى في البلدان النامية، وبذلك تتفاوت مستويات النمو والتنمية في هذه البلدان وإمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهديب رؤوس الأموال إلى الخارج⁸⁰.

رابعاً: مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يكون العمل في إطار اتفاقية بين الطرفين، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف⁸¹.

وفي بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كلياً، ويترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، إما إذا كان المشروع الاستثماري التجميعي على شكل عقد أو اتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية بشكل أو بآخر، فإن هذا النمط مشابه لأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج⁸².

⁸⁰- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 46.

⁸¹- صلاح الدين عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 87.

⁸²- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 269.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبك بالملكية:

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمار مباشر أو غير مباشر⁸³، وهذه الأشكال هي:

أ- **عقود التراخيص (الامتياز):** هي عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من أصناف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين، الأول يسمى التراخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. والنوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسية تفضل منح التراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر⁸⁴.

ب- **عمليات تسليم المفتاح:** وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته⁸⁵.

ج- **عقود الإدارة:** عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية، منحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء

⁸³ -UNCTAD (World Investment Report 1998), Trends and Determinants. U.N, New York and Geneva, 1998, p 351.

⁸⁴ - محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم (107)، الكويت، 1986، ص 229-228.

⁸⁵ - عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 274-275.

عائد مادي منصوص عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو للشركة متعددة الجنسية⁸⁶.

د- التعاقد من الباطن: وهي عقود امتياز أو إنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فروعهما مثلاً) على أن يقوم أحد الأطراف (مقابل الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يستخدمها في إنتاج منتوجاته النهائية وبعلاّمته التجارية، وقد يقوم الطرف الأول (الأصيل) بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل⁸⁷.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر الشركات متعددة الجنسيات قوة أساسية في الاقتصاد الدولي، حيث تنخرط في عمليات الإنتاج وفق منظومة كونية متكاملة تستحوذ على ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وعلى أكثر من ثلث أرباح التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الصعيد العالمي، حيث ساهمت هذه الشركات في زيادة تدفقات رؤوس الأموال دولياً وانسياب التكنولوجيا والثقافات، وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات كما تعددت تسمياتها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية والبعض الآخر يسميها بالشركات الدولية أو الشركات عابرة القوميات.

الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وأهم خصائصها:

يرجع ظهور الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصاد ليلينثال ديفيد D.ELILIENTAHAL في عام 1960، عندما قدم بحثاً بمعهد كارتينجي للتكنولوجيا تحت عنوان الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات، وفيما بعد روبرت فرنوا ROBERT VERNOS في عام 1973.

⁸⁶- صلاح عباس، مرجع سابق، ص 104.

⁸⁷- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدول، الدول، مكتبة الإشعاع الفنية، مرجع سابق، ص 506.

أولاً: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

إن مصطلح الشركة متعددة الجنسيات مصطلح مبهم يفترض أن هذه الشركة لها عدة جنسيات وهذا خطأ، فرغم توسعها وامتدادها العالمي فإن الشركة الأم تحتفظ عموماً بجنسية البلد الأصلي ونادراً ما تكون مزيجاً من الجنسيات⁸⁸. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تستوجب التمييز بينها⁸⁹:

أ- **الشركة الأجنبية:** هي شركة تمارس نشاطاً استثمارياً (الإنتاج، التسويق، الخدمات) خارج البلد الأصلي، وذلك بغض النظر عن البلدان المضيفة القائمة فيها.

ب- **الشركة الدولية:** عرفها ليفنجستون LIVINGSTONE بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة (عدم خضوعها لرقابة أو قود مفروضة من طرف الحكومة الأم) تمارس نشاطها بالاقتدار في بلد أجنبي أو أكثر، وهذا يفضي عليها صفة الدولية.

ج- **الشركة العابرة للقومية:** تفضل هيئة الأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح قصد التخفيف من الآثار النفسية السياسية لدى البلدان النامية من جراء استخدام مصطلح الشركات متعددة الجنسية.

لقد شهد مفهوم الشركة متعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الاقتصاديين من بينهم "ريمون فرنون" الذي يعرفها بأنها: "شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو له مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدو حساساً لعناصر استراتيجية مشتركة". فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمال مبيعاتها السنوية على 100 مليون \$ والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر⁹⁰.

⁸⁸ - الجوزري جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركة متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 06، 2015، ص 86.

⁸⁹ - للمزيد من التفاصيل راجع: أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مرجع سابق، ص 24، 22.

⁹⁰ - طاهر مرسى، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2001، ص 247.

ويعرفها دونينغ بأنها: "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول، مصانع، مناجم، مكاتب واستشارات وما شابهها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي"⁹¹.

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنها: "كيان اقتصادي يزاوِل التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً"⁹².

ثانياً: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى أن تكون احتكارية، حيث تكون فيها الملكية والإدارة والإنتاج وأنشطة المبيعات ممتدة فوق نطاق سلطة عدة كيانات قومية. وتتألف من مركز رئيسي في دولة ما مع مجموعة من الفروع في الدول الأخرى، والهدف الرئيس للشركة هو تأمين أقل تكلفة لإنتاج السلع من أجل المنافسة الأسواق العالمية، ويمكن تحقيق هذا الهدف بالحصول على أفضل وأكفاً لمواقع الإنتاج أو الحصول على تنازلات ضريبية من الحكومات المضيفة لهذه الشركات⁹³.

وتتميز هذه الشركات بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ- اتساع الرقعة الجغرافية: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها، وامتداد الجغرافي خارج الدولة الأم، وبما أن إمكانات هائلة في التسويق وفروع شركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات ناهز 65 ألف شركة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة موطناً لنحو 77%.

⁹¹- محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ص 19.

⁹²- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 223.

⁹³- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 226.

من إجمالي الشركات متعددة الجنسيات في العالم، ونشير إلى أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسيات في الدول النامية تمثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم⁹⁴.

ب- ضخامة الحجم: تتفوق الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية من حيث حجم رأسمالها واستثماراتها، عدد العاملين فيها، حجم المنظومة الإدارية والتسويقية والكفاءة البشرية، تنوع إنتاجها وأرقام مبيعاتها أو الإيرادات التي تحققها، فمثلا: شركة جينرال موتورز تحقق مبيعات تفوق 35 مليار \$، وهذا الرقم يتجاوز إجمالي الناتج القومي لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما بلغت قيمة مبيعات أكثر من 500 شركة حوالي 200 مليار \$ في عام 2009، ويمثل الإنتاج الخام للفروع الأجنبية في العالم 11% من الإنتاج الداخلي الخام (PIB) في حين وصل عدد العاملين فيها إلى 80 مليون عامل⁹⁵.

ج- التفوق والتطور التكنولوجي: تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية⁹⁶.

إن مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل، أبرزها⁹⁷:

- خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار
- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث المشروعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.
- استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به

⁹⁴- أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 123.

⁹⁵- الجوزي جميلة، دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 89، 90.

⁹⁶- عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الجار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 29.

⁹⁷- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 237، 238.

د- الإنتاج المتعدد: سعت الشركات متعددة الجنسيات إلى غاية وقوع الحرب العالمية الثانية إلى بلوغ وفورات الحجم، ما ينجم عنه من تخفيض متوسط التكاليف، ومن ثم تحقيق الأرباح الكبيرة، أو المحافظة عليها، وبالتعبير الاقتصادي إحلال مفهوم وفورات المجال محل وفورات الحجم، بكلمة أخرى اعتمدت الشركات متعددة الجنسيات على التنوع الشديد في أنشطتها الاقتصادية لكي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة التي قد تصيب نشاط معين بالربح الذي يحققه نشاط آخر.

وحتى الربع الأخير من القرن العشرين فقد كان النوعان الأكثر تميزاً من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات هما الاستثمارات التصنيعية في الاقتصادات المتقدمة صناعياً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) واستثمارات الصناعات الاستخراجية، وخاصة استخراج النفط في العالم الأقل تطوراً، وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ازدادت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد، وأخذت تقدم سلع وخدمات متنوعة ما بين وسائل الإعلام والاتصالات والصيرفة والتأمين وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية⁹⁸.

هـ- إقامة التحالفات الاستراتيجية: تحاول الشركات متعددة الجنسيات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية⁹⁹.

و- المزايا الاحتكارية: هي رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم، وهي نظرة مسيري هذه الشركات واستراتيجية من استراتيجياتهم¹⁰⁰.

ز- تعبئة الكفاءات: لا تتقيد الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وعلى سبيل المثال ينتمي

⁹⁸- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع السابق، ص 235.

⁹⁹- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 152.

¹⁰⁰- عبد الكريم كاكى، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، ط 1 بيروت، 2013. ص 60.

أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات، فلا تفضيل للسويسريين ولا للسويديين، فكفاءة الأداء رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذي يضم أيضا النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات)، والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية. وهذا التصعيد يعتبر هدفا لليد العاملة المحلية في العالم الثالث، وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت في الستينات والسبعينات الدور الأساسي في استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمي RRain Drain، فإن المسؤول الأساسي عن هذه الظاهرة هو الشركات متعددة الجنسيات، فهي تستورد خبراءنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد الاعتماد على الخبرة الأجنبية¹⁰¹.

ح- تركيز الإدارة العليا (الوحدة): إن الوجود الحقيقي للشركة في أكثر من دولة ليس بالشرط الكافي لتعدد جنسياتها، بل يجب أن تخضع فروع هذه الشركة لنفس استراتيجية الشركة الأم، أي تكون للشركة ككل استراتيجية موحدة على المستوى العالمي.

وتعد الوحدة المميز الأساسي للشركات متعددة الجنسيات، فهناك وحدة اتخاذ القرارات، وحدة التصرف، وحدة الاستراتيجية ووحدة الموارد الإنسانية المالية والفنية¹⁰².

والاستراتيجية المشتركة تفترض وجود شركة موجهة تحدد الأهداف وتسهر على إنجازها، ومن ثم تقييم النتائج، وهذه الشركة الموجهة أي الشركة الأم تمارس نوعا من السيطرة على الوحدات المختلفة من أجل تحقيق خطتها الشاملة، ويرجع السبب في تحقيق هذه السيطرة إلى تحديد الاستراتيجية الشاملة للشركة الأم بواسطة جهاز موحد للإدارة أي القيادة العليا، وبالتالي وجود مركز واحد فقط للقيام بإصدار القرار، هذا الأخير يوجد عادة في الدولة التي تتبعها الشركة الأم بجنسيتها وتخلق الشركة الأم صلة فيما بينها وبين الشركات التابعة لها، حيث تفرض عليها مستوى ودرجة الصرف اللازمة من أجل تحقيق

¹⁰¹ - محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 60.

¹⁰² - طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 26.

السياسة الشاملة لها، فالشركة الأم تعين الشركات التابعة لها حدود مبادراتها، وتفرض عليها أن تكون سياستها متسقة مع السياسة العامة للشركة الأم، ويتوقف النجاح إلى حد كبير على التوفيق الحاذق والفعال بين متطلبين: وحدة إصدار القرار في مواجهة الكل المكون للشركة، والمبادرات اللامركزية المحلية الصادرة من فروع الشركة الأم¹⁰³.

الفرع الثاني: آثار الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تعد الشركات متعددة الجنسيات من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، وهي تتسم بتعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة لأنها تستند إلى اعتبار اقتصادي هام ألا وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى.

ولعل تزايد مكانة ودور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي كما أشارت إليه مجلة FORTUNE عام 1995 في دراسة شملت أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم إلى أن إجمالي إيراداتها بلغ 11378 مليار \$ وتستحوذ الشركات متعددة الجنسيات حوالي 40% من حجم التجارة العالمية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

أولاً: آثار الشركات متعددة الجنسيات¹⁰⁴:

أ- تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النظام النقدي الدولي: ويظهر في تلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات والتي تبلغ ضعف الاحتياطي الدولي، وهذا يدل على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي، فهذه الأصول الضخمة المقومة بالعملة المختلفة للدولة يمكن أن تعجل بأزمة نقدية عالمية إذا قرر تحويل بعضها من دولة لأخرى.

¹⁰³ - نصيرة بوجمعة سعدي، عود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، أبريل 1992، ص 44.

¹⁰⁴ - (بتصرف) أمجد جميل الأفغاني، الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية: نقد داخلي لنظرية التبعية، رسالة ماجستير، جامعة برزيت، فلسطين، 2004، ص 43-44.

ب- تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية: تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية، حيث أن ازدياد درجة التنوع في الأنشطة تؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات الأم ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة.

ويضاف إلى ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانات وموارد يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال إكساب الكثير من المواقع في دول العالم ميزة تنافسية مكتسبة في الكثير من الصناعات والأنشطة من خلال عناصر الجودة والتكلفة والسعر والإنتاجية.

ج- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي: مع كبر حجم النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعددة الجنسيات وما أحدثته من ثورة تكنولوجية من إتاحة إمكانيات وأنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، حيث انتقلت تلك الأنماط من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، حيث أصبح من المألوف إنتاج سلعة واحدة بين عدد من الدول، كل دولة تتخصص في جزء أو أكثر من ولعل هذا الاتجاه يوفر الإمكانية للدول خاصة النامية منها الحصول على فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، أي اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في مختلف الصناعات.

ثانياً: أهداف الشركات متعددة الجنسيات:

إن أهداف الشركات متعددة الجنسيات عديدة، وهي تسعى إلى تحقيقها بجميع ما لديها من وسائل وبشتى الطرق، ولو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية للدول المضيفة، خاصة البلدان النامية منها كونها لا تملك الوسائل الكفيلة لمتابعة ومراقبة النشاطات الضخمة لهذه الشركات، وتكمن هذه الوسائل في التكنولوجيا والمهارات الفنية أو حتى من ناحية التشريعات والقوانين المنظمة لنشاطاتها¹⁰⁵.

¹⁰⁵ - طابوش مولود، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ومن هذه الأهداف يمكن اختصارها في نقطتين أساسيتين، هما كالتالي:¹⁰⁶.

أ- **الربح:** إن لب أهداف الرأسمالية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، فالرأسمالي لا يتوقف عن تسريح العمال عندما يشعر أن استمرار وجودهم يهدد هدفه المنشود في تحقيق أعلى الأرباح، ويسعى دائما إلى تبني تقنيات إنتاجية مختلفة تعود عليه بعوائد تفوق المعدلات السائدة في السوق، وتأسيسا لذلك تدخل الشركات متعددة الجنسيات السوق حينما ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد، وسرعان ما تخرج عندما تتوقع أن أرباحها ستتناقص إلى دون المستوى السائد في الأسواق.

وتتجنب الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية وكذلك الإنفاق على الرعاية الاجتماعية مرتفعا، كالسويد مثلا، وعادة تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى البلدان ذات معدلات الضرائب وكذا الإنفاق الاجتماعي منخفض كبلدان شرق آسيا.

كما أن الشركات متعددة الجنسيات تحاول تحقيق الأرباح عن طريق الاستثمار في البلدان والأقاليم التي تتوفر على بنية أساسية قوية وأيدي عاملة ماهرة وتوفر استقرار سياسي.

ب- النمو والاستمرارية:

إن الشركات متعددة الجنسيات لا تهدف فقط إلى تحقيق الأرباح، بل تسعى كذلك إلى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من أجل البروز أكثر على المستوى الدولي، فمثلا، الشركات الأمريكية كثفت من جهودها خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين من أجل إنشاء فروع لها في أوروبا وكندا عكس بلدان أمريكا اللاتينية ومختلف الدول النامية، بالرغم من أن هذه الشركات تحقق أرباح كبيرة في الدول النامية أين يكثُر الطلب على السلع الاستهلاكية وتتوفر اليد العاملة الرخيصة عكس أوروبا. إن حضور هذه الشركات في أوروبا

¹⁰⁶ - ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص54، 55.

وكندا يخضعها إلى منافسة كبيرة مع الشركات الأوروبية والكندية الكبيرة وهذا ما يجبرها على تطوير أساليب إنتاجها وتسييرها قصد الظفر بمكانة في تلك الأسواق.

ثالثاً: أشكال أعمال الشركات متعددة الجنسيات

في إطار الأعمال الدولية يمكن ان تأخذ هذه الأعمال عدة أشكال تختلف فيما بينها من عدة نواحي مثل مدى ارتباط الشركة الأم مع فروع في الخارج وفترة المشروع الزمني لها، ومن أهم الأعمال الدولية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات نذكر¹⁰⁷:

أ- الترخيص:

ويعني الحصول على امتياز أو تصريح رسمي من أحد الجهات المسؤولة (الشركة الأم) للدخول أو البقاء في نشاط أو تجارة أو مهنة ما (تصنيع أو تسويق منتجات الشركة الأم)؛

ب- تسليم المفتاح: من سمات عقود تسليم المفتاح أن أحد الطرفين مسؤول بالكامل عن إقامة المصنع أو المشروع وتشغيله وفقاً للاتفاق مع الطرف الثاني الذي يلتزم بالسداد وتغطية التكاليف، وقد تختلف التفاصيل المحددة للمسؤوليات التي يشملها عقد تسليم المفتاح من مشروع لآخر، وذلك وفقاً لطبيعة كل مشروع ونوع العمل المطلوب؛

ج- عقود الإدارة: تعتبر عقود الإدارة تحويل قانوني وصريح من الشركة، حيث يتم تحويل طاقم إداري بالقيام بإبرام وتنفيذ وتعديل العقود المبرمة بين الشركة الأم والزملاء؛

د- عقود التصنيع: هنا تصنع الشركات التابعة منتجات باسم تجاري لصالح الشركة الأم، وتلتزم بالموصفات والشروط المنصوص عليها بالعقد؛

هـ عقود الوكالة/ الوكلاء:

الوكيل هو الذي يكون مخول من الشركة الأم بإبرام وتوقيع عقود بيع أو راء أو غيرها من العمليات التجارية في الخارج لصالحها مقابل مردود مادي متفق عليه.

¹⁰⁷ - عبد الرحيم فؤاد فارس، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 172-173

المبحث الرابع: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الألفية الجديدة

تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة، والتي بدورها تؤثر في الأوضاع التنموية لكافة بلدان العالم، ولعل أهمها التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية في قلب النظام الرأسمالي عام 2008، أين شهدت خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر تغيراً ملحوظاً، خاصة وأن العالم شهد حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال دون أية قيود، ونظراً للتسارع التكنولوجي وتطور البنية التحتية الرقمية وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات، سنحاول في هذا المطلب التعرف على اتجاه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بداية من الألفية الجديدة إلى غاية سنة 2016.

ولعل الأزمة المالية العالمية تعتبر فاصلاً بين مرحلتين، وبالاكتفاء على معطيات الجدول (1-2) سنتطرق إلى تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي ما قبل الأزمة المالية وما بعدها.

الجدول: 1

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الواردة والصادرة

الوحدة: (مليار \$)

سنوات ما قبل الأزمة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
التدفقات الواردة	1409.6	832.2	651	557.9	711	546	1306	2100	
التدفقات الصادرة	1244	746.2	647	612	813	837	1216	2268	
سنوات ما بعد الأزمة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التدفقات الواردة	1771	1114	1409	1652	1351	1427	1364	1774	1746
التدفقات الصادرة	1929	1101	1505	1678	1391	1311	1653	1594	1452

المصدر:

- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2016، جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، جدول 1، ص 14.10.

- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، جدول 1، ص 14.05.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

في بداية القرن الواحد والعشرين شهد الاقتصاد العالمي نمواً سريعاً فيما يخص حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت قيمة تدفقاته الواردة من 207 مليار \$ سنة 1990 إلى 2100 مليار \$ خلال سنة 2007، إلا أن الأزمة المالية العالمية تسببت في ركود اقتصادي عالمي خاصة في الاقتصادات الرأسمالية منذ النصف الثاني من سنة 2008، أدت إلى تدهور قيمة التدفقات الوافدة إلى 1114 مليار \$ سنة 2009 والتدفقات الصادرة إلى 1101 مليار \$، هذه الأخيرة التي سجلت قيمة 1501 مليار \$ في المتوسط خلال السنوات ما قبل الأزمة.

هذا وبعد بداية تعافى الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية، شهدت التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي تحسناً في سنة 2010 بلغت 1409 مليار \$ والصادرة تجاوزت 1505 مليار \$. وبالرغم من هذا التحسن إلا أنها لم تعد إلى مستوياتها السابقة للأزمة (لاحظ الجدول 1-2).

وفي سنة 2011 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط ما قبل سنوات الأزمة لتحقيق 1652 مليار \$ كتدفقات داخلية و1678 مليار \$ بالنسبة للتدفقات الخارجة.

ومع نهاية سنة 2012 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً بنسبة 18% لتصل إلى 1351 مليار \$، ويرجع الأمر إلى تصرف مختلف المستثمرين بحذر نسبة إلى هشاشة الاقتصاد في تلك الفترة جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008، والتوجهات غير الواضحة لبعض الدول وقيام عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات بتقليص استثماراتها في الخارج وتغيير موقفها.

ورغم تسجيل معدل نمو موجب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 09% من سنة 2012 إلى 2013 بمقدار 1427 مليار \$ حسب تقديرات تقرير الاستثمار العالمي نسخة 2016، إلا أن هذه التدفقات تبقى ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة سنة 2007، حيث مثل هذا الانخفاض من سنة 2007 إلى غاية سنة 2013 بمعدل نمو سلبي بلغ (13%).

كما أشار تقرير الاونكتاد لعام 2015 إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 16% في سنة 2014 ليبلغ 1364 مليار \$، وذلك نتيجة لعدة أسباب نذكر منها: هشاشة الاقتصاد العالمي؛ تصفية بعض الاستثمارات وحالة عدم اليقين بسبب تنامي المخاطر الجيوسياسية.

وفي أعقاب حدوث زيادة قوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عام 2015 بلغت 1774 مليار \$، إلا أنها فقدت زخم نموها سنة 2016 لتسجل قيمة 1746 مليار \$ أي بانخفاض قدره 02%.

لقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاديات النامية لتسجل انخفاضا بنسبة 14% لتصل إلى 646 مليار \$ ويضل الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المصدر الخارجي الأكثر ثباتا لتمويل الاقتصادات النامية مقارنة باستثمارات الحافظة والحوالات المالية من المغتربين والمساعدة الإنمائية الرسمية.

أما الاقتصاديات المتقدمة فقد استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتزايد بعد ان سجلت نموا قويا سنة 2015، فقد ازدادت التدفقات الواردة بنسبة 05% لتصل إلى تريليون دولار، أما الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية*، فقد حققت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمقدار الضعف تقريبا لتصل إلى 68 مليار \$ بعد سنتين من الانخفاض الحاد، وهو ما يعكس صفقات خصخصة كبيرة وزيادة في الاستثمار في أنشطة التنقيب عن المعادن¹⁰⁸.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشر

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

بعدما هيمنت الثلاثية (الو.م.أ وأوروبا الغربية واليابان) طوال مرحلة ما بعد ح.ع. II على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي، أضحت هذه التدفقات في السنوات الأخيرة تشكل موجة آسيوية. وبحلول عام 2012 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في

*

الاقتصادات النامية مستواها في الاقتصاديات المتقدمة لأول مرة. كما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بانتظام بعدما شهد نمو بطيئاً حتى أعوام التسعينات، إلا أنها ارتفعت بشكل متسارع منذ بداية الألفية الجديدة، ومن بين أسباب ذلك هو دخول الصين منظمة التجارة العالمية، وأهم ما ميز تلك الفترة هيمنة المجموعة الأولى الرائدة التي تضم كلا من هونغ كونغ والصين وسنغافورة حيث صدرت أكثر من 70% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب وجنوب شرق آسيا عام 2012، وتأتي بعدها المجموعة الثانية التي تشمل جمهورية كوريا ونمور كتلة الآسيان بما فيها إندونيسيا وتايلاند وماليزيا. أما المجموعة الثالثة فتشمل تايوان وماكاو وفيتنام والفلبين وبروناي وميانمار وكمبوديا ولاوس. ومن ناحية أرصدة الاستثمار الأجنبي ظلت هونغ كونغ أكثر وجهة جاذبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة¹⁰⁹.

وفي عام 2014 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وجورجيا (المعروفة باسم الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية) إلى أقل من النصف، حيث بلغت 48 بليون \$، وفقاً لما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015.

لقد كان للمخاطر الجغرافية السياسية والصراع الإقليمي تأثير شديد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في بلدان رابطة الدول المستقلة. وشهد الاتحاد الروسي *** لذي حل على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم- انخفاض التدفقات بنسبة 70%.

الفصل الثاني:

التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية

المبحث الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد السعودي باعتباره العمود الفقري والمورد الأساس، ومن المعروف بأن النفط سلعة استراتيجية يتأثر سعره بمتغيرات مختلفة خارجية كانت أم داخلية، ولكن لا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي فقط، ولكن كذلك عن التطورات السياسية والاقتصادية للدول الرئيسية المنتجة، المصدرة منها والمستهلكة، إضافة لنفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية.

الفرع الأول: أهمية الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

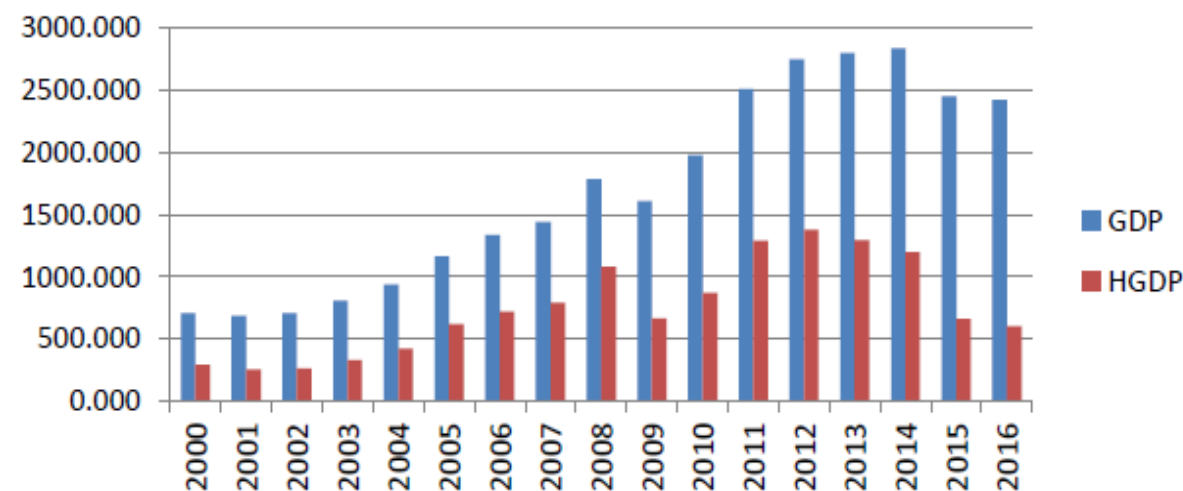
يستحوذ القطاع النفطي بشقيه النفط والغاز على نصيب الأسد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، ويعد هذا أمراً سلبياً لأنه يضع اقتصاد المملكة تحت رحمة التغيرات في أسواق النفط العالمية.

لقد شكل الناتج من القطاع النفطي (HGDP) نسبة 61% سنة 2008 و 25% سنة 2016 من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، حيث تزايد الناتج النفطي في الفترة (2000-2008) من 287.19 مليار ريال إلى 1081.23 مليار ريال كما تطور كذلك الناتج المحلي الإجمالي من 706.7 مليار ريال إلى 1786.17 مليار ريال عند نفس الفترة. كما هو موضح في الشكل (3-7).

وفي سنة 2009 وتأثراً بالأزمة المالية العالمية وتدهور أسعار النفط، انخفض الناتج النفطي بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي (-40% و-10%) على التوالي، وانخفضت معها مساهمة القطاع النفطي في الناتج بـ 40% بعدما كانت 61% سنة 2008.

وفي عام 2010، غيرت الحكومة السعودية سنة الأساس لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدى ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة في حصة القطاع النفطي، فقد ارتفع مساهمة القطاع النفطي إلى 45.1% بدلاً من 12.2% في نفس السنة، في حين تقلصت مساهمة القطاعات غير النفطية. وكما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل 2 مساهمة القطاع النفطي السعودي في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية



ومع تعافي أسعار البترول (النفط العربي الخفيف) وارتفاعها لتبلغ سنة 2012 مبلغ 110.22 دولار للبرميل، شكل ناتج القطاع النفطي نصف الناتج المحلي الإجمالي.

لقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2013 بنسبة 1.7%، وانخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وفق الأسعار الجارية من 50% عام 2012 إلى 46% عام 2013، أي تسجيل معدل نمو بطئ نسبياً بلغ 1.7% بالمقارنة مع نمو أعلى بلغ 9.6% سنة 2012 ومعدل نمو بلغ 27.1% سنة 2011. كما سجل الناتج النفطي نمواً سلبياً قدره (-6%) بقيمة 1290.79 مليار ريال عام 2013. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة في الأسواق العالمية خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى ازدياد إنتاج المملكة من النفط والغاز والبتروكيماويات.

وفي عام 2014، عملت السعودية على زيادة معدل إنتاجها إلى 9.71 مليون برميل يومياً في المتوسط بدلاً من 9.63 مليون برميل يومياً في عام 2013. حيث أبقت المملكة مستويات الإنتاج عالية، لأنها قامت بمعالجة المزيد من النفط الخام في مصفاتيها مصفاة ساتوب (مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية وتوتال) ومصفاة ينبع (مشروع مشترك بين شركة السعودية وسينوبك) التي بدأت العمل في عام 2014، كما عالجت

المصافي المحلية 2.22 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر، وهو أعلى مستوى يتم معالجته في غضون شهر واحد منذ شهر يناير في عام 2002، وذلك لأن المملكة قامت باستخدام المزيد من النفط الخام بمعدل يومي لتوليد الطاقة.

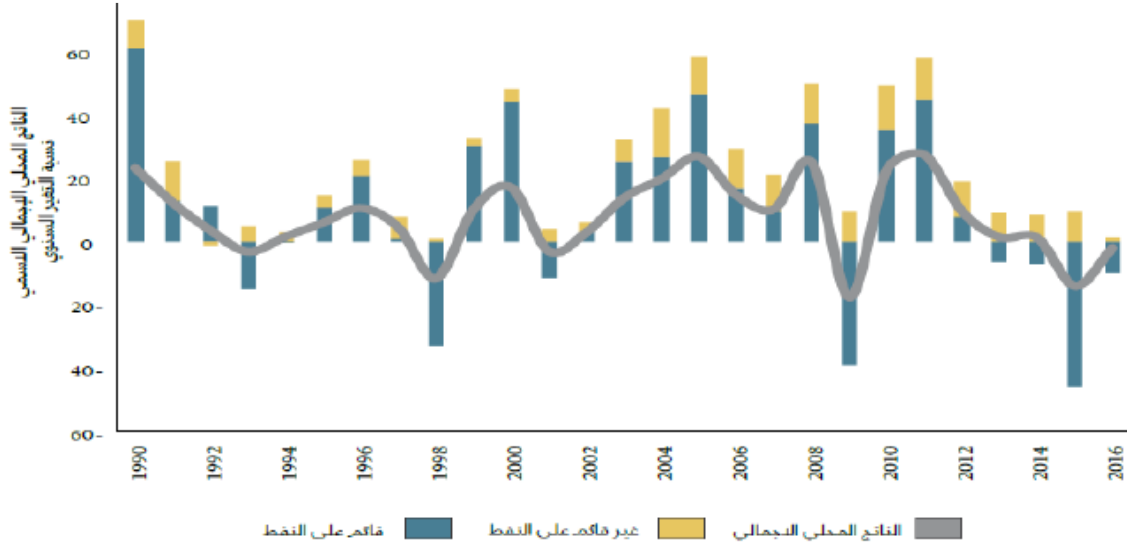
ونظرا للصدمة النفطية العالمية سنة 2014 وانهيار أسعار النفط لتبلغ مستوى قياسي بـ 40.96 دولار للبرميل سنة 2016 وتنخفض مساهمة ناتج القطاع النفطي إلى الربع (25%) من الناتج المحلي الإجمالي وبمبلغ قدره 601.13 مليار دولار.

وتعزى نوبتا الهبوط لسنتي (1986 و 2014) إلى عوامل تتصل بالمعروض، سببها زيادة في إنتاج النفط في بلدان غير أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وكذلك إجراءات اتخذتها بلدان أوبك في سعيها للحفاظ على حصتها في السوق، مع استمرار ضعف الطلب. وإضافة إلى ذلك حدث انخفاض قصير الأجل للأسعار دفعت إليه عوامل الطلب في عام 2008 في بداية الركود العظيم، لكن سرعان ما انتعشت الأسعار مع صعود الطلب العالمي على الوقود.

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى انخفاض نموه خلال الفترة 2000-2016 في السنوات (2001-2009-2015-2016) بنسب (-2.9%، -9.9% ، -13.5%، -1.12%) وذلك للتأثر المباشر بانخفاض أسعار النفط، أما نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي فانخفض في نفس السنوات بنسب (-12%، -39%، -45%، -9%) على التوالي، وهنا نلاحظ الارتباط الكبير للناتج المحلي الإجمالي بالقطاع النفطي أي كلما زاد انخفاض نمو القطاع النفطي كلما زاد انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي والعكس. وكما هو موضح في الشكل (3).

الشكل رقم (3)

نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الجارية القائم على النفط وغير القائم على النفط



لا يزال انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات أمام تحقيق النمو واستدامة المالية العامة في المملكة ورغم التعافي من متوسط شهري بلغ 30 دولار للبرميل في أوائل عام 2016 ليصل إلى 54 دولار للبرميل، فإن الأسعار في جانفي 2017 ظلت أقل بكثير من نصف مستوى ذروتها الذي بلغته في عام 2014. ولأن قطاع النفط والغاز يشكل نحو 80% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي فإن المملكة لا تزال عرضة للتأثر بانخفاض الأسعار.

الفرع الثاني: أهمية الإيرادات النفطية في الإيرادات الحكومية:

شكلت العائدات النفطية المحرك الأساسي لعجلة التنمية في المملكة العربية السعودية، لكونها المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة، والتي تم توجيهها لتلبية متطلبات الإنفاق العام الاستثماري والتشغيلي. إن استدامة عملية التنمية تتطلب تعزيز الاستثمار الأمثل للعائدات النفطية، ومن ثم تعزيز توجيه الإيرادات النفطية نحو الاستثمار في أصول إنتاجية مستدامة تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة.

لقد أدى الانحسار في الطلب العالمي على النفط في السنوات من 2000 إلى 2002، إلى انخفاض الإيرادات النفطية للمملكة، وقد أدى كذلك التباطؤ الاقتصادي سنة 2007 إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الذي أثر بدوره في انخفاض أسعار النفط في الربع الأول من السنة، مما نتج عنه تدهور الإيرادات النفطية في عام 2007 لتحقيق مبلغ 562.19 مليار ريال بعدما حققت 604.47 مليار ريال سنة 2006. وشهد عام 2008 زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية شكلت 89% من الإيرادات الحكومية، وتعزى الزيادة الكبيرة إلى الطلب المرتفع على النفط من الاقتصاديات الناشئة. ولكن في عام 2009 تسببت الأزمة المالية العالمية في هبوط الأسعار والصادرات. يضاف إلى ذلك الأوضاع الانكماشية التي سادت في الدول المتقدمة ما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات النفط بنسبة 55.82%.

لقد تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 11.75% إلى نحو 913.75 مليار ريال خلال عام 2014 مقابل انخفاض نسبة 9.5% في عام 2013، حيث بلغ النصيب المئوي للإيرادات النفطية نحو 87% من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال سنة 2014 مقابل 90% في العام 2013 (جدول رقم (3-3)).

الجدول رقم (3-)

مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية في السعودية خلال الفترة

السنوات	الإيرادات العامة (مليار دينار)	الإيرادات النفطية (مليار ريال)	النسبة المئوية %	سعر النفط دولار
2000	258.1	214.424	0.83	26.81
2001	228.2	183.915	0.81	23.06
2002	213	166.1	0.78	24.32
2003	293	231	0.79	27.69
2004	392.3	330	0.84	34.53
2005	564.3	504.54	0.89	50.21
2006	673.682	604.47	0.90	61.1
2007	642.8	562.19	0.87	68.75
2008	1100.99	983.37	0.89	95.16
2009	509.81	434.42	0.85	61.38
2010	741.62	670.27	0.90	77.82
2011	1117.79	1034.36	0.93	107.82
2012	1247.4	1144.82	0.92	110.22
2013	1156.36	1035.05	0.90	106.53
2014	1044.37	913.35	0.87	97.18
2015	615.91	446.4	0.72	49.85
2016	519.45	333.7	0.64	40.96

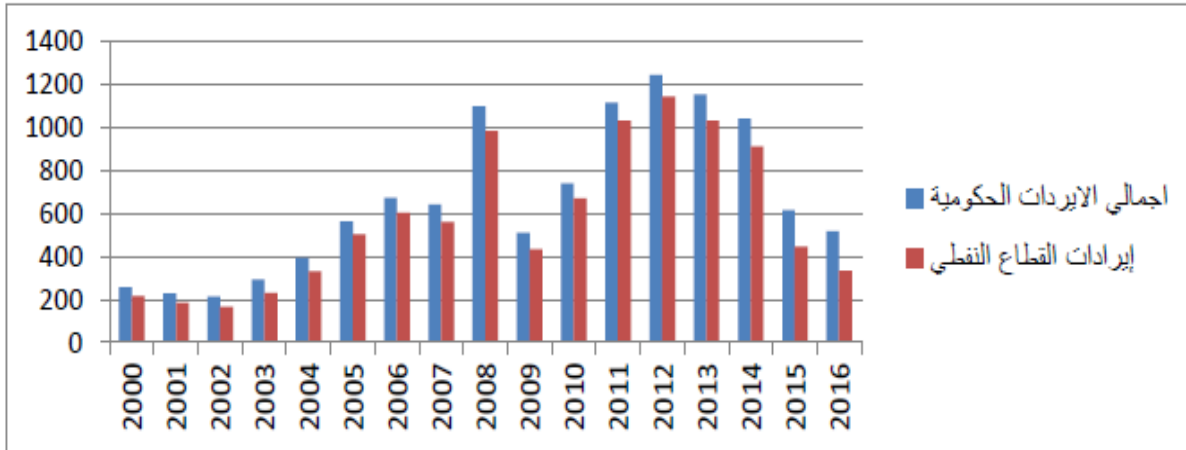
المصدر: بيانات التقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودي لأعداد مختلفة

يوضح الشكل البياني أدناه الارتباط القوي بين إيرادات النفط وإجمالي الإيرادات الحكومية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عناصر الإيرادات الحكومية الأخرى مرتبطة بالإيرادات النفطية أيضا. فرسوم الواردات مثلا، بالرغم أنها تشكل موردا ضئيلا من إجمالي الإيرادات الحكومية، إلا أن ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى زيادة حجم الواردات، وبالتالي يجري تحصيل رسوم أعلى مقابل هذه الواردات.

تهيمن الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة في المملكة في الفترة (2000-2016) بنسب تجاوزت 90% في سنتي 2011، 2012، بلغت خلالها أسعار النفط مبالغ قياسية (107.82 دولار، 110.22 دولار) على التوالي، كما حققت الإيرادات النفطية أدنى نسبة لها من الإيرادات العامة سنة 2016 بـ 64% وبمبلغ 333.7 مليار ريال مقابل 519.45 مليار ريال كإيرادات إجمالية، وبلغت عندها أسعار النفط مبالغ منخفضة قياسية خلال سنة 2016 بـ 40.96 دولار للبرميل. والشكل البياني التالي يوضح الارتباط الوثيق بين الإيرادات النفطية والإيرادات الحكومية للمملكة العربية السعودية.

الشكل رقم (4)

مساهمة الإيرادات النفطية السعودية في إجمالي الإيرادات الحكومية للفترة



الفرع الثالث: أهمية الصادرات النفطية في الميزان التجاري

يعد النفط أهم صادرات المملكة من السلع وأبرز بنود حساب رصيد الميزان التجاري، لذا فالتغير في أسعاره وكمية إنتاجه يؤثر على وضع الصادرات الجمالية ومنه على رصيد الميزان التجاري، وطبقاً لإحصائيات مؤسسة النقد السعودي السنوية شكلت الصادرات النفطية أكثر من 75% خلال الفترة 2000-2016، وبلغت النسبة أكثر من 88% خلال السنوات 2000-2008، بلغت الصادرات النفطية مبلغ كبير قدر بـ 1053.86 مليار ريال سنة 2008، مقابل 769.935 مليار ريال سنة 2007، بزيادة قدرها 37% ما رفع من قيمة الصادرات الإجمالية حتى بلغت 1175.48 مليار ريال سنة 2008 مقابل 874.40 مليار ريال سنة 2007 أي بزيادة قدرها 34%. حيث تطور رصيد الميزان التجاري إيجابياً بنسبة 39% مقارنة بسنة 2007.

وتأثر رصيد الميزان التجاري بتأثيرات الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، حيث انخفض رصيده بـ (-51%) سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهذا بسبب تراجع إجمالي الصادرات بـ (-38%) وقيمة الصادرات النفطية بـ (-42%).

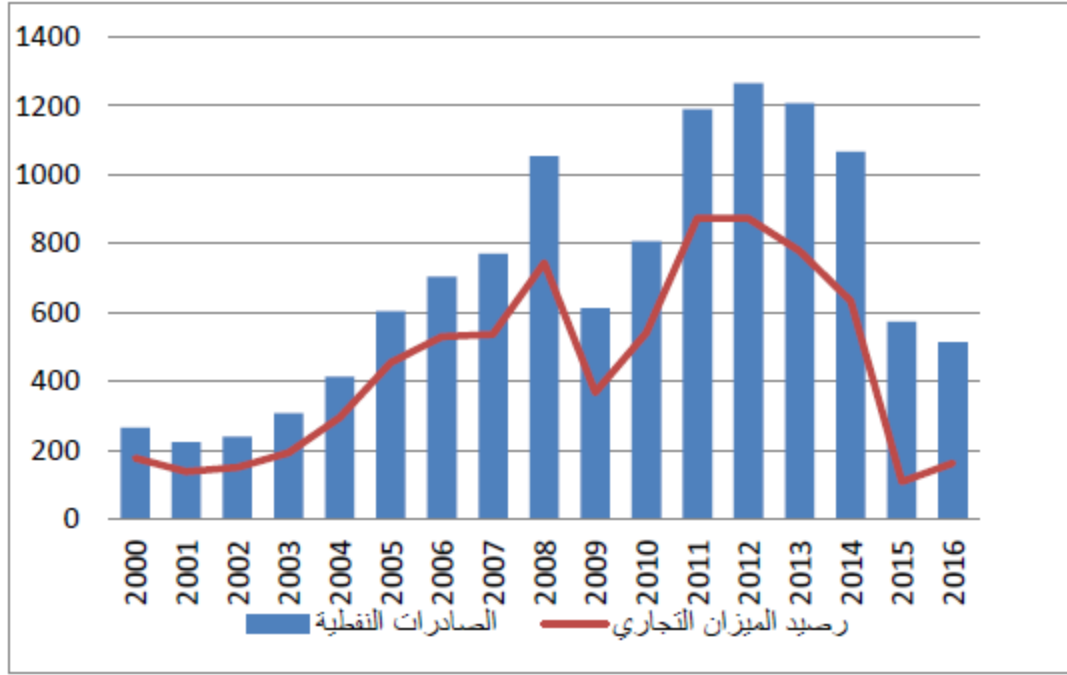
ومع تعافي الاقتصاد السعودي، وفي سنة 2011 شكلت الصادرات النفطية حوالي 87.1% من إجمالي صادرات المملكة السلعية. وبلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 107.82 دولار للبرميل مقابل 77.82 دولار سنة 2010، وفيما يخص إنتاج من النفط الخام بلغ متوسط إنتاج المملكة لعام 2011 نحو 9.3 مليون برميل يومياً مقابل 8.6 مليون برميل يومياً في العام 2010.

وأدى ارتفاع أسعار النفط وكمية إنتاجه إلى ارتفاع قيمة صادرات المملكة النفطية بـ 48% سنة 2011، حيث زادت قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة 45% مقارنة بالسنة السابقة. كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم : (5)

مساهمة الصادرات النفطية في رصيد الميزان التجاري السعودي

(الوحدة مليار ريال)



حققت الصادرات النفطية السعودية تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2000-2008)، حيث حققت قيمة 1053.86 مليار دولار سنة 2008 مقارنة بحوالي 265 مليار دولار سنة 2000، وتدهورت سنة 2009 لتبلغ 611.49 مليار دولار، وعادت للارتفاع حتى حققت أكبر قيمة لها سنة 2012 قدرها 1265.55 مليار دولار، وخلال عام 2015 بلغت 763.3 مليار ريال أي بانخفاض قدره (-41%) مقارنة بانخفاض سنة 2014 ب (-9%)، وتدهور رصيد الميزان التجاري سنة 2015 ب (-83%) مقارنة بسنة 2014، والذي تحسن رصيده سنة 2016 ب 50% مقارنة بسنة 2015. والسبب انهيار أسعار البترول بنسبة 48.7% مقارنة بسنة 2014. والجدول رقم (3-4) يوضح مساهمة صادرات النفط في الصادرات الإجمالية للمملكة العربية السعودية.

إن الوضع المالي للمملكة السعودية في المستقبل يعتمد وبشكل رئيسي على ثلاثة عوامل هي: حجم الإنتاج النفطي وتطور أسعار النفط ومعدل صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (4)

مساهمة القطاع النفطي السعودي في حجم الصادرات الكلية

السنوات	الميزان التجاري (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية لصادرات النفط من الصادرات الإجمالية %
2000	177.40	290.60	264.951	0.91
2001	138.00	254.90	223.532	0.88
2002	150.70	271.70	238.587	0.88
2003	193.26	349.66	307.591	0.88
2004	294.94	472.50	414.059	0.88
2005	545.34	677.14	604.063	0.89
2006	529.34	677.14	604.063	0.89
2007	536.31	874.40	769.935	0.88
2008	743.73	1175.48	1053.86	0.90
2009	367.88	726.17	611.49	0.84
2010	541.05	941.79	807.176	0.86
2011	874.17	1367.62	1191.051	0.87
2012	873.03	1456.50	1265.55	0.87
2013	778.94	1409.52	1207.08	0.86
2014	632.24	1284.12	1067.09	0.83
2015	108.30	763.30	573.41	0.75
2016	162.80	688.40	513.47	0.75

المصدر: اعتماداً على بيانات التقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودي لأعداد مختلفة

المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية كأداة استخدام العوائد النفطية

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد". وكذلك بالمملكة العربية السعودية بـ "صندوق الاستثمارات العامة" و "صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)"

الفرع الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية:

ترجع نشأة صناديق الثروة السيادية إلى فترة طويلة، على الأقل منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث تم إنشاء أول صندوق للثروة السيادية في دولة الكويت عام 1953، وهو هيئة الاستثمار الكويتية (الهيئة العامة للاستثمار). وفي عام 1969 وصل عدد الصناديق إلى ثلاثة فقط، ثم إلى 21 عام 1999 على مستوى العالم. وقد شهدت صناديق الثروة السيادية، نموا هائلا على المستوى الدولي خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، ليصل عددها إلى نحو 53 صندوقا في منتصف سنة 2008. حيث قدرت قيمة مجموع أصول صناديق الثروة السيادية في مارس 2011 بمبلغ 4.3 تريليون دولار¹¹⁰. منه مبلغ 3.5 تريليون دولار كأصول تمتلكها بلدان نامية وبلدان ناشئة. حيث تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن "معهد صناديق الثروة السيادية" SWF Institute، في فيفري 2016، إلى أنه يتواجد في العالم الآن 78 صندوق ثروة سيادية، تتبع خمسين دولة، ويبلغ إجمالي قيمة استثماراتها نحو 7 تريليون دولار. ومن ضمن هذه الصناديق، تبلغ الاستثمارات المرتبطة منها بالنفط والغاز نحو 4 تريليون دولار، أي بنسبة 57% من إجمالي قيمة استثمارات

¹¹⁰ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، تقرير أقل البلدان نموا، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011، ص 31.

صناديق الثروة السيادية، بينما تبلغ الاستثمارات المرتبطة منها بمجالات أخرى، بخلاف النفط والغاز، نحو 3 تريليون دولار، أي بنسبة 43% من الإجمالي.

ولم يكن غريبا أن صناديق الثروة السيادية قد بدأت بدولة مُصدرة للنفط، وأن جاذبيتها كانت لفترة طويلة تثير اهتمام منتجي المواد الأولية أساسا، حيث إن هذه الصناديق وُجدت مبدئيا لخدمة غريزيين أساسيين¹¹¹:

الغرض الأول: تفادي الآثار السيئة على اقتصادات الدول المعتمدة على إنتاج وتصدير المواد الأولية نتيجة التقلبات الحادة في أسعارها من فترة لأخرى، وبالتالي تخدم هذه الصناديق غرض التنويع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال استغلال الفوائض المتحققة في أوقات ارتفاع أسعار النفط، لتحقيق عوائد تُعوض النقص عند تراجع أسعاره.

الغرض الثاني: فارتبط بطبيعة المواد الأولية التي تنتجها الدول المهتمة بصناديق الثروة السيادية، حيث تعتبر موارد مثل النفط والغاز الطبيعي قابلة للنضوب مستقبلا، وبالتالي يتطلب غرض تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين الأجيال أن يتم استثمار أجزاء من متحصلات الصادرة الرئيسية للدولة المنتجة للمواد الأولية، بحيث تأتي بدخل للأجيال القادمة حال نضوبها.

لكن يُلاحظ هنا أن فكرة الصناديق قد تطورت بصورة جعلتها لا تقتصر فقط على منتجي المواد الأولية، فثمة عدد من الدول، وعلى رأسها الصين، أصبحت تعمل على إنشاء صناديق الثروة السيادية لاستثمار فوائضها من المعاملات التجارية الخارجية، من أجل تعظيم العائد الاقتصادي للدولة، وأحيانا لممارسة نفوذ ساسي في مناطق هامة لها، بما يمكن أن يجعل مثل هذه الصناديق ذراعا فعالا لممارسة القوة الاقتصادية الناعمة على الساحة العالمية.

وجاء الانتشار المتنامي لصناديق الثروة السيادية، نتيجة للفوائض المستمرة الكبيرة التي سجلتها الحسابات الجارية في العديد من الاقتصادات الآسيوية والدول المصدرة للنفط.

¹¹¹ - أحمد الصفتي، الخليج نموذجا: مستقبل الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع: 2018/08/08، 17:15 على الرابط: <http://rawabetcenter.com/archives/26203>

وترجع هذه الفوائض إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية والأوضاع المواتية للموازن التجارية، وترجمت إلى تراكم سريع في الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية. وبلغت الاحتياطات مستوى يعتقد كثير من الدول أنه يوفر قدرا كافيا من هامش الأمان في مواجهة الصدمات المالية أو الاقتصادية، رغم أن كثيرا من هذه الدول لا يزال يواجه احتياجات تنموية هائلة وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والصين ودولة الكويت والنرويج من بين الدول التي تضم أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم.

ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السياسية على أنها¹¹² "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة".

لا تتشابه صناديق الثروة السيادية، ومن ثم يصعب العثور على تعريف واحد يناسب جميعها. وتتعلق الاختلافات الرئيسية بين العديد من التعريفات المختلفة بالسيطرة الفعلية للحكومة على الصناديق. ويلخص تقرير خاص أعده دويتشه بنك السمات المميزة لصناديق الثروة السيادية، على النحو التالي¹¹³:

1- السيادية؛

2- إدارة منفصلة بعيدا عن احتياطات البنك المركزي؛

2- التعامل بقدر أكبر مع العملات الأجنبية؛

¹¹² - عبد المجيد قدي، الصناديق السياسية والأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد السادس السداسي الأول، 2009، ص 2-3.

¹¹³ - التقرير الموجز رقم 03، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون، قطر / 2012 / ص 07.

3- عدم وجود مسئوليات قانونية واضحة؛

4- قدرة أكبر على تحمل المخاطر؛

5- أفق استثماري طويل الأمد؛

6- احتمالية التعامل في استثمارات استراتيجية لتعزيز مردود ذلك على الدولة.

الفرع الثاني: أنواع صناديق الثروة السيادية:

بحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2007، فإنه عادة ما يتم تصنيف الثروة السيادية وفق عدد من المعايير وهي: الأهداف، والقصد من الاستثمار، والمنطقة الجغرافية، ومصدر الأصول.

وبحسب الغرض الرئيسي من تأسيسها، يمكن تمييز صناديق الثروة السيادية إلى خمسة أنواع هي¹¹⁴:

1- صناديق الاستقرار: ويتمثل هدفها الأساسي في حماية الموازنة العامة للدولة

والاقتصاد ككل، وتحقيق استقرار سعر صرف عملتها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناشئة عن تقلبات أسعار السلع، وخاصة النفط؛

2- صناديق احتياطي (مدخرات) الأجيال القادمة: وتهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً؛

3- شركات استثمار الاحتياطيات: وهي التي لاتزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحتفظ بها لدى المصرف المركزي، وتتميز برغبتها المتزايدة لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى، ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات الدولية؛

4- صناديق التنمية: وهي التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع ذات الشقين، الاجتماعي والاقتصادي والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في الاقتصاد المعني؛

¹¹⁴- شريف شعبان مبروك، صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والأفاق الخليجية، سلسلة دراسات استراتيجية، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 146، الإمارات، 2009، ص 16.

5- صناديق احتياطات طوارئ التقاعد: وهي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الموازنة العامة للدولة (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد).

كما يتم تصنيف الصناديق السيادية حسب مصادر دخلها إلى¹¹⁵:

أ- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية):

وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية أي أن مواردها تأتي أساسا من صادراتها النفطية. وذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة. ولقد وجدت هذه الدول فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إخلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول. ومن بين هذه الصناديق صندوق هيئة الاستثمار الكويتية، والصندوق النرويجي؛

ب- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير

نفطية): تتمثل مواردها أساسا في فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف، مع العلم أن هذا النوع من الصناديق موجود في الدول غير النفطية، على غرار سنغافورة والصين، ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية سرعان ما تعاضمت لتتجاوز 7 تريليون دولار سنة 2008. ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها بـ 1 تريليون دولار. وتملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ. ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية. بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بالمال كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد؛

ج- الصناديق المملولة بفوائض الخصوصية: دخلت كثير من الدول برامج واسعة

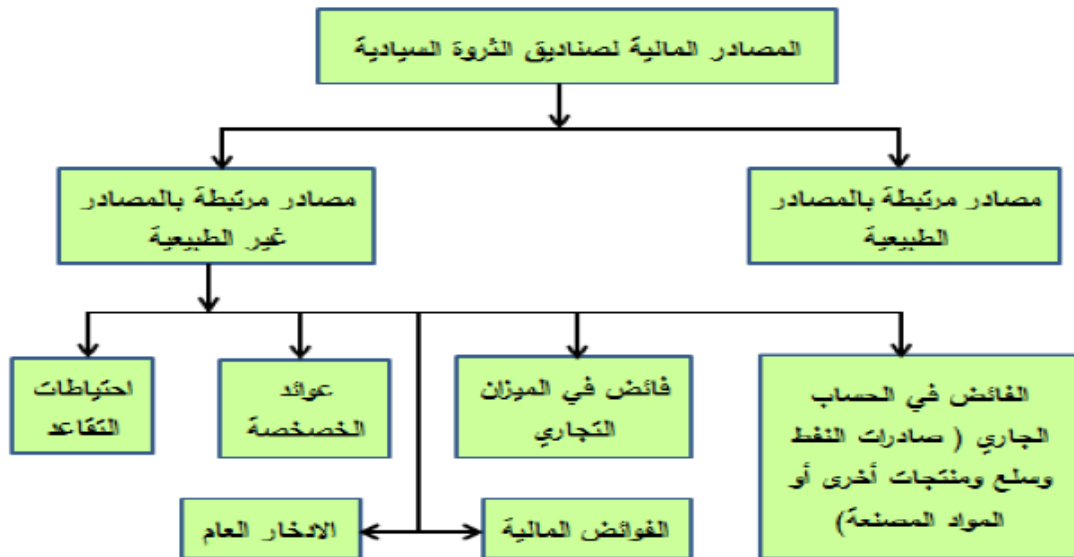
لخصوصية القطاع العمومي مما أدى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة. ففي فرنسا

¹¹⁵ - عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.

بلغت عوائد برنامج الخصخصة 24 مليار دولار. وفي الجزائر بلغت عوائد الخصخصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد. فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون. ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر على التحكم فيه. وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخصخصة إلى صناديق سيادية؛

د- الصناديق المملوكة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثمار في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. ولما يلاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستوياتها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل، مثل الصندوق النرويجي.

الشكل رقم: (6) المصادر المالية لصناديق الثروة السيادية



المصدر: زايري بلقاسم، دور صناديق الثروة السيادية في تطوير التمويل الإسلامي في ظل تطورات الاقتصاد السياسي الخليجي، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015، ص 18.

الفرع الثالث: صناديق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية:

يشار عادة إلى أن صناديق الثروة السيادية (SWFs) لدول الخليج كبيرة الحجم للغاية وتنمو على نحو غير اعتيادي، حيث يتم تمويلها بواسطة عائدات النفط المتزايدة في المنطقة، وسنوضح في هذا الفرع أهم صناديق الثروة السيادية في السعودية، وطريقة عملها، وحجمها، وفلسفة الاستثمار الخاصة بها. وتوف العديد من الصناديق في السعودية معلومات حول المبالغ التي تديرها، وفي بعض الأحيان، نوع الاستثمارات بها، وهناك صندوقان سياديان بالمملكة العربية السعودية "صندوق الاستثمارات العامة" و"صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)".

أولاً: صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)

تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 1952 م، وتعرف أيضاً باسم ساما وهي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية اختصاراً لـ (SaudiArabianMonetary Agency)

1- **النشأة والتطور:** صدر أول مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في 1952/04/20 م، وتم افتتاحها لعمل في شهر أكتوبر من نفس السنة، كما صدر نظام مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم 23 في 1377/05/23 هـ الموافق لـ ديسمبر 1957 م، والذي فرض رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك العاملة في المملكة العربية.

في محرم 1372 هـ الموافق أكتوبر 1952 م تم إلزام البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية سواء بنوك محلية أو أجنبية بالتسجيل لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديم تقارير شهرية توضح حركة البيع والشراء لمختلف العملات، وإيضاح الأرصدة الختامية والافتتاحية من العملات، وفي رجب 1378 هـ الموافق أكتوبر 1959 م تم إعطاء مؤسسة النقد العربي السعودي الحق في إصدار التراخيص للبنوك المحلية والأجنبية للعمل في المملكة العربية السعودية.

بعد تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي تم الترخيص للمزيد من فروع البنوك الأجنبية منها بنك القاهرة وبنك لبنان والمهجر وفيرست ناشيونال سيتي بنك التابع لنيويورك، كما تم الترخيص لبعض البنوك المحلية ففي عام 1953 م بدأ البنك الأهلي التجاري بمزاولة أعماله، بينما بدأ بنك الرياض ممارسة أعماله في عام 1957 م، والبنك الوطني في عام 1958 م.

وتماس مؤسسة النقد دورا هاما في تنمية الاقتصاد السعودي، فعند إنشائها لم يكن للمملكة نظام نقدي خاص بها، وكات العملات الأجنبية متداولة في المملكة إلى جانب النقود الفضية السعودية، فكانت إحدى المهام الأولى للمؤسسة هي تطوير نظام نقدي للبلاد، وفي غضون ثمانية أعوام ونصف من إنشاء المؤسسة تم إقامة نظام نقدي وطني كما تحولت المملكة من نظام قاعدة المعدنين الذهب والفضة إلى نظام العملة الورقية، وكانت المهمة الأخرى التي أولتها المؤسسة اهتماما خاصا هي تشجيع نمو نظام مصرفي وطني حيث لم يكن هناك بنوك سعودي¹¹⁶.

2- أهداف مؤسسة النقد العربي السعودي: حدد النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الصادر عام 1957 م أهداف مؤسسة النقد العربي السعودي وهي كما يلي¹¹⁷.

أ- إصدار ودعم النقد السعودي وتوظيف قيمته داخل البلاد وخارجها: تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بسك وإصدار النقد السعودي وكافة الأعمال الأخرى المتصلة بذلك، وتقوم بتثبيت ودعم القيمة الداخلية والخارجية للعملة والعمل على تقوية غطاء النقد، كما تقوم بحفظ الأموال الاحتياطية المرصدة لأغراض النقد.

ب- القيام بأعمال مصرف الحكومة: تقوم المؤسسة بأعمال مصرف الحكومة فتورد فيها كافة واردات الحكومة وتصرف منها مدفوعات، ولا يحوز لمؤسسة النقد استلام

¹¹⁶ - تغريد حسن عبد الله بالخير، مدخل مقترح لتقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية في ضوء مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011، ص 10.

¹¹⁷ - مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، مرسوم ملكي رقم 23 بتاريخ 1377/05/23 هـ (1957 م)،

الودائع الخاصة أو إقراض الحكومة والهيئات الخاصة والأفراد، كما لا يجوز أن يكون لها مصلحة في أي مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

ج- مراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات: تقوم المؤسسة بمراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات وإصدار القواعد والتعليمات الخاصة بهم، وعلى كل بنك تجاري يعمل في المملكة أن يقدم لها شهريا بيانات عن مركزه المالي.

ثانيا: صندوق الاستثمارات العامة (PIF): وهو صندوق أصغر حجما من صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، حيث يُدار بنفس طريقة الصناديق السيادية الخليجية الأخرى، وهو موجه أساسا نحو الاستثمارات الاستراتيجية في الاقتصاد السعودي.

يسعى صندوق الاستثمارات العامة إلى أن يصبح واحدا من أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم وذلك بالعمل على بناء محفظة استثمارية متنوعة ورائدة من خلال الاستثمار في الفرص الاستثمارية الجذابة على الصعيدين المحلي والدولي.

1-النشأة والتطور: يمتد تاريخ صندوق الاستثمارات العامة في المملكة إلى أكثر من (46) عاما ظل طيلتها رافدا اقتصاديا رائدا ومساهما في تطوير العديد من الكيانات الاستثمارية الوطنية؛ فقد أسهم في تأسيس عدد من كبريات الشركات في المملكة منذ أن أنشئ في عام 1971 م بموجب المرسوم الملكي رقم (م 24). كما أسهم على مر الأعوام في تمويل العديد من المشاريع والشركات الحيوية والمشاركة فيها، مقدما الدعم المالي إلى المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وبتاريخ 3/6/1436 هـ الموافق 23/3/2015 م حدثت نقلة نوعية في مسيرة الصندوق؛ إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (270) المتضمن ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومن ثم إعادة تكوين مجلس الإدارة ليصبح برئاسة الأمير: محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود (ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة)، في

خطوة بالغة الأهمية، منحت الصندوق صلاحيات أعم، وكلفته بمهام أشمل، وقلدته مسؤوليات وطنية استراتيجية أكثر حضوراً وأدق توصيفاً

- **مهام صندوق الاستثمارات العامة**¹¹⁸: يختص صندوق الاستثمارات العامة بتمويل الاستثمار في المشاريع ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للحكومة المملكة العربية السعودية أو لمؤسسات الإقراض الصناعي المرتبطة بها أو المؤسسات العامة، وسواء كانت المشاريع تنفذ باستقلالية أو عن طريق مشاركة الجهات الإدارية لمؤسسات خاصة، ويتم التمويل عن طريق الإقراض أو الضمان، ويجوز في حالات خاصة أن يتم التمويل عن طريق تخصيص مبالغ يحتاجها مشروع معين، بالإضافة إلى قيام الصندوق بالمساهمة في رؤوس أموال عدة شركات سعودية، كما يساهم في عدة شركات عربية ودولية وثنائية

ولقد نما دور الصندوق في حقله الاقتصادي بوتيرة متسارعة وخلاقة في ضوء الاستراتيجيات العريضة التي أقرها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وذلك في سياق الجهود المبذولة لدفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني والتغيير الإيجابي المستدام في المملكة، وعبر إسهام الصندوق الفعال في تنمية الاقتصاد المحلي وتوسيع محفظته من الأصول الدولية مستثمراً في القطاعات والأسواق العالمية وفي تكوين الشراكات الاستراتيجية وإطلاق المبادرات الكبرى، لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية، وتعزيز العائدات المستدامة على الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع الأهداف الطموحة التي تتوخاها رؤية 2030.

يتم استثمار كافة الأموال الاحتياطية في المملكة من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) ويتم استثمارها بشكل رئيسي في سندات الخزنة الأمريكية قصيرة الأجل. وبداية من ديسمبر 2010، بلغ مقدار ما تحتفظ به مؤسسة النقد العربي السعودي لصالح الدولة وهيئاتها 392 مليار دولار، وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإعلان الرقم شهرياً، كما أنها معروفة بتحفّظها وعدم رغبتها في الاستثمار في أية سندات بخلاف سندات الحكومات الغربية قصيرة الأجل، وترى مؤسسة النقد العربي السعودي أنها تقوم

¹¹⁸ - مجلة المعرفة، تاريخ الاطلاع: 2018/08/11 على الساعة 07.11 على الرابط: <http://www.marefa.org>

بدور الخازن لثروة المملكة. كما انها تسعى إلى الاحتفاظ بالعائدات في شكل استثمارات ذات سيولة عالية، والتي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الفورية للمملكة بدلا من الاستثمار طويل الأجل في الصناعات أو المؤسسات الأجنبية¹¹⁹.

2- المنطلقات والمبادئ: حين فتحت رؤية 2030 أبوابها لمستقبل الوطن، الرؤية التي أعطت الاستثمار أولوية قصوى وحضورا أقوى، كان لزاما أن يرتبط ذلك بتطوير استراتيجية جديدة وطموحة تحقق الرؤية. إذ إن متطلبات المستقبل، وتحديات الراهن المعاصر تفرض نمطا تحديثيا يتجاوز التحديات، ويساير التطلعات، الأمر الذي دفع إلى تحديث هيكل الصندوق وتوجهاته، وإعادة صياغة رؤيته ورسالته.

ومن هذا المنطلق، راجع الصندوق الأصول التي تقع تحت إدارته، وطور لهذا الغرض ست محافظ استثمارية، تتألف من أربع محافظ محلية ومحفظتين عالميتين. وترتبط هذه المحافظ بالأهداف الأربعة لبرنامج الصندوق:

✓ الرؤية: أن يكون قوة محركة للاستثمار والجهة الاستثمارية الأكثر تأثيرا على مستوى العالم، وأن يدعم إطلاق قطاعات وفرص جديدة تساعد على رسم ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي، وأن يدفع عجلة التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؛
✓ الرسالة: أن يستثمر بفاعلية على المدى الطويل لتعظيم العائدات المستدامة، وأن يُرسخ مكانة الصندوق ليكون الشريك الاستثماري المفضل عالميا، وأن يدعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية؛

✓ معايير الحوكمة المتبعة: يرتبط صندوق الاستثمارات العامة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والذي يقوم بدوره بالإشراف على أداء الصندوق ومراجعة التقارير الدورية التي ترفع له من قبل مجلس إدارة الصندوق؛

✓ إطار الحوكمة واللجان التنفيذية: يشمل إطار الحوكمة مجلس الإدارة واللجان التابعة له. والأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمجلس هي: الاستراتيجية والتخطيط، والحوكمة والرقابة، والتنظيم، والتعيين والمكافآت، والإبلاغ والمراقبة، والاستثمار. وتتمثل المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهذه اللجان فيما يلي:

¹¹⁹ - التقرير الموجز رقم 03، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- مجلس الإدارة: وضع الاستراتيجية طويلة الأجل، وخطط العمل، وإقرار هيكل الصندوق والمحافظ الاستثمارية، والموازنة، وهيكل الحوكمة، وإصدار قرارات الاستثمار الرئيسية.
 - اللجنة التنفيذية: مراجعة أداء الصندوق ومواءمة أدائه مع مهمته الرئيسية، وتزويد الإدارة بالتوجيه والإرشاد الاستراتيجي.
 - لجنة الاستثمار: مراجعة الأنشطة الاستثمارية للصندوق والنظر فيها، بما في ذلك شركات المحافظ الاستثمارية وحوكمتها، والاستثمار وتأسيس الشركات الجديدة، وسياسة الاستثمار، وعمليات نقل الأصول، وأرباح الأسهم والخزانة، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.
 - لجنة المراجعة والمخاطر والالتزام: ضمان التزام الاستثمارات بسياسات إدارة المخاطر، والتدقيق والتعامل مع المخاطر المختلفة، ومنها المخاطر النظامية والتشغيلية ذات الأثر المرتفع. كذلك إقرار خطة استمرارية العمل، وخطة المراجعة السنوية.
 - لجنة المكافآت: الموافقة على تعيينات الإدارة العليا، وهيكل الأجور والمكافآت العام، وإقرار الإطار العام لإدارة الأداء والتطور الوظيفي.
- يتبع صندوق الاستثمارات العامة- في الاستثمارات التي يساهم ويشارك بها- معايير وآليات منبثقة من سياسات استثمارية تهدف إلى ضمان تنوع محفظة الصندوق الاستثمارية وتحقيق التوافق الاستثماري فيما بين تلك الاستثمارات من حيث مستوى المخاطر المتعلقة به ونسبة العوائد المتوقعة منها¹²⁰.
- 3- مصادر تمويل صندوق الاستثمارات العامة:** تتمثل مصادر تمويل أعمال الصندوق واستثماراته في أربعة موارد أساسية:
- الأموال التي تضخها الدولة الصندوق؛
 - الأصول المملوكة للحكومة التي تحول ملكيتها إلى الصندوق؛

¹²⁰ - صندوق الاستثمارات العامة، تاريخ الاطلاع: 2018/11/08، على الرابط:

- القروض وأدوات الدين؛
- العوائد المستقاة من الاستثمارات (تشمل العوائد من الاستثمارات، والتخارج من الاستثمارات).

الفرع الرابع: مستقبل صناديق الثروة السيادية

من المتوقع أن تلعب صناديق الثروة السيادية دوراً متزايداً في الاقتصاد العالمي مستقبلاً، فالدول التي تعتمد بصورة كبيرة على موارد النفط والغاز الطبيعي تسعى جاهدة لانتهاج مسارين اقتصاديين متوازيين داخلياً وخارجياً قائمين على التنويع.

أما داخلياً، تتبنى غالبية هذه الدول استراتيجيات تنموية قائمة على استغلال مزايا تنافسية بخلاف النفط والغاز، وهو الأمر الذي يتضح بصورة جلية في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، حيث تتبع استراتيجيات التنويع الاقتصادي، والتي تستهدف تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي، وزيادة دور قطاعات أخرى مثل السفر والسياحة، والخدمات المالية، والتجارة الخارجية، وتقنية المعلومات، وصناعات متطورة تقنياً مثل تصنيع مكونات الطائرات.

وأما خارجياً، فتعمل هذه الدول على تنويع مصادر الدخل وحماية الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية السلبية (مثل تراجع أسعار النفط عالمياً) من خلال إنشاء صناديق الثروة السيادية، ومثال على ذلك أيضاً دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تحتل في الوقت الراهن عالمياً المرتبة الثانية سواء من حيث أكبر الدول استثماراً في هذه الصناديق السيادية، أو من حيث حجم أكبر صندوق فردي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى واحدة من أهم التطورات التي من الممكن أن تغير بصورة ملموسة دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي، وهي إعلان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية، عن عزم المملكة إنشاء أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم بحجم استثمارات يزيد عن 2 تريليون دولار، من أجل جعل الاقتصاد السعودي لا يعتمد على النفط خلال العشرين عاماً المقبلة.

يظهر التصور المقترح لهذا الصندوق بصورة جلية جهود التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة الرئيسية للنفط، خاصة مع تقلبات أسعار النفط خلال العام ونصف الماضيين، وعدم توقع عودتها لمستويات تتجاوز المائة دولار للبرميل، حيث سيتم العمل على بيع جزء لا يتجاوز تقديراته حاليا 5% من أكبر شركة نفط عالميا، وهي شركة "أرامكو" السعودية، في عام 2018، وتحويل أسهمها إلى صندوق الاستثمار العام، يستثمر داخل المملكة وخارجها، مع زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية للصندوق من 5% في الوقت الراهن إلى 50% بحلول عام 2020.

سيؤدي مثل هذا التوجه إلى تقوية روابط الاقتصاديات المعتمدة في الوقت الراهن على النفط بالاقتصاد العالمي، وتنويع العلاقة بينهما، بحيث لا تقتصر على توفير الطاقة الهيدروكربونية، والاستثمار في أدوات مثل الديون الحكومية الأجنبية، بل ينتظر أن تمتد، في ظل التوجه الحالي، للاستثمار في أصول إنتاجية وشركات كبرى تغطي مجالات أنشطة اقتصادية متنوعة ومؤثرة عالميا، بما يعود بالفائدة على كل من الدول المالكة للصناديق، والدول التي تستثمر فيها الصناديق أموالها¹²¹.

¹²¹ - أحمد الصفتي، الخليج نموذجا: مستقبل الصناديق السياسية في الاقتصاد العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع: 2018/08/08، 17:15 على الرابط: <http://rawabetcenter.com/archives/26203>

الفصل الثالث:

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

لبناء اقتصاد وطني سليم قادر على مواجهة المشاكل والتحديات المختلفة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين لابد من استثمار الإمكانيات المتاحة (الموارد) لدى أي مجتمع من المجتمعات. ومن أجل تحقيق ذلك لابد من وجود الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة، كما ويجب أن يكون الاستثمار شاملا لكل الإمكانيات المتاحة كالقوى البشرية والموارد الطبيعية المتاحة ورؤوس الأموال المتوفرة.

لذا بذلت معظم الدول النامية وبخاصة أكثر الجزائر والمملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية واعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف والتجارة الخارجية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص.

وتشير مختلف الدراسات إلى أن مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم. فالبلد الذي يتمتع بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) ويتوفر على بنية صناعية صلبة، فضلا عما يقدمه من الإعفاءات والحوافز والامتيازات والضمانات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال.

وسنحاول في هذا الفصل تحليل مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية من خلال التعرض للنقط التالية:

- مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار؛
- المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؛
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم مناخ الاستثمار من كونه مفهوما اقتصاديا بحتا إلى توليفة من المركبات تدخلت فيها العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والأمنية والإدارية لتتعدد المفاهيم وتتعدد. وسنحاول في هذا المبحث عرض أهم المفاهيم المختلفة لمناخ الاستثمار وذكر أهم مقوماته ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية على الترويج للقطر وإلى الفرص الاستثمارية. وهناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، يمكننا الإشارة إلى بعضها كما يأتي:

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بالمناخ الاستثماري "مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية ويكون تأثيرها إيجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري"¹²². وفي تعريف آخر "هو مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع المسيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"¹²³.

ويعرفه محمد عاطف بأنه "مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار"¹²⁴.

وقد عبرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن المقصود بمناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية¹²⁵.

¹²² - شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 48.

¹²³ - قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، أفريل 2002، ص 154.

¹²⁴ - محمد عاطف، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، مطابع العمرانية، القاهرة، 1997، ص 54.

ويرى الدكتور حازم البيلالي بأن مفهوم مناخ الاستثمار يتسع لأكثر من مجرد توافر الشروط المادية (البنية الأساسية المادية من طرق وموانئ ومصادر للطاقة والمياه ووسائل الاتصال المادي والمعلوماتي مع العالم الخارجي) أو البشرية اللازمة للإنتاج ليتعلق بأسلوب مباشرة النشاط الاقتصادي بصفة عامة. فقرار المستثمر بالاستثمار في دولة معينة ليس قراراً وحيداً بقيام الاستثمار من عدمه، بل إن قرار الاستثمار يتضمن في الواقع التزاماً من جانب المستثمر بالمعايشة الكاملة مع الاقتصاد، وبالتالي فلا بد أن تكون الأوضاع والشروط العامة لمباشرة الاقتصادي مناسبة ومحفزة بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

فالمستثمر في علاقة مستمرة مع الموردين للحصول على مستلزمات الإنتاج، وهو في اتصال دائم مع دوائر الحكومة للحصول على التراخيص والموافقات، وهو يتعامل مع جهات إدارية متعددة من ضرائب وجمارك وشهر عقاري ومختلف المصالح الحكومية. والمستثمر يتخذ في كل لحظة قرارات متعددة وهو يقوم بتصرفات قانونية يترتب عليها حقوق والتزامات له مع الغير، وبالتالي فإن وجود نظام قانوني واضح، ونظام قضائي فعال أمر لا غنى عنه لسلامة قراراته. ولكن المستثمر يتعامل مع المستقبل، فهو ينشئ المصنع اليوم لكي ينتج غداً، وبالتالي فلا بد أن يعرف الاقتصاد استقراراً في قيمة النقود، وإلا سيفاجأ بضرائب أو أعباء جديدة أو يواجه بالتزامات لم يتوقعها. فهو يحتاج إلى سوق مالية متطورة تسمح له بالحصول على الموارد المالية عندما يحتاج، كما تسمح له بالخروج من السوق كلية عندما يرى في ذلك مصلحته. وبطبيعة الأحوال فإن الشرط الأول لتوافر مناخ الاستثمارات المناسب هو الاستقرار السياسي والأمني¹²⁶.

الفرع الثاني: خصائص مناخ الاستثمار

إن جودة مناخ الاستثمار لا تعني فقط تحقيق الأرباح للشركات، لكنها تعني تحسين النواتج للمجتمع ككل ومنه فلمناخ الاستثمار عدة مميزات نذكرها كالآتي:

¹²⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير بعنوان: مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، 2002، ص ص 03.02 نقلاً عن: عبد الرحمن محمد العقيل، ضمانات الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ط 1، مركز الدراسات العربية، العربية، 2016، ص 43.

¹²⁶ - حازم البيلالي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، الأهرام، تاريخ الاطلاع: 17-03-2018، الساعة 18:00، موقع إلكتروني:

أولاً: ليس مفهوما مطلقا او ثابتا أي هو مفهوم نسبي:

فهو يمثل المقارنة بين أوضاع دولة ما وبين الأوضاع السائدة في الدول الأخرى. فالعالم المعاصر قد أصبح- إلى حد بعيد- عالما مفتوحا. والمستثمر في أي مكان ليس مضطرا إلى الاستثمار في مكان أو دولة بعينها. وإنما أمامه العالم على اتساعه للاستثمار فيه. ولذلك فقد تكون دولة جاذبة للاستثمار في فترة معينة فإذا بها تصبح غير ذلك في وقت لاحق، لأن الدول الأخرى المنافسة تقدم ظروفًا أفضل. كذلك فإن سرعة التطورات التكنولوجية وما ارتبط به م تطور في ظروف الإنتاج والتسويق يستدعي بدوره تطويرا مقابلا في البيئة الاقتصادية المناسبة للاستثمار. وهكذا يتضح أن مناخ الاستثمار هو أمر ديناميكي متطور.

ثانياً: يرتبط إلى حد بعيد باقتصاد السوق، وتزداد أهميته في ظروف الانفتاح الاقتصادي العالمي:

عندما ساد اقتصاد الأوامر مع اقتصاديات الدولة والقطاع العام، كانت قرارات الاستثمار قرارات سياسية بالدرجة الأولى. وليس الأمر كذلك مع اقتصاد السوق، فالاستثمار في هذا الاقتصاد يصبح إلي حد بعيد مجموعة من القرارات الفردية التي يتخذها المستثمرون الأفراد. وهؤلاء يجدون أنفسهم أمام فرص متنوعة للاستثمار في مختلف الدول، ولذلك يصبح المناخ المناسب للاستثمار أمرا حاسما. وعندما يتعلق الأمر بالأفراد فلا ينبغي أن لا ننسى أن الأفراد يتأثرون كثيرا بما يقال ويشاع في مختلف الأوساط المالية، ولذلك فليس غريبا أن يصبح الانطباع (perception) عن مناخ الاستثمار هو العامل الأكثر تأثيرا.

فالمستثمرون يتأثرون عادة بما ينشر أو يذاع عن المناخ الاستثماري في دولة ما، ربما أكثر من معرفتهم بحقيقة الأوضاع. ومن هنا جاء تعبير "غريزة القطيع" (Heer instinct) عند المستثمرين.

يأتي هذا الاهتمام بمناخ الاستثمار باعتباره عنصرا أساسيا لنجاح سياسات التنمية تأكيد لهذا التحول في النظرة إلى التنمية الاقتصادية*. فمناخ الاستثمار ليس شيئا ماديا يمكن أن تلمسه، بل هو تعبير عن منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات والمؤسسات التي تخلق بيئة أو مجموعة من الشروط والأوضاع المساعدة على حفز المستثمرين من وطنيين وأجانب على القيام بالاستثمار في مكان معين. والعنصر الرئيسي في كل ذلك هو خلق الانطباع لدى المستثمرين بجدوى الاستثمار من حيث الأمان والعائد¹²⁷.

لقد بدأت حكومات الدول وخاصة النامية تولي الجانب غير الملموس من سياسات التنمية اهتمامات أكبر، أي من الاهتمام بجانب الاستثمارات المادية إلى إعادة النظر في النظم القانونية وقواعد الشفافية وأشكال الرقابة والإشراف على مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية وتحسين نظم الضرائب وأساليب التسويق وأشكال التمويل وإنشاء مؤسسات جديدة والاهتمام بالارتقاء بالتدريب الفني وتبادل الخبرات. هذا فضلا عن الاهتمام بالسياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي والنقد وتوفير الشروط المناسبة لحفز الاستثمار.

الفرع الثالث: دور السياسات والسلوكيات الحكومية في تحديد شكل مناخ الاستثمار

تلعب السياسات والسلوكيات الحكومية دورا أساسيا في تحديد شكل مناخ الاستثمار، فعلى الرغم من محدودية تأثير الحكومات على عوامل كالجغرافيا، فإن لها تأثيرا أكثر

*- أي: أن التنمية ليست فقط تراكما لرؤوس الأموال المادية بل هي سياسات ومؤسسات أيضا. ولقد ساد في وقت من الأوقات اعتقاد بأن التنمية تعتمد على زيادة رأس المال المادي، من مصانع وأراضي زراعية وطرق ومحطات للكهرباء أو للمياه أو للصرف، وغير ذلك من مظاهر الثروة المادية، وبذلك يبدو كما لو كان جوهر عملية التنمية هو العمل على تراكم رؤوس الأموال المادية. ولكن تجربة التنمية أثبتت خلال ما يقرب من نصف قرن أن العناصر غير الملموسة من مؤسسات وسياسات لا تقل أهمية لتحقيق التنمية إن لم تزد. ولعل تجربة الاتحاد السوفيتي وكثير من الدول الاشتراكية وقد استندت إلى الاهتمام الزائد بتراكم الاستثمارات المادية دون اهتمام كاف بالعناصر غير الملموسة من نظم ومؤسسات وسياسات ما يؤكد ذلك. وقد كان ضعف الأداء الاقتصادي في هذه الدول- رغم ما حققته من تراكم هائل في الاستثمارات المادية- هو ما أصابها في مقتل. في صراعها مع الرأسمالية. مما ساعد على انهيار منظومة النظم الاشتراكية في العقد الأخير من القرن العشرين.

¹²⁷- جريدة الأهرام الإلكترونية، قضايا وآراء، حازم البيلالي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، تاريخ الاطلاع: 19-

2018-02 على الساعة 03:40. <http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/1/30/OPIN1.HTM>

حسما على أمن حقوق الملكية، والنهج الخاص باللوائح التنظيمية، وفرض الضرائب (على الحدود وداخلها)، وإتاحة البنية الأساسية، وقيام أسواق التمويل والعمل بوظائفها، وسمات أوسع نطاق تتعلق بنظام الإدارة العامة كالفساد.

تحدد السياسات والسلوكيات الحكومية شكل الفرص والحوافز التي تواجه الشركات، من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ونوضحها كما يلي¹²⁸:

أولاً: التكاليف:

تعتبر الأجور والمواد الخام وما شابههما تكاليف طبيعية لأي نشاط تجاري، ولكن توجد تكاليف كثيرة تنتج بصورة مباشرة جدا عن السياسات والسلوكيات الحكومية، وتعتبر الضرائب أوضح الأمثلة الدالة على ذلك، غير أن للحكومات دورا هاما في معالجة إخفاقات السوق، وإتاحة السلع العامة، وكذلك مساندة إتاحة البنية الأساسية، ولذا فإن نقاط ضعف الأداء الحكومي المتعلق بهذه الأدوار يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة على الشركات وهذا ما يفقد فرص الاستثمار الربح المأمول منها؛

ثانياً: المخاطر:

تعتبر العديد من المخاطر بالنسبة للشركات المستثمرة جزاء عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد على أن الحكومات أن تجد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فغموض السياسات وعدم استقرار الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أيضا أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتفويض الحوافز الدافعة للاستثمار، ويتضح من استقصاءات البنك الدولي* أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية؛

¹²⁸ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص ص 04-01. * - وهي من بين مبادرات أطلقهما البنك الدولي (استقصاءات مناخ الاستثمار)، حيث تم عقد مقابلات مع عينات عشوائية كبيرة من الشركات بغرض جمع تقييمات حول العوائق أمام الشركات، فضلا عن بيانات كمية موضوعية بشأن مناخ الاستثمار، وأداء الشركات، ويسمح ذلك بربط مؤشرات مناخ الاستثمار بأداء الشركات، وذلك من أجل تحسين فهم أثرها على الإنتاجية، وقرارات الاستثمار والتوظيف. وشرع البنك الدولي في إجراء الاستقصاءات في عام 2001، ومنذ ذلك الحين يتم إجراء 20 استقصاء جديدا كل عام، وتستفيد استقصاءات مناخ الاستثمار من استقصاءات بيئة

ثالثا: العوائق أمام المنافسة:

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سياقات المنافسة المحمومة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما ان العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها.

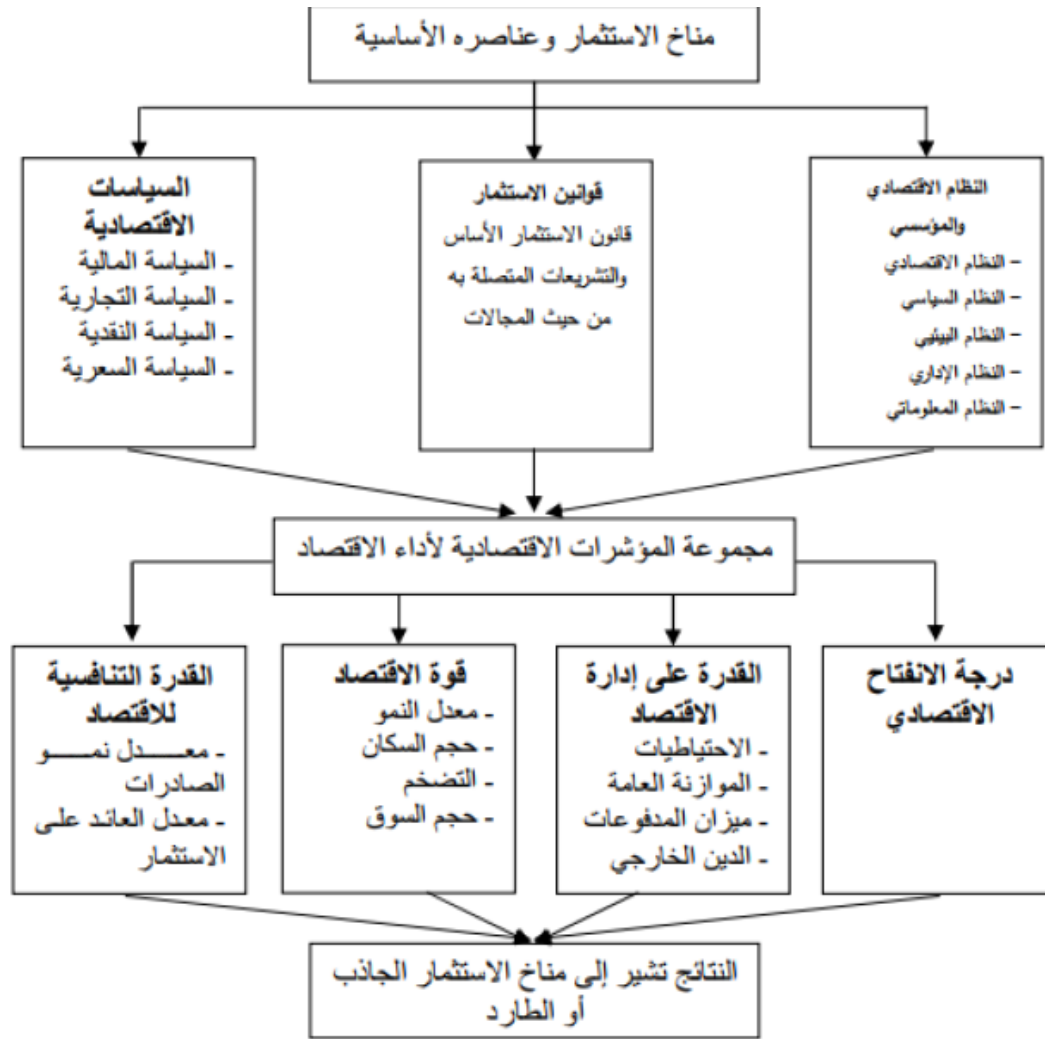
المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار

يعبر مناخ الاستثمار عموما عن السياسات الاستثمارية في الدول المضيفة، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية للشركات، والتي ترتبك ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية إضافة إلى الأنظمة والقوانين، وبخاصة قانون الاستثمار والضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما بالمعنى الخاص فيعبر عن السياسات التي تستهدف تقوية الحوافز وإزالة العقبات أما المستثمرين. ويدخل في هذا الإطار الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة. وتعد معرفة الشركات الدولية بطبيعة مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، أساسا تجعلها أكثر قدرة على تحديد مدى صلابته أو هشاشته البيئة الاقتصادية لتلك الدول، ومدى ملاءمتها لممارسة نشاطها الاستثماري.

وعليه يمكننا اعتبار مقومات مناخ الاستثمار مزيجا من المناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، حيث نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1) عناصر مناخ الاستثمار

الأعمال العالمية التي بدأت في عام 1999 والتي غطت عينات أصغر من الشركات واعتمدت بشكل أكثر كثافة على البيانات المستقاة من التصورات....
للمزيد من التفاصيل، انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص 03.



المصدر: حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد الثالث والعشرون. ثم الاطلاع بتاريخ 2018/07/10 (11:00) على الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltex&aId=82309>

وانطلاقاً من الشكل السابق، سنقوم بتوضيح مقومات مناخ الاستثمار فيما يأتي:

الفرع الأول: المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار

أولاً: المناخ السياسي والأمني:

يعتبر العامل السياسي من أبرز مكونات مناخ جذب وتشجيع أو طرد الاستثمارات المحلية والأجنبية في الدول المضيفة، فوجود الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي للدولة يزيد من جانب ثقة لدى المستثمرين والاطمئنان على مستثمراتهم، ومن جانب آخر ارتفاع مخاطر العامل السياسي وفي مقدمتها (التأميم ومصادرة الملكية والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي) يؤثر سلباً على بناء المشروعات الاقتصادية ويضع جملة

عراقيل أمام توطين الاستثمار الأجنبي، فلن يتمكن أي بلد من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضرا ومستقبلا وتلاشت المخاطر غير الاقتصادية إلى الحد الأدنى، وبخلاف ذلك، مهما تكن الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فأنها لا تدفع المستثمرين للقدوم إلى بلد يعاني من عدم الأمن¹²⁹. حيث يمكن قياس المخاطر السياسية من خلال دراسة التغيرات السياسية في البلد المضيف وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها ومستوى العلاقة مع دول الجوار والعالم الخارجي. حيث يتأثر المناخ السياسي بعدة عوامل نذكر منها¹³⁰:

أ- طبيعة النظام السياسي (ديكتاتوري / ديموقراطي): تحدد طبيعة النظام السياسي توجهات الحكومة وأنظمتها الاقتصادية والقانونية ومدى تدخلها في السوق، فانتهاج النظام الديمقراطي يعني توفر قدر من الأمان لرأس المال المحلي والأجنبي، واتسام الأوضاع بالوضوح والشفافية واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص القانونية، وهذا ما يبعث روح الثقة والأمان في نفسية المستثمر الأجنبي، أما في حالة انتهاج نظام دكتاتوري فإن القرارات السياسية غالبا ما تكون ارتجالية أو انفرادية ولا يوجد تطبيق لقوانين محددة، ولا احترام للحقوق، الأمر الذي يعرض المستثمر الأجنبي إلى حالة من النفور وعدم المخاطرة برأسماله، وعليه كلما كان النظام السياسي بعيد عن الديمقراطية كلما تكون البيئة الاستثمارية طاردة للاستثمار.

ب- درجة الاستقرار السياسي: ونعني به استقرار الأوضاع الأمنية بمعنى توفر الأمن والطمأنينة، إذ يؤدي انعدام الاستقرار إلى فقدان المستثمر الثقة في جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى تغيير أصوله الاستثمارية إلى مناطق أكثر استقرارا، فالمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية، وقد يصبح الأمر مكلفا حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات، حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، ويكن حصر الاستقرار

¹²⁹- صلاح عامر أبو هونه البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006 (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 12، العدد 01، بغداد، 2010، ص 145.

¹³⁰- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-109 بتصرف من الباحث.

السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها، ويتفرع عنصر الاستقرار السياسي إلى العناصر التالية:

1- الاستقرار السياسي المحلي أو الداخلي: ويتمثل في عدم وجود النزاعات أو الاضطرابات الأهلية والأمنية كالكوارث والانقلابات وأعمال الفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام في البلد المضيف، ويقاس بعدة مؤشرات منها:

- درجة التماسك الاجتماعي من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاطات الإرهابية أو الحروب الأهلية؛
- وجود الانقلابات السياسية، الاغتيالات والأعمال الشغب والنزاعات المسلحة؛
- القرارات المتغيرة للحكومات والتغييرات في السياسة الناتجة؛
- مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، وبما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسير تلك القوانين والاتفاقيات وتنفيذها.

2- المخاطر الإقليمية: وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي للدول المجاورة، حيث أن وجود الدولة في إقليم يتصف بالنزاعات وعدم الاستقرار الأمني يبعد المستثمرين الأجانب عن تلك الدولة، كما تتحكم طبيعة العلاقات بين البلدان في تصدير الاستثمارات من بلد لآخر.

3- العلاقات الدولية والخلفيات التاريخية: بالنسبة للعلاقات الدولية، فتتمثل في علاقة البلد المضيف بالبلدان الأخرى لاسيما البلد الأصلي للشركات الأجنبية، فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل جذب للاستثمار الأجنبي لتلك البلدان. أما فيما يخص الخلفيات التاريخية ففي حالة وجود عداوات قديمة بين الدول فإن العلاقات بينهما قد تكون غير مستقرة كنظرة الشعوب المستعمرة سابقا للشركات التي يعود أصلها إلى المستعمر.

4- الموقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي للبلد وعلاقته بالمنظمات والتكتلات الاقتصادية: يعد الموقع الجغرافي للبلد عنصرا جاذبا للاستثمار الأجنبي لاسيما إذا كان قريبا من البلد الأصلي. لما له من دور في تقليص النفقات المتعلقة بالمشروع الاستثماري

في حالة نقل مستلزمات الإنتاج مثلا، أو حتى بالنسبة لتكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة، فالشركات الأجنبية عموما تسعى للتوطن في البلدان التي تمثل مراكز عبور بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي. كما يهتم المستثمر الأجنبي بموقع البلد المضيف الجيوسياسي من خلال دبلوماسيته اتجاه دول الجوار ومدى فرض وجوده على الساحة السياسية الإقليمية منها والدولية.

5- درجة الانتماء الوطني (حدة الشعور الوطني): يعبر الشعور الوطني عن انتماء الأفراد وإخلاصهم وولائهم لبلدانهم، وإلى جانب كونه شعور فطري فهو ينتج عنه التشابه بين أفراد الوطن الواحد في كثير من النواحي الثقافية والدينية وغيرها، وتلازم ظاهرتي الانتماء والشعور الوطني كافة الشعوب والأمم لكن بدرجات متفاوتة، أما بالنسبة لمدى تأثير الشركات الأجنبية بهاتين الظاهرتين فكلما زادت حدة الشعور الوطني كلما زاد تأثير ذلك على نشوذ تلك الشركات، وقد يأخذ هذا التأثير الأشكال التالية:

- الرغبة في تقليل ملكية الشركات الأجنبية وإقامتها لمشروعات، أو الاتجاه إلى مصادرة الشركات الأجنبية أو تأميمها؛
- قصر صناعات وأنشطة معينة على الشركات المحلية، وتفضيل الموردين المحليين للحصول على التعاقدات الحكومية؛
- اتباع أساليب الحماية المختلفة مثل التعريفات الجمركية ونظام الحصص.

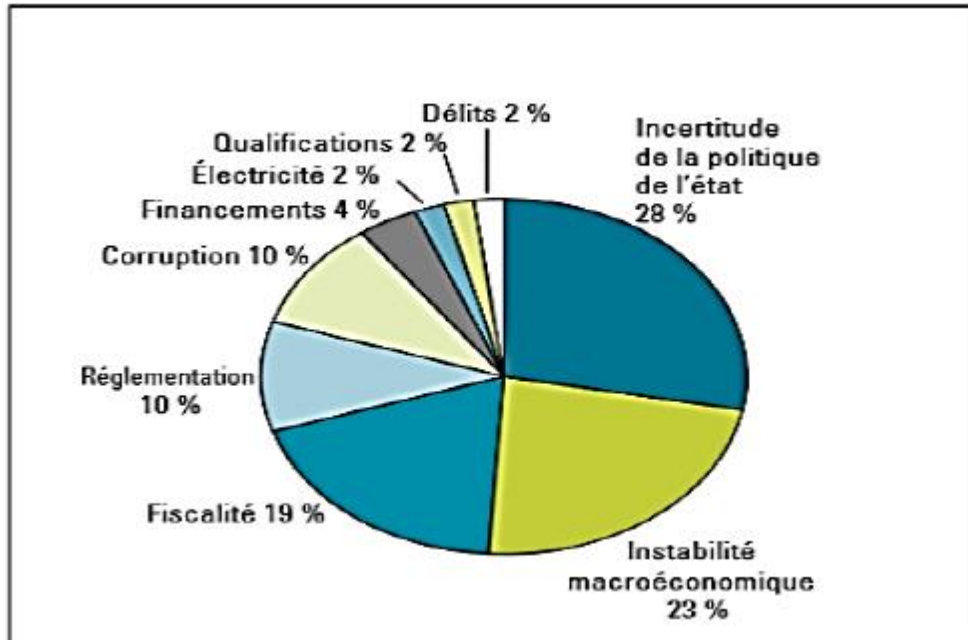
6- الحوكمة الرشيدة: إن الحوكمة منظومة متكاملة تشمل على أساليب عملية حديثة تنبثق من علوم أخرى كالاقتصاد والإدارة والمحاسبة والمراجعة والتي تتكون من مجموعة من الاستراتيجيات الموضوعية للنهوض بالدولة ومؤسساتها الاقتصادية لتحقيق رفاهية المجتمع¹³¹. ويعد كل من نوعية ممارسة الحكم ونزاهة القطاع العام جانبيين هامين يؤثران على ثقة المستثمرين وقراراتهم، ويعطيان مزايا لجانب الاستثمارات. ورغم أنه لا يوجد نموذج وحيد للحوكمة الجيدة إلا أنه توجد معايير مقبولة عموما تساعد الحكومات على القيام

¹³¹ - التنمية العربية للتنمية الإدارية، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، وأعمال مؤتمرات، القاهرة، 2009، ص92.

بمهامها بكفاءة، وفي هذا الإطار لا يقتصر دور الاستقرار السياسي فقط في تأمين إقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية، وإما تؤثر أيضا في كافة العناصر الأخرى المشكلة لمناخ الاستثمار.

حسب استقصاء أجراه البنك الدولي وانطلق فيه منذ سنة 2001 والذي شمل 26000 شركة في 53 دولة والمتعلق بأهم العوامل المكونة للمناخ الاستثماري، جاءت المخاطر المرتبطة بالبيئة السياسية كأهم اهتمامات هذه الشركات فيما يتعلق بالمناخ الاستثماري كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (6): الأهمية النسبية لمكونات المناخ الاستثماري



Source : La banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2015, p 3.

ثانيا: المناخ الاقتصادي والمالي والتجاري

يشمل المناخ الاقتصادي بصمات السياسات والأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد وهي ذات صلة وثيقة مع ما يمتلكه البلد من المقومات النسبية الأساسية والمتمثلة بالطرق والجسور ووسائل الاتصال والخدمات الصحية والتعليمية... إلخ، وإن المناخ الاستثماري يتأثر على وجه الخصوص في أي بلد من البلدان بالاختلالات (المacro اقتصادية) وخاصة فيما يتعلق بـ (معدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تدهور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموه المتواصل، مدى توفر المواد الأولية والعمال

المدربة وغير المدربة، وشروط التبادل التجاري)¹³²، وستناول هذه العناصر وغيرها بنوع من التفصيل على الشكل التالي:

أ- توازن الميزانية العامة ووضعية ميزان المدفوعات:

إن تسجيل العجز في الموازنة العامة يعد عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، فغالبا ما تقوم البلدان النامية التي تعاني من عجز في موازنتها العامة وتسعى لتمويل هذا العجز بالاعتماد على عوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية، كما تعد أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري بغية التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالشكل المرغوب فيه. أما فيما يخص ميزان المدفوعات فإذا كان يعاني من خلل فمن الممكن أن تتخذ الحكومة إجراءات تقييدية قد لا تخدم مصلحة المستثمر مثل الرفع من قيمة الرسوم الجمركية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتقليل من الإنفاق على التحتية وغيرها من الأمور التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- التضخم، سعر الصرف ومعدل الفائدة:

1- مدى استقرار معدلات التضخم: يعبر ارتفاع معدلات التضخم على حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، فالتضخم يشكل عائقا أمام دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أنه يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الشركات الأجنبية في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة، وعليه فإن التضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل¹³³.

¹³² - نضال شاكر، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 03، العدد 08، العراق، 2005، ص 38.

¹³³ - م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، المجلد العاشر، العدد 323، العراق، 2015 ص 86.

2- مدى استقرار معدلات أسعار الصرف: تؤدي ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية إلى انخفاض العملة المحلية فتصبح السلع المحلية أقل ثمنا نسبيا في الأسواق الخارجية، كما تؤدي التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف إلى تغيرات في الربحية النسبية لعوائد الاستثمار في البلد المضيف، فارتفاع أسعار الصرف أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج، الأجور والمواد الأولية والنقل... كما تؤثر التقلبات المفاجئة على المستثمرين من خلال تقدير حجم الثروة مما ينعكس على القرار الاستثماري¹³⁴.

3- معدلات الفائدة: يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دائما إلى الأسواق التي تكون فيها أسعار الفائدة محرة وتتحدد على أساس الطلب والعرض في السوق النقدي وهذا التحرير لأسعار الفائدة هو من سمات الأجهزة المصرفية المتطورة والنظام المصرفي المستقل الذي يعمل في إطار اقتصاد السوق¹³⁵.

ج- حجم السوق ومعدل النمو الاقتصادي:

1- حجم السوق ومعدل نموه:

يشكل حجم السوق للبلد المضيف ومعدل نموه أحد أهم العناصر الأساسية في جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الشركات الأجنبية، حيث أن الشركات المتعددة الجنسية تحاول دائما الحصول على الأسواق، لأنه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الشركة من الأسواق الدولية أساسا للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين تلك الشركات، لا يقتصر حجم السوق على عدد السكان فقط ولكن أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي للاستهلاك، وتركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية¹³⁶.

يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان،

¹³⁴ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005. ص 19.

¹³⁵ - م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

¹³⁶ - المرجع السابق، ص 87.

فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹³⁷. فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع هذا لمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات، وبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسيات¹³⁸.

2- معدل النمو الاقتصادي: يحفز نمو الناتج المحلي السريع في البلد المضيف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتبار وجود مستوى عالي من متطلبات رأس المال، ففي حالة ارتفاعه فإن الاستثمار والاستهلاك يرتفعان مما يعني زيادة الطلب، الذي يمنح فرصا جديدة للاستثمار، وعليه فمعدل النمو المرتفع يزيد من ثقة المستثمر الأجنبي والفرص الاستثمارية معا¹³⁹.

د- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيف:

تعد السياسات الاقتصادية المتبعة من بين العوامل الهامة التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيرا، وكلما كانت هذه السياسات واضحة ومرنة وغير متضاربة في الأهداف، وتعمل بالكفاءة والفعالية وتتماشى مع المستجدات على الصعيد القومي والعالمي، كانت جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص مناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي¹⁴⁰: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية، ونوضحها كما يلي:

¹³⁷ - بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 102.

¹³⁸ - عبد الكريم كاكى، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، ط 1، بيروت لبنان، 2013، ص ص 70، 71.

¹³⁹ - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 111.

¹⁴⁰ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 180.

1- السياسة المالية*: وتعد من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية إذ تؤثر في الطلب الفعلي وفي مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها؛

2- السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي ان تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم؛

3- سياسة التجارة الخارجية: تساهم هذه السياسة في تحسن مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الخارجية.

ثالثاً: المناخ القانوني والمؤسسي:

إن رأس المال الأجنبي كما يصفه بعض الاقتصاديين بأنه (رأس مال جبان) أي بمعنى أنه يبحث في المناخ الذي تنتشر فيه روح الأمان والطمأنينة، وبذلك لابد من وجود مناخ تشريعي يستظل بظلة أطراف العلاقة التعاقدية، ولتشجع الاستثمارات الأجنبية لابد من وجود الضمانات القانونية التي تحفز المستثمر وبالمقابل تحفظ للدولة حقها في اتخاذ القرارات التي مقتضاها حماية المصلحة العامة للبلد، ومن هنا نجد التفاعل والوصل بين التحكيم وتدفقات رؤوس الأموال وتنوعه¹⁴¹. لذا تحاول معظم الاقتصاديات بمختلف أنظمتها الرأسمالية والمخططة في بناء إطار قانوني يتضمن الأسس التشريعية والقانونية المنظمة لحركة الأنشطة الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار ابتعاد هذه القوانين عن التناقض والتعقيد وعدم الوضوح.

*- وتكون السياسة المالية جانبه للاستثمار الأجنبي إذا كانت تحمل حوافز مالية وتمويلية ومؤشراتها مستقرة، وعادة ما يحاول المستثمر الأجنبي معرفة مدى مرونة السياسة المالية للبلد المضيف، مستويات الضرائب المطبقة، والامتيازات الممنوحة، طريقة توزيع المداخل، سياسة الاتفاق المتبعة وحصة كل قطاع من إجمالي النفقات، حجم الاتفاق على الاستثمارات وكيفية توزيعه (انظر: عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 112).

¹⁴¹- عكاشة محمد عبد العال، الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية، ط 1، مركز الدراسات العربية- الأوروبية، بيروت، ص 59.

لذلك يعد وجود إطار قانوني متكامل يحكم نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مشجعاً لهذا الأخير، خاصة إذا توفرت فيه المقومات الآتية¹⁴²:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى الخاصة بالاستثمار؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من كافة المخاطر مثل التأمين، وتكفل له حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، فضلاً عن وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، شرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد المضيف؛
- وجود نظام حوافز مالية وتمويلية فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيفة؛
- وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

من خلال دراسة قوانين الاستثمار التي تنظم العلاقات الداخلية للدول المضيفة نلاحظ الاختلاف في أهداف السياسة الاستثمارية المتبعة من هذه الدول ما ينعكس في النتيجة على اختيارها لأسلوب معاملة الاستثمار الوافد، ويمكن التمييز عموماً بين ثلاثة اتجاهات رئيسية فيها وهي¹⁴³:

أ- **الاتجاه التشجيعي**: استبعاد تطبيق القانون الداخلي على المستثمر الأجنبي، وذلك بأن تحدد الدولة منطقة جغرافية معينة في إقليمها توقف فيها تطبيق تشريعاتها الوطنية على المشروعات التي تزاوّل نشاطاً اقتصادياً وتجارياً فيها، كأن تقوم الدولة بإنشاء مناطق حرة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها.

¹⁴² - فريد أحمد قبيلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والتحديات، ط 1، النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 21.

¹⁴³ - محمد أمغار، الاستثمار الأجنبي بالبلدان المغاربية، مقالة في: الحوار المتمدن، بتاريخ 15-06-2013، (00.00) متاح على الرابط:

ب- الاتجاه التوفيقي أو اتجاه الملائمة: يقوم هذا الاتجاه على سياسة انتقائية رقابية مقترنة بحوافز نسبية، وتهتم الدول التي تأخذ بهذا الاتجاه بوضع قيود على الاستثمار الأجنبي ولا تصرح به إلا وافقا لمعايير محددة، فإذا ما صرح له بالاستثمار فإنه يكون محلا لضمانات ومزايا عديدة.

ج- الاتجاه المقيد: في ظل هذا الاتجاه تسمو الاعتبارات الوطنية على مزايا الاستثمار الأجنبي، لذلك يكون المستثمر الأجنبي في ظل التشريع الذي يأخذ بهذا الاتجاه، محاطا بمجموعة من الالتزامات التي لا يقابلها منح معاملة متميزة له تجعله في مركز أفضل من مركز المستثمر الوطني، بعبارة أخرى إن الدولة التي تأخذ بهذا الاتجاه تفرض كثيرا من القيود القانونية على استثمار رأس المال الأجنبي كعدم جواز تصدير رأس المال المستثمر إلا بعد انقضاء مدة معينة من تاريخ إنشاء الاستثمار، أو عدم جواز تحويل الأرباح التي يحققها المستثمر إلا في حدود معينة، أو تحد من معدلات الربح التي يسمح بتحقيقها نتيجة مزاولة النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة.

رابعاً: المناخ الاجتماعي والثقافي

تعد الظروف الاجتماعية والأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع، كالعادات والتقاليد السائدة بالإضافة إلى التجانس الديني أو اللغوي بين فئات المجتمع، ومدى اهتمام الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، بالخدمات الصحية والتعليمية لأفراد مجتمعها. من العوامل المؤثرة والتي يأخذها المستثمر الأجنبي بالحسبان قبل أن يتخذ قراره الاستثماري. إذ أن الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة، يؤثران على شكل الاستثمارات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة. أو حظر إنتاج سلع أخرى.

لذا نجد بأن أغلب الدول التي نجحت في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، قد عملت على نشر الثقافة الاستثمارية من خلال توعية مواطنيها بأهمية الاستثمار وضروريته في تقدم البلد ورفاهيته، وعملت على إيجاد بيئة صديقة للمستثمر المحلي والأجنبي، وحثت مواطنيها المتعاملين مع المستثمرين على تقديم تسهيلات والتعاون معهم، كما يمكن للدول المضيفة الاعتماد على ما يفضله جمهور المستهلكين من خلال ميلهم إلى

استهلاك السلع المنتجة محليا، حيث يعد هذا عاملا مهما في استقطاب الشركات الأجنبية للقيام بمشاريع تصنيع تلك السلع والمنتجات داخل الدولة المضيفة، كما أن مسألة انضباط المجتمع بصفة عامة أمرا ضروريا في جذب المستثمرين، فالمستثمر الأجنبي الذي يأتي إلى بلد ما يريد أن يجد هذا البلد منضبطا في كل شيء، في نظام صالات المطار، في تعريفه الطاكسي، في استخدام الطريق، في احترام إشارات المرور، في الانصياع إلى القوانين، في احترام المواعيد، في تنفيذ التعهدات، في الالتزام بالاتفاقيات، في تنفيذ الأحكام، في حماية البيئة، باختصار في كل شيء، ويتحقق هذا من خلال تربية المجتمعات على احترام القوانين وكذلك الحزم في مواجهة المخالفين¹⁴⁴.

يشمل المناخ الاجتماعي العادات والتقاليد الاجتماعية في البلد المضيف ومدى إمكانية تعايش المستثمر معها، وكذلك العوامل الثقافية لها دور في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذ توجد علاقة طردية بين التدفقات الاستثمارية الأجنبية ونسبة المتعلمين في الدول المضيفة، كونها تعكس رغبة المستثمر الأجنبي في الحصول على الأيدي العاملة الإنتاجية والمدرّبة¹⁴⁵.

خامسا: المناخ الاجتماعي والثقافي والبيئي:

تعد الظروف الاجتماعية والأوضاع المعيشية، العادات والتقاليد، التجانس الديني أو اللغوي بين فئات المجتمع، وما توليه الدولة من أهمية لمستوى الخدمات الصحية التعليمية لأفرادها من أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بالاعتبار قبل أن يتخذ قراره الاستثماري.

قد يترتب على عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة أو حضر إنتاج سلع أخرى، أو الاستثمار في بعض الأنواع من المنتجات، فقيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشاريع استثمارية في دولة إسلامية تحرم الربا ولحم الخنزير وتعاطي الكحول، وغير ذلك من المحرمات- على سبيل المثال-

¹⁴⁴- سهير إبراهيم حاجم، م.م، صبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية... مع الإشارة إلى العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس، العدد 11، ص ص 59، 60.

¹⁴⁵- فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، ط 1، عمان الأردن، 2012، ص 69.

سوف يكون من الصعوبة بمكان نجاح المستثمر في الإنتاج أو الاستثمار في المشاريع تنتج تلك السلع¹⁴⁶.

إن الاختلاف في معدل النمو السكاني في مختلف مناطق العالم فرض على الشركات في الدول المتقدمة أن تتحول إنتاج وتسويق منتجاتها مثلاً في مجال صناعة الألبسة وألعاب الأطفال إلى الدول النامية بدل الدول المتقدمة التي تمتاز بانخفاض معدل الولادات وزيادة نسبة كبار السن. ونظراً لاختلاف الخصائص الجسمية للمجتمعات من تباين للأصول والأوزان والحجوم، في حين يفضل المستهلك الأمريكي والخليجي السيارات الكبيرة الحجم، بينما نجد اليابانيين يفضلون الصغيرة منها، لذا وجب على الشركات الدولية إنتاج وتسويق وترويج السلع وفقاً للخصائص في الأسواق المستهدفة¹⁴⁷.

تلعب الصراعات النقابية* والاجتماعية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية فكثرة الإضرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات، وقد انتبعت العديد من الدول إلى أهمية التشريع الخاص بالعمل في جلب الاستثمار الأجنبي فمثلاً نجد فرنسا تفكر بجدية في إدخال الكثير من المرونة على تشريعها الخاص بعلاقات العمل وكذلك تهدف كل من تونس والمغرب إلى عوض سوق عمل جذاب للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى كل ما سبق تعتبر درجة تفتح للنقابات الأجنبية واستعمال اللغات الأجنبية من العوامل الأساسية التي تجذب المستثمر الأجنبي¹⁴⁸.

يعتبر النظام البيئي مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذباً له والعكس صحيح، ويشمل مؤشرات عديدة من

¹⁴⁶- رائدة شحدة محمد الدودة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-

2007)، رسالة كماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، 2010، ص ص 39-40.

¹⁴⁷- على إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط 1، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2007، ص ص 166-167.

*- مثلاً: قررت شركة فورد في سنة 1989 بناء مصنع في إسبانيا للمكونات الإلكترونية الموجهة لمحركات النماذج المنتجة في أوروبا في حين أنه كان من المفروض فتح هذا الفرع في إيكوس بإسكتلندا، لكن النقابات البريطانية كانت تعارض التمثيل النقابي الوحيد المفروض من طرف فورد.

¹⁴⁸- محمد منير أيوب مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيم وتوصيات، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي- مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، 19-20 أكتوبر 2015، ص 13.

بينها معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة، قوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، مستوى ثقة المستهلكين، مؤشرات ذات صلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والاتصالات وغيرها¹⁴⁹.

الفرع الثاني: المقومات التكميلية لمناخ الاستثمار:

إضافة إلى توفر المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار، لابد من تدعيمها بمقومات أخرى مكملتها، تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار في البلدان المضيفة التي تستطيع توفيرها، ويمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً: وقرة الموارد البشرية المؤهلة:

إن البحث حالياً أصبح منصبا على نوعية اليد العاملة المؤهلة دون مراعاة تكاليفها، وهذا ما أكدته العالم "هالند ووتون" عام 1988، إلا أن الدول التي توفر قدرات ومهارات وعناصر بنية تحتية أساسية هي الأقدر على جذب الاستثمارات وتفعيلها، كما أنه وحسب "فيتشري وبيتر" عام 1997 تمثل ندرة العنصر البشري الماهر عقبة طارئة للاستثمار، وفي دراسة حديثة أجراها كل من "S.Globerman et D.shapiro" في جوان 2000 جاءت أهم نتائج البحث فيما يخص العوامل المؤثرة على حركية الاستثمار "قوى عاملة متعلمة وماهرة" وما جاء في هذا البحث أنه إذا كانت قوى عاملة في بلد ما ذات تعليم جيد بدرجة كافية، بمعنى العامل المتوسط يكون على الأقل مجيدا للقراءة والكتابة ولديه المهارات الأساسية على نحو يعادل التعليم الابتدائي.

ثانياً: البنية التحتية:

تحتل المنشآت القاعدية صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن وتعتبر أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي حيث بين تقرير البنك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية" أهمية هذا القطاع الحيوي وأشار هذا الموضوع إلى أن نوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم نسب نجاح بلد معين أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته بمعنى مستوى استثماراته للتحكم في نموه الديمغرافي، تقليص

¹⁴⁹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، ص 10.

مستوى الفقر وتطهير المحيط، والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية تسيران بنفس السرعة، إذ أن ارتفاع نسبة رأس مال منشأة قاعدية بنسبة 1% يعادل ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% أيضا، يجب التمييز بين فئتين من المنشآت القاعدية هما:

- المنشآت الاقتصادية: وهي التي تدعم عملية الإنتاج؛

- المنشآت الاجتماعية: وتتعلق برفاهية المواطنين (الصحة ومنشآت التعليم...).

ويمكن إضافة المنشآت القاعدية الخاصة بالاتصال كالهاتف والانترنت، والمنشآت القاعدية الخاصة بالمواصلات البرية والجوية والسكك الحديدية، فطبيعة المنشأة الدولية يجعلها تفرض عليها ضمان الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها في الدول المضيفة.

ثالثا: توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:

إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجلب الاستثمار حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يتيح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ نحو نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وكمثال على ذلك تملك شركة Chevrolet - Daewoo، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

رابعا: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المضيف:

أثبتت الدراسات أنه إذا كانت الأجور التي يحصل عليها الأفراد لا تكفي لتدبير المتطلبات الضرورية للمعيشة في مستوياتها الدنيا، فإن هذا يخلق هوة بين أسعار السلع والخدمات وبين مستويات الدخل، مما يوجد نوعا من اللاتوازن وهذا الأخير يفرز نتائج اقتصادية واجتماعية ضارة تصبح إحدى معوقات التنمية وبالتالي يعد معوقا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بانعدام حد الكفاية يخلق مناخ لكل أنواع الفساد، إضافة إلى تدهور المستوى الصحي وانخفاض قدرة المواطن على العمل وعلى رأس هذا احتقار العلم والوظيفة، وكون العاملين العجلة المحركة للاقتصاد والإدارة فإن هذا الأخير يوقف الحركة الإنتاجية كما يتسبب ذلك في انتقال إطارات الكفاءة إلى الخارج وبالتالي فقدان يد عاملة

مؤهلة، حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المضيفة وتدفق الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

خامسا: معدل نمو الدخل القومي:

يعتبر الدخل القومي محددا مهما للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة وزيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة وتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير وكثيرا من الشركات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للتجارة، وذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، وكذلك يساعد كبر الدخل القومي الشركات التي تعمل في منتجات قابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

لقد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الدخل القومي والاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أثبتته كل من Pamastassiou and Pearce (1990) عن الاستثمار الأجنبي في بريطانيا و Grean and Cuminghamk (1975) وكذلك Dunving (1980) عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الو.م.أ على وجود هذه العلاقة.

سادسا: الموقع الجغرافي:

يعتبر البلد جغرافيا عاملا ذو أهمية كبيرة ف يجذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة، حيث نجد الشركات العالمية تستقطب من طرف الدول التي تمثل مراكز عبور بحكم موقعها الاستراتيجي فإذا أخذنا مثلا تركيا أن موقعها استراتيجي مغري للمستثمر الأجنبي فهي تربط بين قارة آسيا وأروبا وبالتالي تتيح للمستثمر الأجنبي الدخول لكل من الأسواق الأوروبية والآسيوية، فالموقع الاستراتيجي يعتبر عاملا مهما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁵⁰.

¹⁵⁰ - محمد منير أيوب مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

سابعاً: علاقة البلد المضيف مع المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية:

تسعى الشركات الأجنبية لمعرفة العلاقة بين البلد المضيف ومختلف المؤسسات الدولية كما يلي:

أ- علاقتها بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي: من خلال معرفة مدى امتثاله للشروط وتطبيقه لبرامج التصحيح والتثبيت الاقتصادي وقدرته على امتصاص المديونية والنهوض باقتصاده.

ب- علاقته بالمنظمة العالمية للتجارة: من خلال معرفة ما إذا تحقق الانضمام أم من عدمه إليها، لا اعتبار أن الانضمام إلى OMC يملئ بعض الشروط منها الانفتاح الاقتصادي وتحديد الخدمات وحركات رؤوس الأموال.

ج- التكتلات الاقتصادية: باعتبار أن البلد الذي ينتمي إلى كتلة اقتصادية تكون له امتيازات داخل الكتلة مقارنة بالبلد غير المنضم لأي كتلة معين، كما يساعد الانضمام تحت التكتلات في زيادة جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ضمان تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء في الكتلة دون حواجز أو عراقيل، وهذا فضلاً عن كون التكتلات الاقتصادية تؤثر سياسياً واقتصادياً على مواقف وقرارات الحكومات (مثل الاتحاد الأوروبي، مجموعة الثمانية G8)¹⁵¹.

ثامناً: الشفافية:

ويقصد بها الإفصاح والوضوح التام بالنسبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وقد أصبح للشفافية أهمية في عالم الاستثمار والمال والأعمال، لما لها علاقة وطيدة بوفرة المعلومات مع التسهيلات، مما يمكن للمستثمرين من توفير تكاليف قد يتحملونها لقاء الحصول على المعلومات في حالة غياب الشفافية، لذا لا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة تمكن المستثمرين من معرفة الوضع الراهن والتنبؤ بالمستقبل.

¹⁵¹ - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.

تاسعا: البيروقراطية: تعوق البيروقراطية على تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

أ- تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات؛

ب- ازدواجية المسؤولية الإدارية داخل الوحدة الواحدة نظرا لتشغيل أكثر من موظف في الوظيفة الواحدة ما يؤدي إلى ضياع المسؤولية بينهم¹⁵².

تاسعا: محاربة الفساد:

يعرف الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية بكونه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص أو منفعة خاصة"، ومن أهم مظاهره الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز، والتزوير ونهب المال العام، ويؤدي انتشار الفساد إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة ونفور المستثمر الأجنبي، وبالتالي فإنه كلما كانت الأنظمة المتعلقة بالمعاملات الاستثمارية أكثر شفافية كان ذلك عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، والفساد هو ظاهرة مركبة وذات أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية، ورغم تعدد أوجه الفساد وتباين تصنيفه من حيث الحجم أو البعد أو الانتشار إلا أن أسباب انتشاره متقاربة إلى حد ما، والتي يمكننا حصرها فيما يلي:

أ- انعدام ممارسات الحكم الرشيد؛

ب- غياب كل من التعبير والمساءلة والشفافية وسيادة القانون؛

ج- غياب القيم المؤسسية القائمة على معايير النزاهة والعدالة؛

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية في تحسين مناخ الاستثمار

تستفيد الدول بدرجة كبيرة من أنشطة الشركات وأعمالها، ومع ذلك فأفضليات الشركات لا تتطابق بالكامل مع أفضليات المجتمع وأولوياته، ويتضح هذا التضارب في المصالح بصورة جلية في فرض الضرائب واللوائح التنظيمية، فمعظم الشركات تشكو من الضرائب واللوائح التنظيمية، لكن الضرائب هي التي تمول الخدمات العامة التي يستفيد

¹⁵² - محمد منير أيوب مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

منها مناخ الاستثمار والأهداف الاجتماعية الأخرى، وتفضل العديد من الشركات أيضا التقيد بالقليل من اللوائح، لكن اللوائح السليمة منها تتصدى للخلل الذي يحدث في السوق، ومن ثم تعمل على تحسين مناخ الاستثمار، لذلك يتطلب من الحكومات الموازنة بين تلك المصالح، ولتحقيق ذلك تواجه الحكومات أربعة تحديات متداخلة، نذكرها كما يلي¹⁵³:

أولاً: الحد من السلوك النفعي: تعتبر سياسات الاستثمار هدفا مغريا للسلوك النفعي بالنسبة للشركات والمسؤولين ومجموعات المصالح الأخرى، فالفساد يمكن أن يزيد من تكاليف مزاولة الأعمال، وحين يمتد إلى مستويات عليا في الحكومة، يمكن أن يؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة الأثر في السياسات، فقد أظهرت الاستقصاءات التي أجراها البنك الدولي في العديد من البلدان النامية أن الشركات تتوقع دفع رشوى عند التعامل مع المسؤولين، كما أن هذه الشركات تنظر إلى الفساد على أنه عقبة عويصة أمام أعمالها، فالاستحواذ والمحسوبية وتبادل المصالح، وكلها تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في المعلومات وتؤثر على صياغة السياسات، ومن بين العناصر الأساسية المساعدة على كبح السلوك النفعي: القضاء على الإجراءات التدخلية غير المبررة في الاقتصاد، وتحسين عملية مساءلة الحكومات من خلال إتاحة المزيد من الشفافية؛

ثانياً: خلق المصداقية: نظرا لأن الاستثمار نشاط يستشرق المستقبل فإن الغموض يجعل جميع قرارات الاستثمار مبهمة، لذلك تحدد ثقة الشركات في المستقبل، بما في ذلك مصداقية سياسات الحكومة. ما إذا كانت هذه الشركات ستقوم بالاستثمار والطرق التي ستنفذ بها هذه الاستثمارات، وتخفف السياسات التي تنقصها المصداقية في اجتذاب استجابة الاستثمار المزمع. ولبناء المصداقية وجب على الحكومة اتخاذ آليات حكيمة للالتزام بسياسات سليمة، علاوة على الانضباط والاستمرارية والتميز بالشفافية والوضوح؛

ثالثاً: تشجيع ثقة الجمهور والشرعية: لا تتفاعل الشركات والحكومات بمعزل عن المناخ المحيط بهما، فالثقة بين أطراف السوق تشجع التبادل المثمر، وتخفف الأعباء الملقاة على عاتق تنفيذ اللوائح والعقود، وتؤثر المواقف الاجتماعية على جدوى عمليات تحسين

¹⁵³ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص ص 8-9.

السياسات وقابليتها للاستثمار، وبالتالي ينشأ مناخ الاستثمار الجيد بواسطة التأييد الشعبي الواسع النطاق عن طريق اتفاق الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية.

رابعاً: ضمان مواءمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية: لكي تكون الإجراءات التدخلية المعنية بالسياسات فعالة فهي بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار مصادر الإخفاق المحتمل للحكومة، بالإضافة إلى التباينات في الأوضاع المحلية، وفي أحوال كثيرة، يجري نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لآخر دون مراعاة أو دراسة تحليلية لمناخ وطبيعة البلد الآخر، مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبتت نجاحها في مواطن أخرى، لذلك يتطلب الأمر من البلدان النامية خاصة، توخي الحذر في تكييف السياسات والتجارب الأجنبية مع الأوضاع المحلية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع أن هناك العديد من المؤشرات المتزايدة والتي لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة، ولا تخلو من الأخطاء، لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تساعد وتشجع على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته حسب هذه المؤشرات وبين ما يجتذبه من استثمار أجنبي مباشر.

وسنقتصر في هذه البحث على أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار وستستثني البعض منها، إما بسبب انخفاض درجة دقتها وموضوعيتها، وإما بسبب عدم إدراجها للدولتين المدروستين كنموذج (الجزائر- المملكة العربية السعودية)، وسيتم التطرق إليها، كما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

أولاً: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001، ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل، وقد طورت الاونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة على مؤشرين:

أ- **مؤشر الأداء:** ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة، ويقاس حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. وحصول الدولة على معدل واحد صحيح أو أكثر يعني أن قوة البلد الاقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب الاستثمارات. وعلى العكس من ذلك، إذا كان المعدل دون الواحد، يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- **مؤشر الإمكانات:** ويقاس الإمكانات الاقتصادية المستقبلية للدولة في جذب الاستثمار الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى مجموعة من المكونات لقياس إمكانات الدولة، وهي:

- ✓ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ متوسط دخل الفرد؛
- ✓ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة؛
- ✓ نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني؛
- ✓ نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان؛
- ✓ التصنيف السيادي للدولة.

ومؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين الصفر والواحد يحتسب كما يلي:

مؤشر الإمكانات = (قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير)
(الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير)

ومن مقارنة وضع الدولة وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:

1- مجموعة الدول السبابة: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع؛

2- مجموعة الدول الأعلى من الإمكانات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض؛

3- مجموعة الدول الأقل من الإمكانات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع؛

4- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعد أداة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية، وأداة تفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة الأعمال.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا عن تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية وبدوره يتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشمل على: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

يعد هذا التقرير الذي يغطي (189) دولة، أحد الوسائل الاستشهادية في تقييم مدى تأثير الأنظمة والإجراءات المتصلة بأنشطة الأعمال في أي دولة على التنمية الاقتصادية

في تلك الدولة كونه يحدد معايير موضوعية لممارسة الأعمال وقيس مدى فاعليتها. وتتبع أهمية هذا التقرير كونه يشكل حافزا لكل الدول للإسراع في إجراء الإصلاحات الاقتصادية؛ ما ينعكس على انتعاش الاقتصاد العالمي من جهة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بما يعقده من مقارنات بين الدول التي يشملها التقرير. ويستند مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى جهود أكثر من 6700 خبير محلي، منهم مستشارو أعمال، واقتصاديون، ومسؤولون حكوميون، ومحامون، ومحاسبون، وأكاديميون بارزون من جميع أنحاء العالم.

رابعاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنوياً عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (the Wall Street Journal) منذ عام 1995، ويعتمد هذا المؤشر على اختبار 50 متغيراً اقتصادياً مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي: (السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات والإجراءات).

تمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية فيما بينها، ويحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

- الفئة الأولى: من 1 إلى 1.95 تدل على حرية اقتصادية كاملة؛
 - الفئة الثانية: من 2 إلى 2.95 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
 - الفئة الثالثة: من 3 إلى 3.95 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛
 - الفئة الرابعة: من 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية الاقتصادية.
- الفرع الثاني: تقييم تهيئة مناخ الاستثمار حسب مؤشرات قياس المخاطر القطرية:**
تستعرض أهم مؤشرات تقييم المخاطر القطرية كما يلي:

أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهرياً عن مجموعة (PRS GROUP) الدليل الدولي للمخاطر القطرية (منذ عام 1980)، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر الكلية، مالية، سياسية واقتصادية المرتبطة بالاستثمار.

ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب؛
- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25%؛
- مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.

ويشير دليل المؤشر إلى خمس (05) مجموعات، وذلك بحسب درجة المخاطرة على

الشكل التالي:

- من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً؛
 - من 50.5 إلى 59.9 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة؛
 - من 60.0 إلى 60.9 نقطة درجة مخاطرة معتدلة؛
 - من 70.0 إلى 79.9 نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛
 - من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.
- إن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

ثانياً: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر منذ سنة 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية¹⁵⁴، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية:

- مخاطر نقص العملة الصعبة؛
- قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية؛

¹⁵⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005، ص 67.

- مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة؛
- مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي؛
- المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.
- وصنف الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.
- وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما¹⁵⁵:
- أ- درجة الاستثمار A: وتقسم إلى أربعة مستويات:
- A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وأن إمكان بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً:
- A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيفاً جداً حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن A1.
- A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً إلى أن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكان عدم القدرة على السداد.
- A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حلاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وغرم ذلك، فإن إمكان عدم السداد يبقى مقبولاً جداً.
- ب- درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاثة مستويات:
- B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر في سجل السداد السيء أصلاً.
- C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة القلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلاً.

¹⁵⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الكويت، 2003، صص 80-79.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا.

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية الإقليمية

تم استحداث مجموعة من المؤشرات الإقليمية الخاصة بالدول العربية التي تهدف إلى تحليل واقع مناخ الاستثمار ومكوناته، من أهمها:

أولاً: المؤشر المركب للتنافسية العربية

يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير دوري منذ سنة 2003، لدراسة تنافسية الاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية، يستند في حساباته إلى مقارنة البلدان العربية بمجموعة من الدول غير العربية تم اختيارها مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية¹⁵⁶، وتم بناء مؤشر مركب للتنافسية من مؤشرين فرعيين هما¹⁵⁷: التنافسية الجارية التي تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها، والتنافسية الكامنة التي تعني القدرات طويلة الأجل التي تؤثر في التنافسية، وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الهدف يكمن الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط.

ثانياً: المؤشر المركب لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية: إن محاولة قياس الأداء الاقتصادي للدول العربية، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها. يستخدم المؤشر المركب لقياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية¹⁵⁸.

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت منذ 1996 ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي¹⁵⁹:

¹⁵⁶ - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003، ص ص 03-08.
¹⁵⁷ - منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف العدد 04، 2006، ص 27.
¹⁵⁸ - فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار ليبيا، جوان 2004، ص 15. تاريخ الاطلاع:

[http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/8369/\(14:20\)2018/05/15](http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/8369/(14:20)2018/05/15)

¹⁵⁹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2000، ص 17.

- مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم؛
- مؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى النتائج المحلي الإجمالي¹⁶⁰: ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد؛
- مؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة.
- من النتائج المحلي الإجمالي. ويتم تحديد درجة المؤشر على النحو التالي¹⁶¹:
- إذا كانت أقل من واحد ($1 <$): تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛
- إذا كانت من واحد إلى اثنين ($1 \leq 2$): تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛
- إذا كانت من اثنين فما فوق ($2 \geq$): تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.
- ويعرف المؤشر المركب- حسابيا- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية)، ونمثله بالمعادلة التالية:
- المؤشر المركب = متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية / 3

¹⁶⁰ - فلاح خلف على الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

¹⁶¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005، ص 107.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

يعد المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجنب والمحفز للاستثمار بهذه الدولة.

ولعل المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تسعى لتأسيس بيئة استثمارية تتميز بدور كبير في أداء اقتصاد البلدين، والذي يرتبط إلى حد كبير بمجمل الأوضاع التي تنسم بها البيئة الاستثمارية سلبيًا أو إيجابًا، إذ تحكم العلاقة بين مناخ الاستثمار الأداء الاقتصادي الكثير من المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي الذي تجتذبه دائما الحوافز والمزايا التي توفرها البيئة الاستثمارية للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: الضمانات والمزايا النظامية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عماد التنمية الاقتصادية، فقد سعت الجزائر والسعودية نحو استقطابه من خلال توفير الحماية اللازمة، وذلك بإحاطته بمختلف الضمانات والامتيازات، حيث عملت على إصدار ومراجعة العديد من النصوص القانونية المشجعة للاستثمار الأجنبي تضمنت الكثير من الحوافز والمزايا، وذلك وعيا منها بضرورة تضمين تشريعاتها الداخلية لآليات حماية الاستثمار الأجنبي من خلال التعهد بحمايته من المخاطر غير التجارية التي يمكن أن تلحق به. كما أبرما وصادقا على العديد من الاتفاقيات الدولية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، هدفها التشجيع على الاستثمار في البلدين.

الفرع الأول: تطور الإطار القانوني للاستثمار في المملكة العربية السعودية

بعد نيل المملكة العربية السعودية استقلالها عام 1932 م وقبل إصدارها لأول قانون ينظم الاستثمار الأجنبي، كانت معادية لفكرة الاستثمار الأجنبي نظرا للظروف التي كانت سائدة آنذاك، حيث كان رصيدها ضئيل يعتمد على نشاط الرعي والزراعة التقليدية واليد

والحج، وبعد اكتشاف البترول فيها وبفعل ظروف ح.ع. II وصراع المصالح بين البريطانيين والأمريكيين فيها، ما دفع المملكة إلى عقد عدد من اتفاقيات الامتياز مع بريطانيا والو.م.أ التي خولت لهذه الأخيرة صلاحيات التنقيب واستغلال البترول لكون أن تلك الاتفاقيات فرضت بالقوة. لكنها لم تدم طويلا حيث سارعت المملكة إلى تبني قانون يهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي دون المساس بسيادتها، الأمر الذي أدى بها إلى إصدار قانونين متشددتين اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على فترتين زمنيتين، ولكن ونظرا للتطورات الاقتصادية المتلاحقة، ونتيجة لاتساع نطاق الاستثمار في المملكة ظهرت الحاجة إلى تحديث نظام الاستثمار مرتين أخيرتين وذلك بتعديل المراسيم السابقة، وكان آخر قانون ينظم الاستثمار سنة 1421 هـ الموافق لسنة 2000 م.

لقد مرت عملية تنظيم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية بأربع مراحل زمنية سنورها فيما يلي:

أ- المرحلة الأولى: صدور نظام الاستثمار الأجنبي (1376 هـ-1957 م)

أصدر المنظم السعودي أول نظام خاص بالاستثمارات الأجنبية عام 1376 هـ الموافق لسنة 1957 م أي قبل بدء العمل بالخطة الاقتصادية التنموية الأولى* في المملكة بأربعة عشر عاما. والذي اتسم بالتشدد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ قيد حصة الأجانب في رؤوس أموال الشركات بألا تزيد على 49% من مجموع رأس المال، ضمانا لعدم سيطرة الأجانب على مجريات الأمور في إدارة الشركات. كما كان يتطلب ألا يقل عدد الموظفين والمستثمرين السعوديين عن 75% من مجموع موظفي المنشأة، ولم يكن كذلك يسمح للمستثمر بإعادة تحويل رأسماله من فائض التصفية أو الأرباح التي تحققها المنشأة إلا بعد مرور سنوات طويلة، بالإضافة إلى أن هذا النظام لم يكن يوفر للمستثمر أي إعفاء ضريبي أو جمركي.

* - الخطة الاقتصادية الأولى هي أول خطة تنموية وضعت في المملكة العربية السعودية، وهي تعرف بالخطة الخمسية، وقد استمرت منذ عام 1390 هـ ولغاية عام 1395 هـ وكان التركيز في هذه الخطة على بناء التجهيزات الأساسية من خدمات الهاتف والمياه والكهرباء والخدمات الصحية، وقد أنفق على هذه الخطة ما يقارب 78 بليون ريال.

ب- المرحلة الثانية: صدور المرسوم الملكي رقم (35) (1383 هـ-1963 م)

وهي مرحلة التشجيع للاستثمارات الأجنبية، فقد بدأت بصور النظام الثاني للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم 35 بتاريخ 1383/10/11 هـ الموافق لسنة 1963 م، حيث احتوى هذا النظام على العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين الأجانب ولكن لم تكن تلك المزايا تشكل امتيازات جوهرية.

ج- المرحلة الثالثة: صدور المرسوم الملكي رقم (م/4) (1399 هـ-1979 م):

بدأت بصور النظام الثالث للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم (م/4) بتاريخ 1399/02/02 هـ الموافق لسنة 1979 م تحت تسمية نظام استثمار رأس المال الأجنبي، والذي جاء لتدارك ما خلفه النظامين السابقين للاستثمار من تنفيذ للمستثمر الأجنبي، دالا بأن منظمي سياسات الاستثمار في المملكة قد أدركوا حاجة الدولة للتكنولوجيا والخبرة الفنية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وضرورة إضافة روافد جديدة للدخل، والتخفيف من الاعتماد على البترول كمورد وحيد للدخل، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين. وبذلك فقد جاء حفزا ومشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ما يعاب عليه هو كونه بدائيا نوعا ما مما استلزم فيما بعد إدخال بعض التعديلات على بعض من مواده.

وتضمن هذا القانون العديد من البنود المقيدة للمستثمر الأجنبي، نذكرها فيما يلي¹⁶²:

- المشروعات المرخص بها للمستثمرين يجب ان تكون مشروعات ضمن خطة التنمية الاقتصادية؛ وأن يكون الاستثمار مصحوبا بخبرات وتقنيات أجنبية؛
- الزمن المتوقع للحصول على الترخيص غير محدد؛
- إمكانية الحصول على أكثر من ترخيص (في حال تعدد الأنشطة) هي محدودة ويشترط أن يكون الترخيص في نفس النشاط؛
- شكل الاستثمار المسموح به هو المشروعات المشتركة فقط؛

¹⁶² - الهيئة العامة للاستثمار، مقارنة بين مواد نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ونظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، د.س.ن، ص ص 6-15.

- التمتع بنفس الحوافز الممنوحة لرأس المال الوطني في الاستثمارات الصناعية فقط، كما يجب ألا تقل مساهمة الشريك السعودي في رأس مال المشروع عن 25%.
- على المستثمر الأجنبي العمل تحت كفالة مواطن سعودي، الأمر الذي لا يكون متوفراً في غالب الوقت؛
- الضمانات غير محددة قانوناً رغم تطبيق العديد منها؛
- لا يحق للمستثمر الأجنبي تملك العقارات اللازمة للاستثمار؛
- الإعفاءات الضريبية تكون لمدة 10 سنوات في المشروعات الزراعية والصناعية، في حين في المشاريع الأخرى يكون لمدة 05 سنوات. وتتراوح الضريبة على أرباح الشركات بين 20 و45%.

د- المرحلة الرابعة: صدور المرسوم الملكي رقم (م/ 01) (1421 هـ-2000م)

وهي المرحلة الحالية، التي بدأت بصدر نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 01) بتاريخ 1421/01/15 هـ الموافق لشهر أبريل سنة 2000، ويتكون من 18 مادة، ويتضمن تنظيمًا شاملاً للاستثمار الأجنبي في المملكة من حيث الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات، كما يتضمن اختصاص المجلس الاقتصادي الأعلى بإصدار قائمة بأنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي داخل المملكة، وتمتع المشروع الأجنبي بنفس امتيازات وحوافز المشروع الوطني، ومزايا وضمانات المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى واجبات وصلاحيات الهيئة العامة للاستثمار والعقوبات التي توقع لمخالفة النظام.

من أهم الآثار الإيجابية لهذا النظام الجديد نجد أن مجموع المشروعات المرخصة قد حقق ارتفاعاً مهماً مقارنة بما كان عليه الوضع ضمن نظام استثمار رأس المال الأجنبي لسنة 1979، فمن 1609 مشروع مشترك بإجمالي تمويل قدره 50 مليار دولار تم خلال 21 سنة، حقق النظام الجديد بعد ثلاث سنوات فقط منذ تطبيقه 1864 مشروعاً جديداً بإجمالي تمويل بلغت قيمته 1371 مليار دولار، كما أن الوقت المخصص للحصول على

الترخيص للمشروع لم يكن محددا في السابق، بينما الآن أصبح محددا وهو 30 يوما كأقصى حد.

إضافة إلى ذلك صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (20/01) بتاريخ 1423/04/13 هـ الموافق لـ 24 جوان 2002 م، كما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (46/01) بتاريخ 1426/05/06 هـ الموافق لـ 13 جوان 2005 م بتعديل نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة التنفيذية والتي كانت تنص قبل ذلك على الآتي¹⁶³:

في الفقرة (03):

- ألا يقل حجم المال المستثمر عن 25 مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الزراعية؛
 - ألا يقل حجم المال المستثمر عن 05 ملايين ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الصناعية؛
 - ألا يقل حجم المال المستثمر عن 02 مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الأخرى وفقا للضوابط والقواعد التفضيلية التي يضعها مجلس الإدارة.
- يجوز لمجلس الإدارة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشاريع المنشأة في مناطق يحددها أو في مشاريع تحتاج إلى خبرات فنية عالية أو معدة للتصدير.
- وقد أصبح نص الفقرة (03) الجديد بعد التعديل كالاتي:
- أن يكون طالب الترخيص شخصا طبيعيا أو اعتباريا يقدم للمملكة بغرض الاستثمار"

ولا يخفى ما يوفره هذا التعديل من تسهيلات مهمة تعكس الرغبة في تحرير نظام الاستثمار من القيود التي تعيق مسيرة الاستثمار في المملكة، والدال على ذلك زيادة حصيلة المملكة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ بداية تطبيق هذا النظام.

¹⁶³ - الهيئة العامة للاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-15.

بالنظر إلى التطور التاريخي لقانون الاستثمار في المملكة العربية السعودية نجد أنها في البداية اتبعت أسلوباً حمائياً اتجاهاه رغبة منها في المحافظة على سيادتها القانونية وعدم الرجوع إلى زمن الاحتلال الأجنبي والتبعية للخارج، وكان ذلك من خلال سن قوانين استثمار مقيدة، وبشروط تحد من قدرة المستثمرين، وبمجال استثمار ضيقة وعوائق ضريبة... إلخ، ولكن فيما بعد اتبعت المملكة نهج التحرير والانفتاح على الاقتصاد العالمي واعتمدت أكثر فأكثر تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ويتجلى ذلك من خلال مختلف الضمانات والحوافز الممنوحة والإعفاءات الضريبية والمناطق الحرة.

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تعد المخاطر غير التجارية المتمثلة في التأمين، ونزع الملكية، والمصادرة، والحراسة القضائية، والعجز عن تحويل الأموال، ومخاطر الحروب والاضطرابات الأهلية وغيرها، من أخطر معوقات تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول بسبب تخوف المستثمر الأجنبي من خسارة أمواله، وعدم توفر الضمانات المطمئنة، منها الضمانات القانونية، والضمانات الاتفاقية وتشمل الاتفاقيات الثنائية والجماعية وضمانات عقد الاستثمار والضمانات التي يوفرها عقد الضمان (التأمين) التي تقدمها المؤسسات الإقليمية والدولية.

أ- الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار بموجب أنظمة وقوانين تصدرها إلى التعهد بضمان احترام ملكية المشروع الاستثماري ضد أي إجراء صادر من الأجهزة التابعة لها، وبضمان المساواة وعدم التمييز بين المشاريع الاستثمارية الأجنبية والوطنية وضمان التعويض العادل ضد أي اعتداء عليه، وبضمان الصرف والتحويل لأموال المشروع وأرباحه وعوائد الأجانب العاملين فيه.

1- ضمان احترام الملكية:

وقد أولت المملكة العربية السعودية عناية كبيرة للمال الخاص والملكية كواجب فرضه الشرع الإسلامي حيث تضمن النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم 90/ بتاريخ 1412/8/27 هـ في المادة (17) أن "الملكية ورأس المال والعمل مقومات

أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية "ولضمانها فقد نصت المادة (18) من ذات النظام بأن "تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة على أن يعرض المالك تعويضا عادلا". مما يعني أن هذا الأمر مقيد وتحرص الدولة على تجنب المساس بملكية المشروع الأجنبي إلا في أضيق نطاق ولمقتضيات الصالح العام حرصا على ثبات تعاملات الدولية والأثر الذي يتركه على حركة الاستثمار في إقليمها.

وقد حظر النظام الأساسي للحكم في المملكة نزع الملكية بطريق المصادرة حيث نصت المادة (19) منه، أنه تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي"، باعتبار أن ذلك يؤدي إلى حرمان المستثمر من مشروعته دون تعويض لذلك شدد النظام على أن تكون عقوبة المصادرة بيد القضاء فقط¹⁶⁴.

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي، حرص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على تقديم العديد من الضمانات للمستثمرين، وتوفير الأمان للمستثمرين من خلال ضمان عدم مصادرة الاستثمارات، حيث نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ما يلي¹⁶⁵: "تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال: عدم جواز مصادرة الاستثمارات كلا أو جزء إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلا أو جزء إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل". إلا أنه قيد ذلك بالضوابط الآتية:

✓ أن تستوجب المصلحة العامة ذلك؛

✓ أن يكون التعويض عادلا؛

✓ أن يكون الإجراء وفقا للأنظمة والتعليمات

¹⁶⁴- سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الخرطوم، أبريل 2008، ص 155.

¹⁶⁵- الفقرة (04) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/01) في 1421/01/05 هـ.

كما التزمت المملكة بضمان احترام الملكية من خلا اتفاقاتها الدولية، فقد نصت المادة (04) من اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات الموقعة بين المملكة وجمهورية النمسا على ما يلي:

- "تتمتع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛
- لا يتم مصادرة أو تأميم الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين ولا يتم إخضاعها لأية إجراءات أخرى تترتب عليها آثار لها مفعول المصادرة أو التأميم وذلك من قبل الطرف المتعاقد الآخر باستثناء أن يكون ذلك للمنفعة العامة لذلك الطرف المتعاقد ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال وبشرط أن تكون هذه الإجراءات غير تمييزية وطبقا للأنظمة الداخلية ذات التطبيق العام".

2- ضمان المساواة وعدم التمييز: اشتمل نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة على نصوص واضحة تساوي بين الضمانات الممنوحة لرأس المال الأجنبي والوطني حيث نصت المادة (06) منه على أنه: "يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات".

كما اشتمل نظام الاستثمار على المساواة بين منشآت الاستثمار الأجنبي والمنشآت الوطنية في حق الحصول على القروض الصناعية، وفي الحصول على المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة. بالإضافة إلى المساواة في حرية انتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم، وفي ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة¹⁶⁶.

¹⁶⁶ - انظر: سعد سعيد مقبل آل جمعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 162، 156، 155، بتصرف من الباحث.

3- ضمان التعويض:

لقد تكفلت المملكة بحرية الملكية الخاصة وحرمتها وإن لا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً¹⁶⁷، كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة (11) من نظام الاستثمار الأجنبي على ترسيخ هذا المبدأ وطمأنة المستثمرين الأجانب على أنه: "لا يجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للأنظمة والتعليمات".

وهنا نوضح أن المملكة لم تكن مستعمرة لدولة أجنبية منذ نشأتها، لذا فإنها لم تذهب إلى ما ذهبت إليه الدول المتحررة من الاستعمار في تأمين الاستثمارات الأجنبية كنوع من استعادة السيادة الوطنية، وهذا الذي دفع واضعي قوانين الاستثمار في تلك الدول المتحررة إلى التركيز على عدم مصادرة مشاريع الاستثمار الأجنبي إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل.

4- ضمان الصرف والتحويل:

حرص نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة على منح المستثمر الأجنبي ضماناً بحرية التصرف في مشاريعه الاستثمارية طالما كان تصرفه مشروعاً وفق الأطر المشروعة، فله شراء منشآت استثمار محلي أو أجنبي أو مشترك أو تملك حصص بها، فضلاً عن حرية تحويل أمواله وأرباحه إلى الخارج، حيث نصت المادة (07) من نظام الاستثمار الأجنبي بأنه "يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأي وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع".

فموجب هذا الضمان يحق للمستثمر إعادة تحويل نصيبه من بيع المشروع الاستثماري إلى الخارج ولا يوجد قيود في المملكة على عملية تحويل الأموال للخارج سواء

¹⁶⁷ - المادة (18) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم 90/أ.

كانت هذه الأموال نتاج بيع المستثمر لحصته في المشروع الاستثماري أو من فائض تصفية المشروع أو أرباح تم تحقيقها أو بالتصرف فيها بأي وسيلة يراها ولم يقيد النظام المستثمر إلا أن تكون الوسيلة التي اختارها مشروعة ومنحه الحرية الكاملة في التصرف في أمواله والوفاء بالالتزامات النظامية المفروضة متى كانت مستحقة الأداء.

يشكل أمر الصرف والتحويل أهمية قصوى لدى المستثمر الأجنبي، لذا راعت المملكة هذا الجانب وأولته اهتمامها من خلال إيراده في اتفاقياتها مع الدول الأخرى وذلك بهدف طمأنة المستثمرين الأجانب بالتزاماتها الدولية تجاه حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في إقليمها، حيث نصت المادة (06) من الاتفاقية التي أبرمتها المملكة مع جمهورية النمسا على أنه: "يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات وبعودات الاستثمارات التي بحوزتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وبخاصة:

- المبالغ الأساسية والإضافية الخاصة بالمحافظة على أو زيادة الاستثمار؛
- العائدات؛
- المبالغ التي تدفع لسداد القروض؛
- الإيرادات المتحققة من تصفية أو بيع كل أو جزء من الاستثمار؛
- المدفوعات الناشئة عن تسوية أي نزاع؛
- الإيرادات والمكافآت الأخرى للعاملين المرتبطين بالاستثمار".

تتم التحويلات دون تأخير وبسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل إلى أي دولة يسميها المستثمر وبالعملة التي يقبلها قابلة للتحويل الحر، وفي حالة عدم وجود سعر صرف سائد، يكون سعر الصرف مطابقاً لأسعار الصرف التي يطبقها صندوق النقد الدولي في تاريخ الدفع، على أن يتم التحويل دون تأخير، وعلى ألا تتجاوز الفترة شهراً واحداً بأي حال من الأحوال من تاريخ تقديم طلب التحويل وهذا يدل في مجمله على حرية تداول النقد الأجنبي وتحويله دون معوقات.

5- ترحيل الخسائر

لقد راعى نظام الاستثمار السعودي حالة تعرض مشروع تجاري أو صناعي أو في أي مجال من مجالات الاستثمار إلى تعثر وخسائر لحين انتظام مرحلة التشغيل والإنتاج بكامل الطاقة الإنتاجية، وذلك بأن منح المستثمرين الأجانب حق ترحيل الخسائر التي تحققها منشأتهم إلى السنوات اللاحقة، وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها¹⁶⁸، فقد نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ما يلي: "تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال: ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها"¹⁶⁹.

6- كفالة المستثمر الأجنبي وعمالته على المنشأة المرخص لها:

يتم العمل في المملكة العربية السعودية بنظام الكفالة، ولذلك حرصت المملكة على ألا يؤثر هذا النظام على الاستثمار الأجنبي، فقررت أن تكون كفالة المستثمر الأجنبي وعمالته على المنشأة التي يؤسسها أو المشروع الاستثماري الذي يؤسسه، لأنه لا يمكن قبول أي مستثمر أجنبي القيام باستثمار وهو على كفالة مواطن يتحكم في خروجه وعودته، وقد تتور معه المشكلات إذا كانت كفالته على الشريك السعودي في حالة المستثمر المشترك، مما يجعل المستثمر الأجنبي يخشى من عواقب تلك المشكلات ويحجم عن فكرة الاستثمار في المملكة نهائياً¹⁷⁰.

¹⁶⁸ - عبد اللطيف إبراهيم الشعلان، الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2016، ص ص 54-55.

¹⁶⁹ - الفقرة (09) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 01) بتاريخ 1421/01/05 هـ.

¹⁷⁰ - إسماعيل محمد حسين، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1994، ص 92، نقلاً عن عبد اللطيف إبراهيم الشعلان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ب- الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تقوم الدول بعقد اتفاقيات جماعية أو ثنائية لتشجيع وضمان الحماية للاستثمارات المتبادلة فيما بينها، حيث يحوي كل الضمانات الكفيلة بالحماية ضد المخاطر غير التجارية، إضافة إلى قدر من الرعاية لمواطني كل دولة في الدول الأخرى.

كما قد تبرم الدولة مع المستثمر الأجنبي عقد استثمار تمنحه بموجبه الامتيازات والضمانات التي كفلها النظام، أو يقوم المستثمر بالتأمين على استثماراته في الدولة لدى هيئات الضمان الدولية بموجب عقد ضمان بعد موافقة الدولة المضيفة.

ومنه، فالضمانات الاتفاقية ثلاثة: ضمانات تقررها الاتفاقيات الدولية، وضمانات يقررها عقد الاستثمار، وضمانات يوفرها عقد الضمان.

1- الضمانات التي تقررها الاتفاقيات الدولية:

تحرص الدول المضيفة على تضمين اتفاقياتها معايير محددة لمعاملة الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لحقوق الأجانب لدرجة مساواتهم بالوطنيين وهو ما يعرف بالمعاملة الوطنية، أو بأفضل ما يمكن أن يحصل عليه رعايا دولة أجنبية أخرى وهو ما يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، كما قد تلجأ الدول للتنظيم المباشر لتحديد حقوق أطراف الاتفاق ورعاياها والتي سنتناولها كما يلي:

1-1- المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي: وقد درجت المملكة في تضمين اتفاقياتها

الدولية هذا المعيار حيث نصت المادة (03) فقرة (02) من الاتفاقية السعودية النمساوية حول تشجيع وحماية الاستثمارات على أنه: "يمنح كل طرف متعاقد- وفقا لقوانينه وأنظمتة- الاستثمارات بمجرد السماح بدخولها وعوائدها الخاصة بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها للاستثمارات وعوائد الاستثمارات الخاصة بمستثمريه"¹⁷¹.

¹⁷¹ - الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار في المملكة SAGIA <http://mci.gov.sa/LawsRegulations/Projects>

كما تضمنت الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون في المادة (03) بأنه: "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تمييز في كافة المجالات الاقتصادية..."

1-2- شرط الدولة الأولى بالرعاية: وقد أخذت المملكة بمبدأ تقييد أعمال شرط الدولة الأولى بالرعاية بنص صريح في الاتفاقية التي تتضمنه فإذا تعلقت الاتفاقية بموضوع قيد نطاق الشرط في إطار هذا الموضوع مثلاً اتفاقية التعاون بين المملكة وسوريا في مجال التعاون القضائي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 90 بتاريخ 1427/4/17هـ¹⁷².

كما استبعدت من أعمال هذا الشرط الحقوق التي منحتها أو التي ستمنحها في المستقبل لبعض الدول الأجنبية التي تربطها بها روابط ذات طبيعة خاصة حيث نصت المادة (20) فقرة (02) و(03) من اتفاقية التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والجماعة الاقتصادية الأوربية "دون الإخلال بأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن هذه الاتفاقية وأية إجراءات تتخذ بموجبها يجب أن لا تؤثر بأي حال من الأحوال على سلطة الدول الأعضاء في مجلس التعاون في القيام بأنشطة ثنائية في قطاع التعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء في الجماعة أو في عقد اتفاقيات جديدة للتعاون الاقتصادي تراها تلك الدول الأعضاء مناسبة، كما لا تؤثر بأي حال من الأحوال على سلطة الدول الأعضاء في مجلس التعاون في القيام بأنشطة ثنائية في قطاع التعاون الاقتصادي مع بقية أعضاء جامعة الدول العربية، أو في عقد اتفاقيات جديدة للتعاون الاقتصادي تراها تلك الدول مناسبة".

2- ضمانات الاتفاقية التي يقرها عقد الاستثمار

بالرغم من أن غالبية أنظمة وقوانين الاستثمار قد أوردت نصوصاً ملزمة باستمرار الأطر التشريعية التي نشأ الاستثمار في ظلها، حيث نصت المادة (16) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على أنه: "لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام".

¹⁷² - مجلة العدل السعودية، وزارة العدل السعودية، العدد 32، شوال 1427 هـ، ص 222.

لذا نجد أن السياسة العامة أو التوجه الذي اتخذته المملكة هو ضمان الاتفاقيات التي تبرمها سواء الاتفاقيات الدولية أو الاتفاقيات (عقود الاستثمار) مع المشاريع الاستثمارية، حيث نصت المادة (09).

على أنه: "لا تسري أحكام هذا النظام على المشروعات التي يستثمر فيها رأس المال الأجنبي في الأحوال التالية:

- ✓ إذا كانت قائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام، ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه؛
- ✓ إذا صرح لها بمزاولة نشاطها في المملكة بموجب أنظمة أو اتفاقيات خاصة.

3- الضمانات الاتفاقية التي يقرها عقد الضمان الدولي:

إن التامين على الاستثمار الأجنبي يعتبر أحد الضمانات التي ينشدها المستثمر الأجنبي لما يحقق له من أمان وطمأنينة. وبالطبع يختلف التأمين على الاستثمار عن التأمين الذي تقوم به شركات التأمين الوطنية حيث يهدف إلى تغطية المخاطر غير التجارية ومخاطر الثورات والفتن والحروب عكس ما يتم العمل به في وثيقة التأمين، والتي تهدف إلى تأمين المخاطر التجارية وتستبعد ما سواه¹⁷³.

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة

2016-2000

لدراسة المناخ الاستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية لابد من تشخيص وضعية كلى الاقتصاديين، وذلك بالتعرف على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2000-2016، والتركيز أكثر على الخمس سنوات الأخيرة، والتي تعبر على النتائج المتراكمة للسنوات السابقة، وكذلك التطرق إلى التعرف على أهم الموارد الطبيعية والبشرية، ومدى تطور البنية التحتية في كل البلدين.

¹⁷³ - سعد سعيد مقبل آل جمعان، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي في السعودية: واجه الاقتصاد السعودي صعوبات، خلال السنوات الست الماضية، تزايدت حدتها مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بدءاً من منتصف عام 2014، وفقدانه أكثر من 50% من قيمته.

وباستعراض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي، خلال السنوات الست، يظهر الانخفاض الملحوظ في معظم المؤشرات، وذلك وفقاً لأرقام رسمية استند إليها صندوق النقد الدولي الذي اختتم مجلسه التنفيذي مشاورات المادة الرابعة مع السعودية، الأسبوع الماضي.

1- معدل النمو الاقتصادي:

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2012 نحو 5.4%، ليتراجع إلى 0.1%، أي اقترب من الصفر تقريباً، حسب توقعات صندوق النقد الدولي للعام 2017.

كما تراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي من 5.1% عام 2012 إلى السالب، حيث بلغ (-1.9%) عام 2017. أما الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي فتراجع من 5.5% إلى 1.7% خلا نفس الفترة.

2- الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 حوالي 736 مليار دولار، وتراجع إلى 646 مليار دولار عام 2016. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ 692 مليار دولار عام 2017.

وربما يرجع هذا الانخفاض إلى أسباب تتعلق بانخفاض أسعار النفط الذي يعد مصدر الدخل الرئيس للسعودية.

3- الميزان التجاري: حسب بيانات الهيمنة العامة للإحصاء، فإن الميزان التجاري

للسعودية حقق فائضاً بحدود 162 مليار ريال عام 2016 مرتفعاً عن عام 2015 بـ 50%، وبالطبع يتأثر هذا الرقم كثيراً بطبيعة الصادرات والواردات، حيث يشكل ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول وحجم الإنتاج عاملاً كبيراً جداً في تحركه، حيث شكلت الصادرات

البتروولية 75% من إجمالي الصادرات، بل بلغت عامي 2011 و2012، 87% عندما كانت أسعار البترول مرتفعة، وهذا يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية والتصنيعية وسلاسل الإنتاج وصولاً لما يسمى التصنيع النهائي أو السفلي، وعلى النقيض منه الواردات، حيث تبلغ نسبة الواردات من المواد الخام فقط 4.5% ونصف المصنعة 24% وأخيراً المصنعة 71%.

4- صافي الأصول الأجنبية: بلغ صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطي النقدي) لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي) 647.6 مليار دولار عام 2012، وارتفعت في عام 2014 إلى 724.3 مليار دولار، قبل أن تبدأ منحدر الهبوط، حيث من المتوقع أن تتراجع خلال عام 2017 إلى 472.6 مليار دولار.

5- معدل التضخم: بلغ معدل التضخم "مؤشر أسعار المستهلكين" عام 2012 حوالي 2.9%، وتذبذب هذا المعدل خلال السنوات التالية صعوداً وهبوطاً حتى وصل عام 2016 إلى 3.5%، ويتوقع أن ينخفض خلال عام 2017 إلى 1.7%.

6- عجز الموازنة: بلغ عجز الموازنة في عام 2012 حوالي 12% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، وارتفع هذا العجز في عامي 2015 و2016 إلى 15.8% و17.2% على التوالي، ويتوقع أن يصل عام 2017 إلى 9.3%، في ظل سياسة التقشف التي اتبعتها المملكة في ميزانية العام 2017 وارتفاع أسعار النفط مقارنة بعام 2014.

كانت السعودية قد أعلنت عن موازنة 2017 بإجمالي نفقات يبلغ 890 مليار ريال، وعجز قدره 198 مليار ريال (52.8 مليار دولار).

كانت السعودية قد أعلنت عن موازنة 2017 بإجمالي نفقات يبلغ 890 مليار ريال، وعجز قدره 198 مليار ريال (52.8 مليار دولار).

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية

تكمّن الثروات الطبيعيّة في المصادر الباطنية والسطحية في مكان ما، وتظهر نتيجة للعوامل الطبيعية التي لا تتدخل النشاطات الإنسانية في تشكيلها، وتكمّن الموارد البشرية في

رأس المال البشري الذي يستثمر لتحقيق التنمية المستدامة، وتعد الجزائر والسعودية من الدول الغنية بالثروات الطبيعية، وعليه سنعرض أهم الثروات والموارد الطبيعية والبشرية التي يتميز بها كلى البلدين فيما يأتي:

أولاً: الموارد الطبيعية والبشرية في المملكة العربية السعودية:

1- الموارد الطبيعية في السعودية:

أ- الزراعة: يضم قطاع الزراعة كلا من الزراعة المستقرة وقطاع البادية التي تعتمد على مياه الأمطار بالإضافة إلى مصائد الأسماك وموارد المراعي والغابات. ويمكن تقسيم الإنتاج الزراعي في المملكة إلى قطاعين: الزراعة المستقرة وقطاع البادية وللقطاع الأول الذي يشمل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، تاريخ طويل في التنمية بالمناطق الشمالية والشرقية والوسطى والجنوبية الغربية، حيث تكفي مياه الأمطار لزراعة الأراضي الجافة المتناثرة. أما القطاع الثاني: فثمة مساحات كبيرة من الأراضي ذات المرعى الخضراء المتناثرة والتي تكفي احتياجات الرعي التقليدية لقطاعات البادية.

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة بالمملكة (48.9) مليون هكتار تشكل (22.7%) من إجمالي مساحة المملكة، في حين تبلغ مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح (3.8) مليون هكتار¹⁷⁴.

ب- الغابات: تتميز المملكة العربية السعودية بمساحتها الواسعة (التي تبلغ 2.25 مليون كيلومتر مربع) وموقعها الجغرافي في تنوع مظاهر سطحها واختلاف تكويناتها الجيولوجية ومناخها من منطقة إلى أخرى، ووجود العديد من البيئات الطبيعية، وبالتالي بالتنوع الكبير في تركيب الغطاء النباتي الطبيعي. وتشغل الغابات الطبيعية في المملكة العربية السعودية مساحة تقدر بحوالي (2.7) مليون هكتار، أي ما يعادل (1.2%) من إجمالي المساحة الكلية للمملكة. وتوجد معظم هذه المساحة في المنطقة الجنوبية الغربية والباقي ينتشر في الوديان والروضات والفياض التي تتلقى إمدادا إضافيا من مياه الجريان

¹⁷⁴ - وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثالثة 1400- 1405 هـ، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، 1400 هـ، ص 127.

السطحي، ويعد العرعر أهم الأنواع التي تضمها غابات المملكة، حيث يمثل (95%) من جملة مساحة الغابات في المنطقة الجنوبية الغربية¹⁷⁵.

ج- الزيت الخام (النفط) والغاز الطبيعي: تمكنت المملكة من المحافظة على مركزها الريادي في الصناعة البترولية كأكبر منتج ومصدر للبترول في العالم، وباحتياطات مؤكدة تساوي ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام ونحو 4% من الاحتياطي الكلي المؤكد من الغاز الطبيعي. كما استمرت في سياساتها المتزنة تجاه السوق العالمي للبترول سواء من خلال منظمة الأوبك أو خارجها.

وعلى المستوى الداخلي حافظت المملكة على مستوى قدراتها الإنتاجية المقررة نحو (11) مليون برميل يوميا من النفط الخام، كما حافظت على مستوى الاحتياطي المؤكد عند مستوى (262.8) مليون برميل حيث جرى تعويض الكميات المنتجة باكتشافات جديدة، هذا مع بناء المزيد من خطوط الأنابيب ومرافق الإنتاج ومحطات المعالجة بالإضافة إلى بناء زيادة عدد الناقلات التي تمتلكها، واستمرت المملكة كذلك في تطوير احتياطياتها من الغاز الطبيعي ورفع قدراتها الإنتاجية¹⁷⁶.

2- الموارد البشرية في السعودية:

على الرغم من شساعة مساحة المملكة العربية السعودية، إلا أنه يسكنها 219 مليون نسمة، لذلك فهي تتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر بـ 2.21%، وتتوفر فيها ظروف معيشية أفضل بحيث يقدر العمر المتوقع عند الولادة 73 سنة¹⁷⁷.

أ- القوى العاملة في المملكة: تتوزع قوة العمل السعودية بصفة رئيسية في ثلاث قطاعات من المهن:

¹⁷⁵ - حمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الرياض، العبيكان 1428 هـ، ص 16.
¹⁷⁶ - وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة 1426/1425 هـ-1430/1429 هـ، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، 1425 هـ، ص 547.
¹⁷⁷ - وزارة الاقتصاد والتخطيط، الاقتصاد السعودي في أرقام 1435/1434 هـ (2013 م)، تاريخ الاطلاع: 2018/09/29، 15:40 على الرابط: <https://www.mep.gov.sa/ar>.

الخدمات، وهي الأعلى بنسبة 28.69%، ثم المهن الفنية والعلمية بنسبة 27.98%، وأخيراً المهن الإدارية، وهي الأدنى بنسبة 3.56%، ونوعياً، تتركز النساء من قوة العمل السعودية في المهن الفنية والعلمية.

أما قوة العمل غير السعودية، فتركز في قطاع الإنتاج والتشييد بنسبة 41.07%، ثم قطاع الخدمات، وتأتي المهن الإدارية الأدنى بنسبة 1.14%.

ووفقاً للنشاط الاقتصادي، تتركز القوة العاملة السعودية في الأنشطة التالية تنازلياً: الإدارة العامة، والتعليم.

أما القوة العاملة غير السعودية فتنشط في المجالات التالية تنازلياً: تجارة الجملة والتجزئة، العاملون مع الأسر، وصيد الأسماك.

وتبلغ القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لنتائج بحث القوى العاملة في دورته الثانية الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات حتى شهر شعبان 1430 هـ الموافق أغسطس 2009 م، حوالي 9 ملايين فرد، أي ما نسبته 49.9% من إجمالي عدد السكان 15 سنة فأكثر منهم (أكثر من 7 ملايين فرداً من الذكور). أما عدد المشتغلين منهم في المملكة فبلغ 8 ملايين فرداً تشكل نسبته 94.6% من إجمالي قوة العمل، يمثل الذكور منهم 86.8%.

أشارت نتائج البحث إلى أن أكثر من ثلثي قوة العمل السعودية تتركز بين الأفراد الذين أعمارهم بين 25-44 سنة أي ما نسبته 67.5%، وللذكور سجلت النسبة لنفس فئة العمر 65.6%، وللإناث 77.0% وأوضحت نتائج البحث أن نسبة التعلم بين السكان السعوديين داخل قوة العمل بلغت 96.5%، وسجلت نسبة التعلم بين الذكور 96.1%، وللإناث بلغت 98.5%، وتشير الإحصائيات إلى أن المجتمع السعودي لا يزال في حاجة إلى مشروعات استثمارية قادرة على توظيف الفئات الحاصلة على شهادات عليا.

ب- الموارد البشرية: إذا كان الشباب يعني القوة الكامنة المحتملة، فإن لدى المملكة العربية السعودية الكثير منها، فالواقع الديموغرافي للشباب المثقف والمدرّب إلى جانب تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية من شأنه أن يوفر إمكانيات متميزة للمستثمرين

الأجانب. إن المشاريع المشتركة مع الحكومة السعودية والقطاع الخاص انبثق عنها إعداد جيل من المديرين والفنيين المختصين، وإن الوضع اليوم يقدم فرصا هائلة في مجال التدريب والتطوير. حيث كان هناك ارتفاع في عدد من المهنيين من الشباب السعودي المتخرجين من الجامعات السعودية. وقد قامت الحكومة بإنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية، لتدريب الشباب السعودي على المهارات الوظيفية، في وقت تسمح فيه المملكة للشركات بالتوظيف من الخارج، إذا لزم الأمر.

ج- العمال غير السعوديين:

ويشكل العمال غير السعوديين 79,1% من إجمالي عدد السكان غير السعوديين فأكثر، ويشكل المشتغلون ما نسبته 99,7% من إجمالي قوة العمل غير السعودية، وتبلغ نسبة التعلم بين السكان غير السعوديين داخل قوة العمل تبلغ 92.4%.

تبلغ تكلفة العمالة غير الماهرة في المملكة العربية السعودية نحو 1,17 دولار للساعة الواحدة، مقارنة بـ 2,63 دولار لكل ساعة في المكسيك و22 دولار لكل ساعة في فرنسا. وتوفر المملكة المؤسسات التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير. ويدير القطاع الخاص أيضا العديد من المعاهد المهنية والحرفية الرئيسية¹⁷⁸.

حلت السعودية في المركز الرابع بعد دول عربية في تقرير رأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016 فيما يتعلق بالاستفادة القصوى من الإمكانيات الاقتصادية لمواطنيها. وكانت السعودية في وضع أفضل قليلا من بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي جاءت في مراكز متأخرة على قائمة تقرير لتحثل المركز 87 عالميا مع الاستفادة من مواهب 63% من أفراد القوى العاملة، حيث يعتمد التقرير في تقديم نتائجه السنوية على 46 مؤشرا، عبر قياس رعاية المواهب من خلال التعليم، وتنمية المهارات، والتوزيع في جميع مراحل الحياة والتشغيل.

¹⁷⁸ - وزارة التجارة والاستثمار السعودية، تاريخ الاطلاع: 2018/09/29، 18:30 على الرابط:

<http://m.mci.gov.sa/Aboutingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx>.

الفرع الثالث: البنية التحتية

أولاً: البنية التحتية في السعودية:

تشكل عملية تهيئة وتطوير البنية التحتية بالسعودية أحد أوجه الأولويات الاستثمارية الحالية والمستقبلية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالبلاد، مستفيدة من العائد المادي المستمر على المدى الطويل من صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، فأنشأت الطرق المعبدة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، كما أنفقت بسخاء على قطاع الاتصالات وشبكات توزيع الكهرباء والمياه والمستشفيات والجامعات والمدارس.

ثانياً: قطاع النقل والمواصلات:

ويمثل شريانا حيويا لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار في كل المجالات، وقاطرة دفع للاقتصاد الوطني من خلال تقديم خدمات نقل البضائع والركاب، ومجالا واعدة لجذب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات النقل، وإيجاد المزيد من فرص العمل.

تقوم السياسة السعودية في قطاع النقل والمواصلات على تشجيع دور القطاع الخاص في الاستثمار، من خلال السماح للمستثمرين بتنفيذ عمليات بناء وتشغيل وصيانة وإدارة الطرق السريعة والخطوط الحديدية ومحطات نقل الركاب المركزية، وغيرها من مشروعات النقل المختلفة، مع كفالة حق الدولة في استرداد تلك المشروعات بعد انتهاء مدة التعاقد.

حيث تقوم شبكة الطرق المعبدة في المملكة بضمان حركة نقل الموارد الطبيعية، والمواد الأولية، والبضائع والأشخاص، وتمتد هذه الشبكة لمسافة 55.000 كيلومتر لتربط جميع أنحاء المملكة ببعضها البعض.

استمرار لخططها التوسعية لشبكة السكك الحديدية، أطلقت السعودية حزمة من المشاريع التطويرية كخط الحرمين السريع وخطوط شحن البضائع الثقيلة، والتي سوف تربط المناجم بالمناطق الصناعي والموانئ، وقطار نقل الركاب في مدينة مكة المكرمة والرياض وجدة. كما يتم بناء مطارات جديدة في أماكن مختلفة، فهناك واحد قيد الإنشاء في مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، وآخر في مدينة جازان الاقتصادية، بالإضافة لمطارات أخرى تتم توسعتها وتطويرها.

وتعد مطارات السعودية الأكثر حيوية في الشرق الأوسط، فحصة المملكة من النقل الجوي في المنطقة تصل إلى 29 في المائة، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 21 في المائة، فايران بنسبة 13 في المائة، ومن ثم مصر بنسبة 12 في المائة، بالإضافة إلى تسع دول أخرى في الشرق الأوسط، وذلك من خلال أربع مطارات دولية تضمها أراضي البلاد. وفي السياق ذاته، يتم حالياً تطوير المطارات في المملكة بشكل مستمر لتحسين مرافق وزيادة القدرة الاستيعابية، فعلى سبيل المثال يمكن الآن لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة إيواء طائرات بحجم طائرة "إيرباص 380" الضخمة، وتشمل الخطة الموضوعة لتطوير المطار أن ترتفع قدرته الاستيعابية إلى 70-80 مليون مسافر بحلول عام 2035.

ثالثاً: الموانئ البحرية:

هي في طور البناء أو التحسين، فقد تم مؤخراً البدء بتشغيل ميناء رأس الخير، كما أن العمل مستمر في إنشاء ميناء جديد في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

تمتاز السعودية بشبكة موانئ هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ تحتوي موانئها على 183 مرفأً، وبقدرة استيعابية إجمالية تبلغ 252 مليون طن، وقد تمكنت موانئ المملكة من مناولة أكثر من 142.307 مليون طن في عام 2010، وبزيادة نسبتها 8.2 في المائة مقارنة بالعالم 2009، ومن هذا الحجم المتناول فقد تم تحميل 56 في المائة لغرض التصدير وتفريغ 44 في المائة لغرض الاستيراد.

ويعتبر ميناء الجبيل وجدة ازدحاماً بين موانئ المملكة؛ إذ يبلغ حجم المناولة فيهما 43.09 مليون طن و40.93 مليون طن على التوالي. وتليهما في ذلك موانئ ينبع (32.98 مليون طن)، وجيزان، وضبا.

د- المدن الصناعية: تقوم الهيئة الملكية للجبيل وينبع بدور إدارة وتطوير عدة مواقع صناعية في كل من الجبيل وينبع، حيث تقع الجبيل على ساحل الخليج وتغطي مساحة 1.016 كيلومتر مربع، وتقع ينبع على ساحل البحر الأحمر وتغطي مساحة 1.87 كيلومتر مربع. وحتى يومنا هذا فقد تم إيجاد 107.000 وظيفة في هاتين المنطقتين كنتيجة لما مجموعه 144 مليار دولار من الاستثمارات العامة والخاصة. وتقوم هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) بإدارة وتطوير 93 كيلومتراً مربعاً من الأراضي في 24 مدينة

صناعية، أكبرها مدينة سدير للصناعة والأعمال والتي يتم تطويرها لتمتد على مساحة 26 كيلومترا مربعا وتقع على بعد 120 كيلومترا شمال مدينة الرياض.

تقوم الشركات المطورة الموافق عليها والمرخص لها من قبل مدن بتطوير ست مدن صناعية خاصة إضافية، وهي مدينة العبيكان الصناعية الخاصة، ومدينة المياه والطاقة، ومدينة الفنار، ومدينة العجيمي، ومدينة البوابة الصناعية الخاصة، ومجمع رابع لتقنية البلاستيك الخاصة.

تعد مدينة الملك عبد الله الاقتصادية الأكبر بين أربع مدن اقتصادية حديثة في المملكة والتي تم تمويلها بشكل رئيس من القطاع الخاص. وتقود الهيئة العامة للاستثمار في المملكة عملية تطوير هذه المدن، وتهدف بذلك إلى إيجاد ما قيمته 150 مليار دولار من الناتج الاقتصادي في كل عام، وتشجيع تطوير إقليمي متوازن، والمساعدة في تنويع موارد الاقتصاد، وخلق أكثر من مليون فرصة عمل واستيعاب 4.5 مليون شخص.

إن ما تشهده السعودية من اهتمام بتطوير البنية التحتية في الطرق والمطارات والموانئ والخدمات العامة يحتاج إلى وقفة وتركيز في أن تتم الاستفادة من هذا الإنفاق الكبير على التطوير في خلق وظائف للسعوديين والقضاء على ظاهرة العمالة المخالفة التي تستغل خدمات البنية التحتية، وهي حق للمواطنين وللمقيمين النظاميين¹⁷⁹.

¹⁷⁹ - الشرق الأوسط، البنية التحتية السعودية "... أولوية استثمار جديدة لضمان نمو اقتصادي مستدام، العدد 12610، 2013 تاريخ الاطلاع: 2018/06/10 (16:50) على الرابط: <http://archive.aawasat.com> بتصرف من الباحث.

الفصل الرابع:
تقييم مناخ الاستثمار
الأجنبي في المملكة العربية
السعودية

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يحتوي على توليفه من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الدول المضيفة إلى الترويج للقطر والفرص الاستثمارية، ونظراً لأن هناك عدداً متزايداً من المؤشرات العالمية لقياس مناخ الاستثمار، والتي وإن لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية، إلا أنها تعتبر من محسنات قرار الاستثمار الدولي.

إن المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تبذل جهداً كبيراً عن طريق تبينها العديد من الإصلاحات في شتى القطاعات، لذا سنحاول تقييم مناخ الاستثمار لكلى الدولتين بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال السعودية لجذب المستثمرين للاستثمار في أراضيها.

المبحث الأول: نظام الإستثمار الأجنبي في المملكة وأهم مزاياه الاقتصادية

بداية صدر نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في عام 1376هـ (1955م) والذي نص على ألا تقل نسبة مشاركته رأس المال الوطني عن 51% من إجمالي التمويل ، ثم تاه نظام آخر صدر عام 1383هـ تميز بإعطاء عدداً من الحوافز التشجيعية لإستثمار رأس المال الأجنبي ؛ أهمها تمتعه بنفس المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني والمنصوص عليها بنظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات شريطة أن لا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني عن 52% من إجمالي تمويل المشروع.

وفي عام 1399هـ عُُدل على النظام السابق وصدر نظام جديد آخر لإستثمار رأس المال الأجنبي بموجب المرسوم الملكي رقم م/4 وتاريخ 2/1399/2هـ ، يواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ؛ ثم صدر مؤخراً النظام المحدث المعمول به حالياً بالمرسوم الملكي رقم م/1 وتاريخ 5/1421/1هـ، والذي يؤكد على أهمية متابعة إسهام الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تهيئة الاقتصاد

الوطني للتحويل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خال إسهاماتها في التطوير التقني ودعم عمليات نقل التقنية إلى المملكة .

كما يعرف النظام رأس المال الأجنبي بأنه يشمل النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية والمنتجات ووسائل النقل والحقوق المعنوية من الإختراع والعلامات الفارقة ، وما ماثل ذلك من القيمة متى كانت مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي غير سعودي.

أهم أحكام نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة ⁷ :

1-الترخيص لأي إستثمار لرأس المال الأجنبي في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة، وفي جميع الأنشطة الإستثمارية ،عداالأنشطة المستثناة (أنظر المراجع للتعرف على الأنشطة المستثناة).

2-تحديد المزايا والحوافز والضمانات، حيث تتجمع منشآت الإستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتجمع بها المنشآت الوطنية،ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

- الحوافز المنصوص عليها في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 50 وتاريخ 1381/12/23هـ.
- تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكنه أو لسكن العاملين لديه وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار وإستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 17/1421/4هـ.
- عدم جواز مصادرة الإستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل.
- إعادة تحويل نصيب المستثمر الأجنبي من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج والتصرف فيها بأية التزامات مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

- حرية إنتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم.
 - كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين تكون على المنشأة المرخص لها.
 - الحصول على القروض الصناعية وفقاً لأحكام صندوق التنمية الصناعية.
- 3- ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة وعدم إحتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها.
- 4- وجود اللائحة التنفيذية الموضحة لجميع سياسات وإجراءات الإستثمار الأجنبي ومجالاته، والمزايا والحوافز والضمانات وشروط وضوابط الترخيص وإجراءاته، والتزامات المستثمر الأجنبي.
- 5- يجوز أن تكون الإستثمارات الأجنبية التي يرخص لها إما منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي معاً أو مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.
- 6- قيام الهيئة العامة للإستثمار بالبت بطلب الترخيص خال ثلاثين يوماً (علماً أن الهيئة أصبحت تبت في طلبات الترخيص حالياً خال وقت لايتجاوز 3 أيام عمل في معظم الحالات).
- 7- يخضع معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى سقف 20% .
- 8- تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على منشأة المستثمر المرخص له. ولمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الملحق رقم (1) في نهاية هذه الدراسة المتضمن تفصيلاً أكثر شمولاً لنظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة، أو الإطلاع على موقع وزارة التجارة والإستثمار على شبكة الإنترنت www.commerce.go.sa والهيئة العامة للإستثمار (www.sagia.gov.sa).
- أهم مزايا جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإقتصاد المحلي بشكل عام¹⁸⁰:

د. رضا عبدالسلام علي، "الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات تحسين سوق العمل" 2009م ، ص 14¹⁸⁰

1. نقل التقنية الحديثة (التكنولوجيا) الحديثة إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات الجذب الإستثماري.

2. رفع كفاءة المهارات الفنية والإدارية للموارد البشرية الوطنية.

3. توفير عنصر رأس المال، لاسيما في الدول التي ينخفض لديها مستوى الادخار المحلي.

4. تهيئة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

5. الارتقاء بمستوى رفاهية المواطن من خلال توفير عدة بدائل بجودة عالمية.

6. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، سواء في الأسواق العالمية أو المحلية.

7. تشجيع الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير بما يدعم مواكبة التطورات التقنية والإقتصادية.

الشكل البياني رقم (7)

العناصر الأساسية الداعمة لنظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

إتفاقيات التجارة الدولية	النظام المالي المرتبط بالإستثمار الأجنبي	تراخيص وإجراءات الإستثمار الأجنبي
• على الصعيد العالمي المملكة عضو في منظمة التجارة العالمية وتلتزم بمزيد من تحرير نظم التجارة وتسريع الاندماج في الإقتصاد العالمي • على الصعيد الإقليمي فإن المملكة العربية السعودية عضو في مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى • على صعيد المعاملات الثنائية وقعت المملكة العربية السعودية معاهدات تتفادى الإزدواج الضريبي للدخل ورأس المال مع 29 بلد وكذلك الإتفاقيات الرامية إلى تعزيز وحماية إستثمارات مؤسسات طرف متعاقد واحد في إقليم الطرف الآخر مع 23 بلد حول العالم	أربعة عناصر رئيسية للنظام المالي ذات أهمية لدى أي مستثمر أجنبي: (1) ضريبة دخل الشركات : تنطبق على الملكية الأجنبية للشركة التي مقرها المملكة العربية السعودية مع تعيين معدل قانوني بنسبة 20% وهو أدنى مستوى بين مجموعة العشرين . (2) ضريبة الزكاة تطبق على مقر الشركة في العربية السعودية بنسبة (3) 2.5% من قاعدة الزكاة . (4) تطبيق ضريبة القيمة المضافة . (5) الإشتراك في التأمينات الإجتماعية للموظفين السعوديين فقط	• البدء بالنشاط التجاري في المملكة ، على راغب الاستثمار أولاً الحصول على رخصة مستثمر أجنبي. • تعد الهيئة العامة للإستثمار في المملكة العربية السعودية هي الجهة المعنية بتحسين بيئة الإستثمار وتقديم كافة الخدمات للمستثمرين. • تختلف أنواع تراخيص الإستثمار ولكل منها متطلباتها الخاصة ، مثل الحد الأدنى المقبول لرأس المال والحد الأقصى لرأس المال الأجنبي. • يمكن لراغبين الإستثمار التقدم بطلب الحصول على ترخيص عبر الإنترنت على بوابة الهيئة العامة للإستثمار

المصدر: موقع الهيئة العامة للإستثمار الإلكتروني www.investsaudi.sa - sagia

المبحث الثاني: محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة وإيجابيات بيئة الإستثمار

تحتوي العديد من القطاعات الاستراتيجية في المملكة على مزايا نسبية عالية تحفز بدورها جذب الإستثمارات الأجنبية لديها، حيث تحتل المملكة المرتبة الـ 23 ضمن الإقتصادات الخمسة والعشرين الأكبر في العالم.

كما حصلت المملكة العربية السعودية عام 2017م على المركز 30 ضمن 137 دولة في التصنيف العالمي للتنافسية وفقاً لتقارير منتدى الإقتصاد العالمي.

ويعتبر الريال السعودي من أكثر العملات في العالم إستقراراً ، حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاثة عقود الأخيرة ، ولا توجد هناك أية قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج. وبالتالي يمكن تقسيم أهم عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة على النحو التالي:

حوافز أساسية مباشرة.

حوافز ثانوية غير مباشرة.

المطلب الأول : الحوافز الأساسية المباشرة

1. الإستقرار السياسي والأمني والإنتتاح الإقتصادي¹⁸¹

يعتبر الإستقرار السياسي من أهم عوامل الجذب الإستثماري، حيث تتميز المملكة بوجود درجة عالية من الإستقرار السياسي والأمني وإنخفاض معدل الجريمة فيها إلى حدود متدنية كما تتميز المملكة بوجود إقتصاد منفتح على العالم الخارجي، حيث تعتبر المملكة وفقاً لمعيار درجة الإنتتاح الإقتصادي (نسبة

¹⁸¹ <https://mci.gov.sa> "الموقع الإلكتروني الرسمي" وزارة التجارة والإستثمار

التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي) من أكثر دول العالم إنفتاحاً، الأمر الذي يجعل المملكة سوقاً جاذبة للإستثمار الأجنبي.¹⁸²

2. الحوافز التشريعية والضريبية للمستثمر الأجنبي¹⁸³

منحت المملكة العربية السعودية إمتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها ، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع ، والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية وهي:

(حائل، جازان، نجران، الباحة، الجوف، منطقة الحدود الشمالية) وجميع هذه المناطق يتوفر بها مدن صناعية ، وبها العديد من الفرص الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية. كما تشمل الحوافز الضريبية أيضاً ؛ المزايا التالية :

خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.

خصم 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين.

خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي، وإذا ما تم توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقد لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية.

3. الحوافز التنظيمية والمالية للإستثمار الأجنبي¹⁸⁴

تتسم البيئة الإستثمارية في المملكة العربية السعودية في منظرها العام بتطورها المستمر، وقد تضمن نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة مجموعة من الحوافز التنظيمية ؛ أهمها ما يلي :

(1) تأسيس الهيئة العامة للإستثمار السعودية (SAGIA) لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الإستثمار للمستثمرين الأجانب ، والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية الأخرى لتوحيد الجهود.

¹⁸² منتدى الرياض الاقتصادي “تقييم الإستثمار في المملكة العربية السعودية“ الدورة الخامسة 2011م ص103. ¹⁸³مصدر سابق في هامش رقم (9).

¹⁸⁴ <https://mci.gov.sa> “الموقع الإلكتروني الرسمي“

(2) الملكية للشركات والأراضي بنسبة 100% للأجانب.

(3) لا يوجد قيود على إعادة تحويل رأس المال.

(4) لا توجد ضرائب على الدخل الفردي، الضرائب على الشركات الأجنبية 20% على الفوائد.

(5) إمكانية ترحيل الخسائر الآجلة في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى.

(6) للمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل:

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية
- صندوق النقد العربي
- برنامج تمويل التجارة العربية
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار
- البنك الإسلامي للتنمية.
- وهناك عدد آخر من الحوافز المالية تدعم الإستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء في المملكة ، والتي تتضمن الآتي:
- صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية وتوظيفها.
- الحصص التفضيلية للغاز الطبيعي.
- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي للمشروعات التجارية والصناعية
- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) ، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST).

كما أن حزمة الإجراءات التي أعلنت عنها الهيئة العامة للإستثمار والمتوافقة مع ما جاء في وثيقة برنامج التحول الوطني 2020 ساهمت بشكل كبير على

تحسين البيئة التنظيمية والإجرائية لتشجيع وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: الحوافز الثانوية غير المباشرة

1. ارتفاع القدرة الشرائية: حيث يتسم الإستهلاك في المملكة بشكل عام باقتطاعه الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

2. توافر الموارد الاقتصادية والبشرية والديموغرافية الداعمة للإنتاج وتقديم الخدمات.

3. توافر البنية التحتية ، حيث يتصف معظمها بالتطور والحدثة .

4. إصدار عدة قرارات من الدولة لتعزيز دور الرقابة الداخلية والمراجعة، والتأكيد على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والحسابات الختامية الصادرة عن الشركات وذلك لتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات بشكل سليم وصحيح والقدرة على إتخاذ القرارات المناسبة لحماية إستثماراتهم، وذلك كله في سبيل حوكمة أداء تلك الشركات والمؤسسات.

5. ما تضمنته رؤية 2030 من أولويات واضحة لتوحيد الجهود وتكاملها، وحوكمة قوية للبرامج والمؤسسات العاملة بالدولة.

6. توافر أراضي بأسعار تنافسية (أكثر من 35 مدينة صناعية وإقتصادية في مواقع إستراتيجية مختلفة بالمملكة).

7. إستقرار سعر الصرف.

8. يتسم القطاع المالي والنقدي السعودي بالمتانة والجودة حيث يعتبر السوق المالي السعودي أكبر سوق مالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما يتسم النظام النقدي بالمملكة والقطاع المصرفي بالإستقرار والنمو .

المطلب الثالث: أنواع الدعم المقدم للمستثمر الأجنبي بالمملكة

يوضح الشكل البياني التالي موجزاً لأنواع الدعم والتسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية للمستثمر الأجنبي.

الشكل البياني رقم (2)

العناصر الأساسية الداعمة لنظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

دعم مالي	الدعم الضريبي	دعم التوظيف
- تسهيلات ائتمانات الصادرات - دعم الطاقة والمياه والغاز الطبيعي والإيثان والديزل - حوافز مالية لمشاريع البحث والتطوير - برنامج القروض للاستثمار الصناعي	- تذليل عقبة الرسوم الجمركية على المواد والمعدات والآلات المختارة - إعفاءات ضريبية على أجور وتكاليف الأيدي العاملة السعودية	- يصد صندوق تنمية الموارد البشرية برنامجاً يهدف إلى التشجيع على تدريب وتوظيف المواطنين السعوديين. - برنامج "تمهير" لتدريب الخريجين - التدريب في المعاهد غير الربحية - إعادة تأهيل حاملي الشهادات الصحية - برنامج "دروب"

المصدر: موقع الهيئة العامة للإستثمار الإلكتروني www.investsaudi.sa-sagia

المبحث الثالث: التقييم وفق المقومات الاقتصادية

تكمن مؤشرات قياس مناخ الاستثمار وفق المقومات الاقتصادية في مؤشر أداء وإمكانات القطر، ومؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، نبيينهما كما يلي:

المطلب الأول: التقييم وفق مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار

الجدول رقم (2-1)

وضع السعودية في مؤشر الأداء والإمكانات في الفترة 2009-2000

19	31	54	58	56	31	مؤشر الأداء	السعودية
29	27	29	29	32	138	مؤشر الإمكانات	

المصدر: اعتماداً على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لأعداد سنوات مختلفة

من خلال بيانات الجدول رقم (1-2) أعلاه، وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن المملكة احتلت المرتبة 31 عالميا في مؤشر الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2002)، لتتدهور إلى الرتبة 58 عالميا سنة 2006، ثم تتحسن لتحل الرتبة 19 عالميا سنة 2009، أما بخصوص مؤشر الإمكانات فنلاحظ تحسن مستمر خلال الفترة (2000-2009)، فمن الرتبة 138 عالميا سنة 2000، إلى الرتبة 29 سنة 2009. يعني أن هناك تحسن في الأداء والإمكانات وتصنف المملكة من مجموعة الدول السبّاقة.

المطلب الثاني: التقييم وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

خلال الفترة 2013-2016 ارتفعت قيمة المملكة في المؤشر العام للجاذبية من 31.3 سنة 2013 إلى 47.9 سنة 2016، ولقد تحسنت في ترتيبها حيث انتقلت من الرتبة 56 سنة 2013 إلى الرتبة 46 سنة 2016.

الجدول رقم (8) أداء السعودية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

ترتيب المؤشر عالميا

2018	2017	2016	2015
47.9	48.3	42.1	31.3
46	45	53	56

المصدر: بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لأعداد مختلفة

المطلب الثالث: تقييم بيئة أداء الأعمال

ويتم تقييم بيئة أداء الأعمال مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية.

الفرع الأول: تقييم سهولة ممارسة الأعمال بالمملكة العربية السعودية

يوضح الجدول رقم (3) أدناه مرتبة المملكة العربية السعودية ودرجتها مقارنة بدول العالم من حيث تقييم سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال،

ويعتبر هذا التقرير الذي يصدره البنك الدولي ويستند في الأساس إلى معايير مؤسسية من أهم التقارير التي تعكس درجة سهولة الممارسات والإجراءات التي تجذب أو تطرد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.

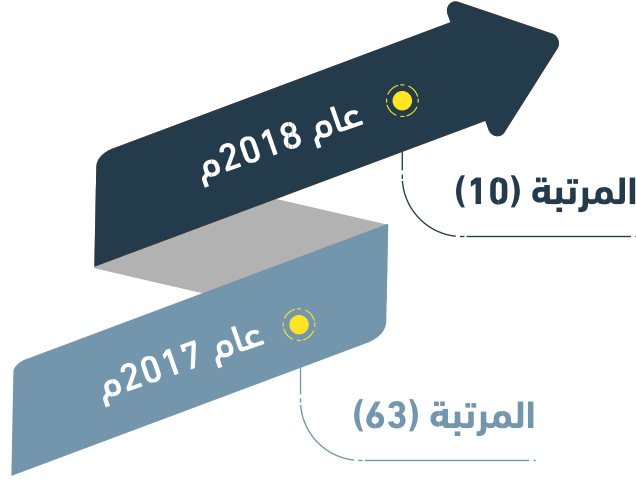
الجدير بالذكر ان المملكة حققت المرتبة (92) عام 2018م ، وذلك لتقدمها في 6 محاور من أصل 10 مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام 2018م ، وهي: حماية أقلية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وبدء النشاط التجاري، والتجارة عبر الحدود، وتسجيل الملكية، وتسوية حالات الإفلاس . هذا وقد دفعت الإصلاحات القوية التي أجرتها المملكة مؤخراً إلى إحراز التقدم في حماية أقلية المساهمين والمستثمرين الأقلية (يقصد بالأقلية هو المساهم الذي تكون حصته من الأسهم قليلة جداً بحيث لا تمنحه أي سلطة أو تأثير على قرارات الشركة)، حيث حلت في المرتبة العاشرة عام 2018م على مستوى العالم بعد أن كانت في المرتبة 63 عام 2017م ، الأمر الذي يبعث إشارة قوية إلى المستثمرين المهتمين بالاستثمار في المملكة ويعزز من ثقة المستثمرين في السوق السعودي ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

جدول رقم (18): سهولة ممارسة الأعمال للمملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول
2017/2018م

المعيار	المملكة العربية السعودية				قيمة التغير (-،+) درجة	أفضل الدول العربية المتحدة 2018م		أفضل الممارسات العالمية نيوزيلندا 2018م	
	2018م		2017م			المرتبة (190)	الدرجة (100)	المرتبة	الدرجة
	المرتبة (190)	الدرجة (100)	المرتبة (190)	الدرجة (100)					
إجراءات ممارسة النشاط والبدء به	147	77.09	135	80.04	2.95	51	91.16	1	99.96
تصاريح البناء والتشييد	15	80.66	38	75.52	-5.14	2	86.38	3	88.36
الحصول على خدمات الكهرباء	28	84.81	59	79.88	-4.93	1	99.92	37	83.97
تسجيل الملكية	32	78.51	24	81.19	2.68	10	90.02	1	94.47
الحصول على التمويل	82	50.00	90	50.00	00	90	50.00	1	100
حماية المستثمرين	63	58.33	10	75.00	16.67	10	75.00	2	81.67
الضرائب	69	77.04	76	75.00	-2.04	1	99.44	9	91.08
التجارة الخارجية	158	49.62	161	49.59	-0.03	91	71.50	56	84.63
تنفيذ التعاقدات	105	55.07	83	58.78	3.71	12	74.02	21	71.48
تسوية حالات الإفلاس	169	00.00	168	00.00	00.00	69	49.80	32	71.85
الترتيب العام الإجمالي لجميع المعايير	94	61.11	92	62.5	1.39	21	78.73	1	86.55

المصدر: تقارير البنك الدولي- world Bank (2018). Doing business : Saudi arabia. 15th Edition
بيانات أولية

شكل بياني رقم (19) تطور مرتبة المملكة العربية السعودية في جانب حماية الأقلية المستثمرين لمؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.



المصدر : الجدول رقم (3)

على ضوء بيانات الجدول رقم (3-2) أعلاه، حققت المملكة العربية السعودية المركز الـ (101) سنة 2018، بعدما حققت المرتبة (12) سنة 2012، وهذا ما يبين تدهور كبير في بيئة الأعمال في المملكة نظرا لحالة اللاستقرار الأمني مع دول الجوار. وعليه، تسعى المملكة دوماً إلى تسوية الخلافات وإيجاد مناخ استثماري يتسم بالمرونة والاستقرار مع تقليل المعوقات والإجراءات غير الضرورية؛ وذلك من خلال مراجعة مستمرة لأداء القوانين الاقتصادية النافذة من أجل تحسينها وملائمتها وجعلها مرنة وحساسة للمستثمر المحلي والأجنبي، وتهدف من ذلك إلى إحداث نقلة اقتصادية نوعية.

الجدول رقم (9)

وضع السعودية في مؤشر بيئة الأعمال في الفترة
ترتيب المؤشر عالمياً

2018	2016	2014	2012	2010	2009	2007
101	49	26	12	13	15	38

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات موقع اطلس بيانات العالم:

<http://ar.knoema.com/altas> تاريخ الاطلاع 2019/09/28.

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2005م، والتقرير يصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي، والمستند في الأساس إلى معايير أساسية محورية عن إقتصادات تلك الدول، ويعتبر هذا التقرير من أهم التقارير العالمية ذات المرجعية الموثوقة بالنسبة لمتخذي القرار والمخططين الاستراتيجيين وكذلك المستثمر المحلي والأجنبي، ويعتبره خبراء الاقتصاد والتنمية من أهم التقارير أيضاً في مجال صناعة قرارات التخطيط الاقتصادي وبرامجه في أي دولة والتي تتضمن تصميم إستراتيجيات النمو الاقتصادي ورفع التنافسية.

ويتضح من الجدول رقم (4) ومن الشكل البياني رقم (7) مرتبة الاقتصاد السعودي التنافسية مقارنة بـ (140) دولة، حيث حققت المملكة عام 2018م المرتبة الـ (39) تنافسياً بشكل عام من أصل (140) دولة لجميع المعايير التنافسية بفارق تحسن إيجابي عن العام الذي قبله يقدر بمرتبتين ((41) من أصل (135) دولة عام 2017م)، كما يُفصّل الجدول مرتبة المملكة التنافسية وفق المعايير والمؤشرات الأساسية المحورية (بغض النظر عن تفاصيل تلك المؤشرات) مقارنة بأفضل الإقتصادات العالمية.

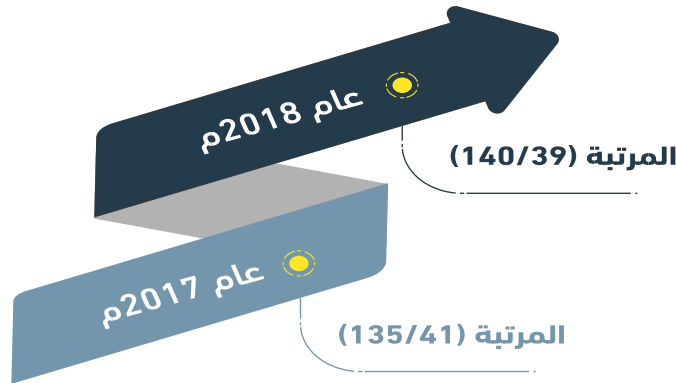
ومن أهم القراءات لتلك البيانات والمعلومات الواردة في الجدول رقم (4) صدارة المملكة وتحقيقها المركز الأول عالمياً بمشاركة (31) دولة أخرى بالصدارة كالكويت والإمارات من أصل (140) دولة في مؤشر إستقرار الاقتصاد الكلي لعام 2018م.¹⁸⁵ وقد تقدم القطاع المالي بالمملكة القطاعات الأخرى بشكل ملحوظ المؤشرات التفصيلية الثانوية للمؤشر الرئيس للنظام المالي بمؤشر التنافسية لعام 2018م، حيث حققت المملكة في مؤشر التنافسية للنظام المالي عام 2018م

¹⁸⁵ مؤشر إستقرار الاقتصاد الكلي : قياس تغير الدين العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي ؛ إضافة إلى التغير في التصنيف الائتماني لاقتصاد وحركة التغير السنوي للتضخم (المصدر : أ. سالم بن فهد الزمام – صحيفة المال الاقتصادية، 18 أكتوبر 2018م).

المركز(45)من أصل (140)دولة، ويتضمن مؤشر حوكمة المساهمين، والذي حققت فيه المملكة المرتبة الخامسة عام 2018م بعد أن كانت بالمرتبة (77)عام 2017م ، وأيضاً حققت المرتبة (33)عام 2018م في مؤشر قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير بعد أن كانت بالمرتبة (41)في عام 2017م الأمر الذي يجعل من هذه التطورات مساهمة بشكل كبير ومؤثر في تحسين البيئة الإستثمارية والتي من شأنها المساهمة أيضاً في رفع جاذبية السوق السعودية ولاسيما المالية منها أمام المستثمرين و بالتالي تعزيز ثقة المستثمرين.

وفي المقابل؛ لايزال أداء إدارة سوق العمل بالمملكة دون المستوى المطلوب، ويحتاج لمزيد من الجهود والإصلاحات لتطويره ومعالجة نسب البطالة المرتفعة بسوق العمل والمعوقات التي تواجهه، حيث حققت المملكة المرتبة (102)من أصل (140) دولة في مؤشر أداء إدارة سوق العمل وهو بذلك يعتبر ثاني أسوأ أداء قطاعي بعد مؤشر بيئة الأعمال (114)من أصل (140)دولة.

شكل بياني رقم (7) : مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول العالم في تنافسية الاقتصاد العالمي



جدول رقم 20 : تقييم تنافسية الاقتصاد السعودي مقارنة بأفضل الممارسات العالمية عام 2018م

البيان					المملكة العربية السعودية	أفضل أداء عالمي للإقتصاد	الولايات المتحدة الأمريكية كأفضل إقتصاد تنافسي لعام 2018م
المرتبة (140)	الدرجة (100)	الدولة	المرتبة (140)	الدرجة (100)			
39	62.2	نيوزيلندا	13	74.6	Institutions المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة (العمل المؤسسي)		
40	75.5	سنغافورة	9	89.5	Infrastructure البنية التحتية		
54	59.9	كوريا الجنوبية	27	71.2	ICT adoption* البنية التحتية لبيئة التكنولوجيا (التقنية) والاتصالات والمعلومات		
1	100	(٣١ دولة)	34	99.6	Macroeconomic stability الاستقرار الاقتصادي الكلي		
64	82.4	(٤ دول)	47	86.5	Health الصحة		
30	73.4	فنلندا	3	86.3	Skills المهارات والقدرات (تنمية الموارد البشرية)		
32	62.5	سنغافورة	3	73.8	Product market سوق السلع والخدمات (المنتجات)		
102	53.4	الولايات المتحدة	1	81.9	Labour market أداء إدارة سوق العمل		
45	65.9	الولايات المتحدة	1	92.1	Financial system النظام المالي		
17	76.3	الصين	2	99.2	Market size حجم السوق (المنتجات المحلية + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي		
114	51.2	الولايات المتحدة	1	86.5	Business dynamism المتطلبات الأساسية للبدء بالأعمال		
41	47.4	ألمانيا	2	86.5	Innovation capability القدرة على الابتكار والتطوير		
39	68	الولايات المتحدة	1	86	الترتيب العام الإجمالي لجميع معايير التنافسية		

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي (2018). Global Economic Forum competitiveness Report INDEX 4.0

من خلال الجدول رقم (4-2) نلاحظ أن الاقتصاد السعودي خلال فترة 2016-2017 تميز بأداء التنافسي منخفض، حيث سجل تأخراً بمرتبة واحدة، لتصل إلى المرتبة 30 عالمياً من بين 144 دولة، مقارنة مع المرتبة 29 خلال الفترة 2015-2016.

الجدول رقم (10)
وضع السعودية في مؤشر التنافسية العالمية

ترتيب المؤشر عالميا									القيمة	الترتيب
2016	2015	2014	2012	2010	2009	2007	2006	2005		
2017	2016	2015	2013							
4.83	4.84	5.10	5.10	4.95	4.75	4.55	/	/		
30	29	24	20	21	27	48	/	/		

المصدر: اعتمادا على بيانات موقع اطلس بيانات العالم:

<http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع 2019/09/28

المطلب الرابع: تقييم سياسات الاستثمار

سوف نستخدم 04 مؤشرات لتقييم سياسات الاستثمار في المملكة العربية السعودية هي المؤشر المركب للمخاطر القطرية؛ مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية. مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية.

الفرع الأول: التقييم وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة (PRS GROUP) الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر الكلية، مالية، سياسية واقتصادية المرتبطة بالاستثمار. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب؛ ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25%؛ ومؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25% وعليه، فإن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

الجدول رقم (11):

وضع السعودية في مؤشر المركب للمخاطر القطرية في الفترة 2015-2002

ترتيب المؤشر عالميا

2015	2014	2013	2011	2010	2009	2005	2004	2003	2002
78	/	78	77	80.3	73	82.5	80.5	76.5	72.5
منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة جدا	منخفضة	منخفضة جدا	منخفضة جدا	منخفضة	منخفضة

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت

من خلال الجدول رقم (2-5) أعلاه، نلاحظ أن السعودية تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين منخفضة إلى منخفضة جدا خلال الفترة 2002 إلى 2015، ما يدل على التحسن الكبير لوضعية المملكة من حيث تهيئة مناخ الاستثمار.

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر COFACE للمخاطر القطرية

يصدر مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية منذ سنة 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية.

الجدول رقم (12):

وضع السعودية في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية
درجة المخاطرة

2016	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت

من خلال الجدول رقم (2-6) أعلاه نلاحظ أن السعودية صنفتم وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة الاستثمار طوال الفترة 2004-2016، نتيجة لتحسن الوضعية المالية

الناتجة من توافرها على احتياطي صرف الناتج عن الفوائض المالية الكبيرة
للمصادر النفطية

الفرع الثالث: التقييم وفق مؤشر مدركات الفساد:

الجدول رقم (13)

وضع السعودية في مؤشر مدركات الفساد

ترتيب المؤشر عالميا

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
46.00	52.00	49.00	46.00	44.00	43.87	47.00	43.00	35.00	34.00	33.00
62	49	56	56	67	57	51	/	/	/	/

المصدر: بيانات موقع أطلس بيانات العالم: <http://ar.knoema.com/altals> تاريخ الاطلاع 2019/09/28

نلاحظ تدهورا في قيمة مؤشر مدركات الفساد إلى غاية سنة 2015، ففي سنة 2015 بلغ المؤشر قيمة 52 مقارنة بـ 47 سنة 2010، ثم تحسن سنة 2016 وحقق قيمة 46. ومع ذلك نلاحظ تأخر في الترتيب بالنسبة للسعودية، فمن المرتبة 51 عالميا سنة 2010 إلى المرتبة 62 سنة 2018.

الفرع الرابع: التقييم وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) منذ عالم 1995.

الجدول رقم (14)

وضع السعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية

ترتيب المؤشر عالميا

2018	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000
62.10	62.10	62.20	60.60	62.50	66.20	64.10	63	66.5
79	77	77	83	74	54	66	54	39

المصدر: بيانات موقع أطلس بيانات العالم:

<http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع 2018/09/28

من الجدول رقم (8-2) أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في السعودية تراوحت خلال الفترة 2000-2018 بين 66.5 و62.10، ما يعني أن السعودية تقع في منطقة الحرية الاقتصادية متوسطة، واحتلت بذلك المرتبة 39 سنة 2000 من أصل 179 دولة لتتراجع إلى المرتبة 79، سنة 2018 من أصل 186 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية.

المبحث الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل رؤية المملكة 2030

دشنت المملكة العربية السعودية عهداً جديداً نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وذلك عبر إطلاق رؤية 2030 من خلال ثلاثة محاور رئيسية: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح؛ التي تركز على عمق مكانة المملكة إسلامياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، وقوتها الاستثمارية الرائدة، وكونها محور ربط بين القارات الثلاث .

ولتحقيق أهداف الرؤية أطلقت المملكة دفعة من اثني عشر برنامجاً تنفيذياً يمتد بعضها حتى عام 2020 والبعض الآخر إلى ما بعد ذلك، جاء من بينها برامج صندوق الاستثمارات العامة لبلورة الغاية الوطنية في حقول الاستثمار داخلياً وخارجياً وتنويع مصادر البناء والإنماء، فضلاً عن تأسيس شركات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في الوسط الإقليمي والدولي.

وقد جاءت الرؤية لتهيئة بيئة طموحة وجاذبة للإستثمارات الأجنبية من خال تجسيد أحد أهدافها المتمثل في رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7¹⁵⁰، عبر توليد فرص إستثمارية جاذبة ومحفزة وذات مردود وجدوى اقتصادية.

ومن أهم تلك الفرص الإستثمارية التي بدأت حكومة المملكة العربية بتدشينها في عام 2018م هو مشروع القدية الترفيهي، حيث يعتبر من الفرص والمشاريع

الواعدة في منطقة الرياض تعمل على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

المطلب الأول: مشروع القدية

مشروع القدية عبارة عن مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية، ويعتبر من المشاريع الفريدة من نوعها على مستوى العالم، ويدعم المشروع توجه المملكة لإيجاد مصادر جديدة للدخل القومي وتقليص التدفقات النقدية الخارجية التي ينفقها المواطنون والمواطنات بالخارج.

ومن أهم أهداف المشروع هو إجتذاب الإستثمارات المحلية والأجنبية لإحداث تغيير شامل في اقتصاد الباد، عبر تعزيز دور القطاع الخاص السعودي في هذه الاستثمارات، وعبر جذب الإستثمارات الأجنبية والمشاركة في إنشاء المشاريع المناسبة له، واتخاذ القرار بضخ الأموال في المشروع الجديد.

ومن المنتظر أن يجتذب المشروع نخبة من كبار المستثمرين المحليين والعالميين الأجانب ؛ الأمر الذي يدعم مكانة المملكة كمركز عالمي مهم في جذب الاستثمارات الخارجية والأجنبية.

كما يتوقع عند إفتتاح المرحلة الأولى من المشروع في عام 2022م إحداث نقلة نوعية في الإرتقاء بمستوى الخدمات بمدينة الرياض؛ لتصبح في مصاف المدن المفضلة للعيش بها حول العالم.

ويوضح مشروع “القدية” بقاء، توجهات صندوق الاستثمارات العامة، وخطته في التوسع محلياً وعالمياً، بتأسيس مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية عالية من منطلق إيمان الصندوق بأن الفرص الاستثمارية في الداخل، لا تقل أهمية من فرص الخارج؛ بل قد تكون ذات عائد أكبر من مشاريع الخارج، اعتماداً على القدرة الشرائية العالية للمواطن والجوانب الإيجابية الأخرى لاقتصاد السعودي.

شكل بياني رقم (15) مراحل مشروع القدية

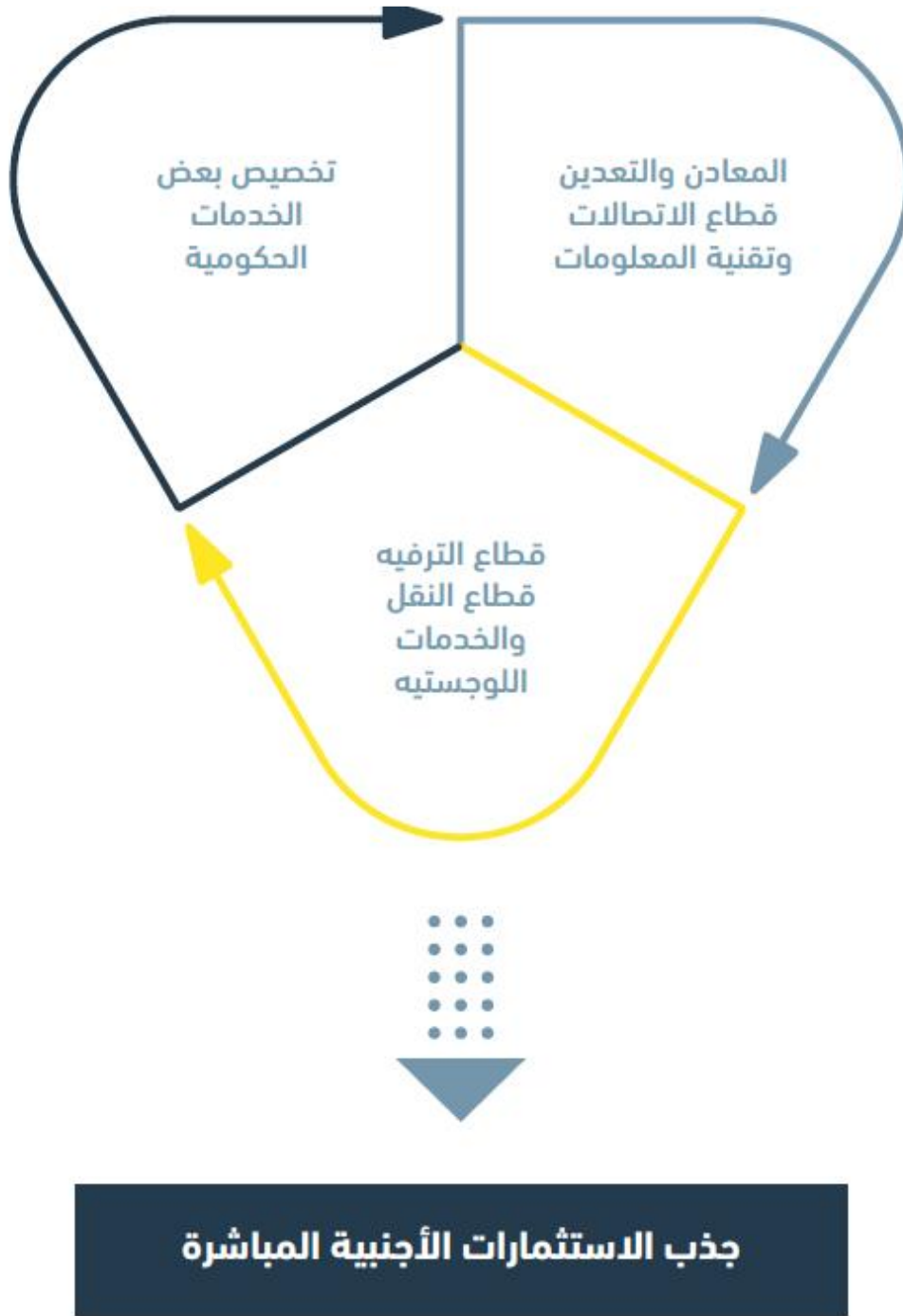


المصدر: رؤية المملكة 2030 vision2030.gov.sa

كما تهدف الرؤية (2030) إلى رفع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة من 30 مليار ريال سعودي إلى 70 مليار ريال سعودي ، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات أخرى غير قطاع الترفيه كقطاع الصحة والخدمات البلدية والإسكان والتمويل والطاقة وغيرها ؛ عبر طرح فرص إستثمارية مجزية وواعدة في تلك القطاعات.

وسوف يفتح توجه الدولة لتخصيص العديد من القطاعات الحكومية آفاقا عديدة لتحفيز التنافس للإستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

شكل رقم (16) اهم الفرص الإستثمارية الواعدة بالمملكة في ظل رؤية 2030



5.2.2 حوافز رؤية المملكة 2030 في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

الشكل التالي رقم (5)

أهم أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة بجذب الإستثمارات. الأجنبية المباشرة.



المطلب الثاني: عوائق بيئة الإستثمار الأجنبي بالمملكة

خلصت بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بأهم التحديات والسلبيات التي تواجه بيئة الإستثمار الأجنبي في المملكة إلى مجموعة من العوائق والسلبيات التي قد تضر ببيئة الإستثمار، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. **القضاء التجاري وضعف وسائل فض المنازعات التجارية:** حيث ما يزال أسلوب التقاضي يشكل احد ابرز العوائق الاستثمارية حسب وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويتمثل ذلك في طول فترة إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين وخصومهم من الجهات العامة أو الخاصة.
2. **البيروقراطية:** على الرغم من الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للإستثمار لتوحيد الجهود بأسلوب النافذة الواحدة ومراكز الخدمة الشاملة غير المعمول بها في معظم الجهات الحكومية، إلا أن البيروقراطية إجراءات بعض الجهات الحكومية التي تضطر المستثمر الأجنبي أن يتعامل معها تعد إحدى السلبيات الهامة عند سؤاله عما يواجهه من عوائق.
3. **ضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية (اللوجستية) وإرتفاع تكلفتها؛** إذ يواجه المستثمر الأجنبي كما المستثمر الوطني ضعف الخدمات المساندة وخدمات البنى التحتية المتمثلة بخدمات النقل والشحن والتفريغ والتعبئة وما شابه على الرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين القطاع.
4. **ضعف وعدم كفاية المعلومات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد السعودي:** فصعوبة الحصول على المعلومات، وتأخر صدورها، ووجود فارق زمني كبير لصدورها من جهة أخرى؛ يعدّ عائقاً من عوائق الإستثمار الأساسية، لاسيما ذلك القادم من الدول المتطورة إحصائياً. فعلى الرغم من التطور والتحسين في الآونة الأخيرة بالمملكة فيما يتعلق بتحديث البيانات والمعلومات، إلا أنه هناك حاجة لمزيد من تلك الجهود لإتاحة البيانات والمعلومات بشكل محدث وشامل للجميع.

5. **ضعف المنشآت التسويقية:** إذ لا يجد المستثمر الأجنبي منشآت تمكنه من توفير جهوده وجهازه التسويقي لتسويق منتجه أو خدمته بالشكل المطلوب، وتحظى بثقته وقناعاته بإمكانية الإعتماد عليها، وقد يضطر في بعض الأحيان إلى القيام بعملية التسويق بكاملها ذاتياً، مما يعني ارتفاع تكلفة التسويق على المستثمر الأجنبي .

6. **التضخم:** بالنظر إلى الدراسات السابقة التطبيقية يلاحظ أن العاقبة بين التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر هي عاقبة عكسية بمعنى أن ارتفاع معدلات التضخم يصاحبه انخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعد معدل التضخم في الدول المضيفة من المؤشرات الرئيسة التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي عند إتخاذ قرار الإستثمار من عدمه؛ فاعتدال واستقرار مستويات الأسعار يزيد من جاذبية الدولة لإستقبال تدفقات الإستثمار الأجنبي، بينما ارتفاع معدلات التضخم يجعل المستثمر يتردد في الدخول إلى السوق حيث أن تكاليفه الإنتاجية سوف ترتفع مما يضعف من منافسة منتجاته.¹ يضاف إلى ما سبق عدد من الصعوبات والعوائق الأخرى في المجالات التشريعية أو التنظيمية أو الإقتصادية التي قد تؤثر سلباً على التدفقات الإستثمارية الواردة (لداخلة) للدولة على الرغم من العمل حالياً على إصلاحها ومعالجتها عبر برامج الرؤية (2030)، نذكر منها ما يلي 2 :

- ضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع.
- ضعف الشفافية في بعض الأنظمة والإجراءات .
- إفتقار السوق المحلي للقدر الملائم من العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال.
- ضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي .
- صعوبة الحصول على مواقع شاغرة وملائمة بالمدن الصناعية.

¹ صلاح الصعيري ، وأحمد البكر “ ورقة عمل عن الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي “ 2016م ص16

² جريدة الإقتصادية العدد 9064. تاريخ 5 أغسطس 2018م نقلا عن دراسة ميدانية تتعلق بالمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي.

- عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

المطلب الثالث: اتجاهات التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة بالمملكة

تشير البيانات في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن المملكة أستقبلت عام 2017م نحو 1.4 مليار دولار أمريكي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين بلغت مجموع قيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المملكة لنفس العام نحو 5.6 مليار دولار أمريكي.

شكل رقم (8): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى المملكة عام 2017م



1-تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة (الداخلية والخارجية) للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا عام 2017م

إستناداً على تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد إحتلت المملكة المرتبة السادسة بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة ، بينما جاءت في المرتبة الثالثة بالنسبة للتدفقات الإستثمارية الأجنبية الصادرة بين دول غرب آسيا¹ عام 2017م ، وذلك وفق ما

¹منطقة غرب آسيا تضم عدد من الدول الآسيوية العربية (البحرين ، تركيا ، العراق ، الأردن الكويت ، الإمارات، لبنان ، السعودية ، اليمن ، فلسطين ، عمان ، قطر) وفق تصنيف تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة ، UNCTAD ، حيث قسم التقرير دول العالم إلى مناطق ومجموعات.

تقدمه البيانات الواردة بالجدول رقم (7) الذي يوضح خصائص هذه التدفقات وأهمها ما يلي:

1. حققت دولة تركيا المرتبة الأولى بين الدول المستقبلية للتدفقات الإستثمارية الأجنبية (الواردة للدولة)، حيث يقدر الوزن النسبي لها بحوالي 43 % من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م بمنطقة دول غرب آسيا.

2. يليها في ذلك التدفقات الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تمثل نحو 40.5 % من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول غرب آسيا عام 2017م.

3. حازت المملكة العربية السعودية على المرتبة السادسة بين الدول المستقبلية لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م، حيث يقدر الوزن النسبي لها بحوالي 6 % من إجمالي تلك التدفقات الإستثمارية.

4. كما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بعد دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بمنطقة دول غرب آسيا من حيث تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة (الصادرة) الخارجة من الدولة (بأوزان نسبية تقدر بـ 17% للمملكة، و 42% للإمارات، و 24% لدولة الكويت).

جدول رقم (21) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الواردة والصادرة) للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا عام 2017م (المبلغ بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	قيم إستثمارات أجنبية واردة (داخلية)	% (حصة الدولة من مجموعة دول غرب آسيا)	قيم إستثمارات أجنبية صادرة (خارجية)	% (حصة الدولة من مجموعة دول غرب آسيا)
تركيا	10864	42.6 %	2630	7.9 %
الإمارات	10354	40.5 %	13956	41.9 %
لبنان	2628	10.3 %	567	1.7 %
عمان	1867	7.3 %	396	1 %
الأردن	1665	6.5 %	7	0.02 %
السعودية	1421	5.6 %	5625	16.9 %
قطر	986	3.9 %	1695	5.1 %
بقية دول غرب آسيا	-4279	-17%	8405	25.3 %
إجمالي دول غرب آسيا	25506	100 %	33281	100 %

المصدر : UNCTAD, Word investment Report, 2018 (-) القيمة بالسالب (انخفاض)

يتناول الجدول رقم (8) إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة العربية السعودية والصادرة منها خلال الفترة 2015م - 2017م، حيث تشير البيانات إلى تراجع التدفقات الإستثمارية الواردة للمملكة خلال تلك الفترة ، وبمعدلات انكماش تقدر بحوالي 8.5% عام 2016م ، وبنحو 81% عام 2017م .

تبنى المملكة للعديد من الإصلاحات الاقتصادية ضمن تحقيق رؤيتها الطموحة 2030 وذلك بقصد تعزيز جاذبية بيئة الإستثمار المحلي والأجنبي لديها، وبما يتوافق مع مصلحة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة في السنوات القادمة.

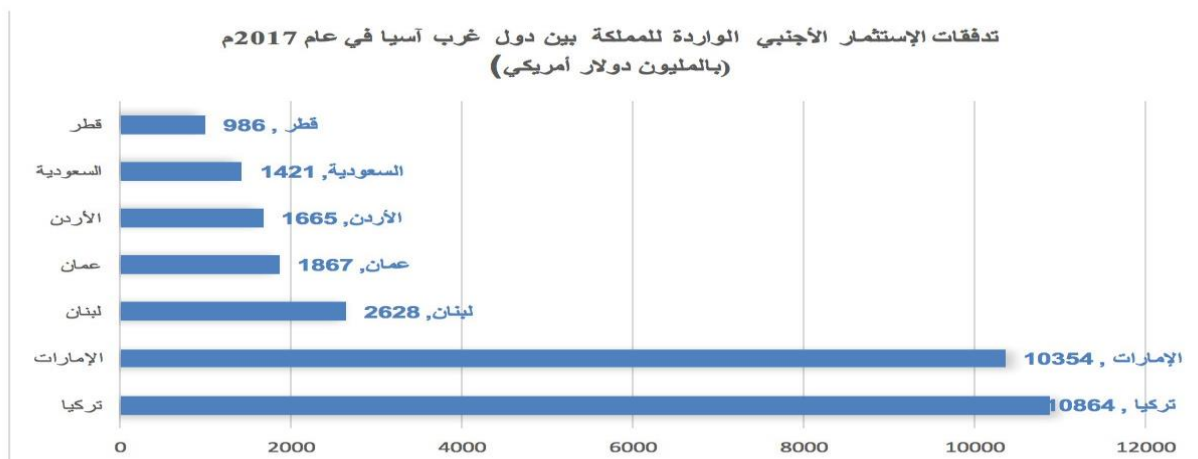
وبالنسبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرة الصادرة (الخارجة) من المملكة خال فترة المقارنة ؛ فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (8) توضح زيادة معدلاتها بـ 66% عام 2016م ، ومن ثم إنخفاض خروج تلك التدفقات عام 2017م عن العام الذي قبله بمعدل 37%.

جدول رقم (8) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الواردة والصادرة) للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا عام 2017م (المبلغ بالمليون دولار أمريكي)

العام	إستثمارات أجنبية واردة	معدل التغير (%)	إستثمارات أجنبية صادرة	معدل التغير (%)
2015م	8141		5390	
2016م	7453	-8.5%	8936	66%
2017م	1421	-81%	5625	-37%

المصدر : UNCTAD, word Investment Report, 2018

والشكل البياني رقم (9) يوضح مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول غرب آسيا في عام 2017م لتدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإنتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية “ تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار “ نقلاً من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

2-تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة (الداخلية والخارجة) للمملكة مقارنة بالدول العربية

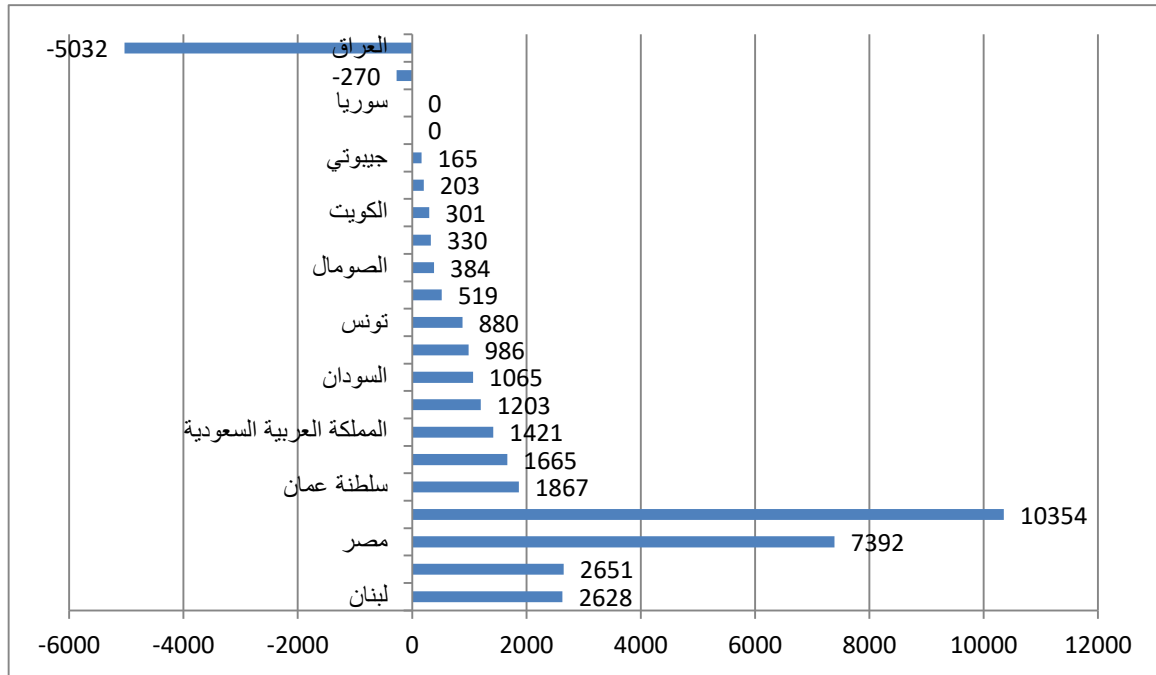
تشير البيانات الواردة في الشكل البياني رقم (10) إلى تراجع عام في إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بمعدل يقدر بـ 11.5% وبقيم إجمالية من 32.4 مليار دولار أمريكي عام 2016م إلى 28.7 مليار دولار أمريكي عام 2017م مع الأخذ في عين الاعتبار أن التدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة إلى جميع الدول العربية مثلت ما نسبته 2% من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات البالغ قدرها ما يعادل الـ 1430 مليار دولار أمريكي.

كما تشير البيانات إلى ترتيب المملكة العربية السعودية بين الدول العربية الأخرى للتدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة، حيث جاءت بالمرتبة السابعة بوزن نسبي يقدر بـ 5% من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م بهذه المنطقة . في حين تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية المستقبلية لهذه التدفقات الإستثمارية بوزن نسبي يقدر بـ 36% من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م بهذه المنطقة.

وبوضح الشكل البياني (10) ورقم (11) حركة وتدفعات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة للمملكة العربية السعودية مقارنة بالدول العربية لعام 2017م.

الشكل البياني رقم (10) التدفقات الإستثمارية الأجنبية الصادرة من الدول العربية عام 2017م

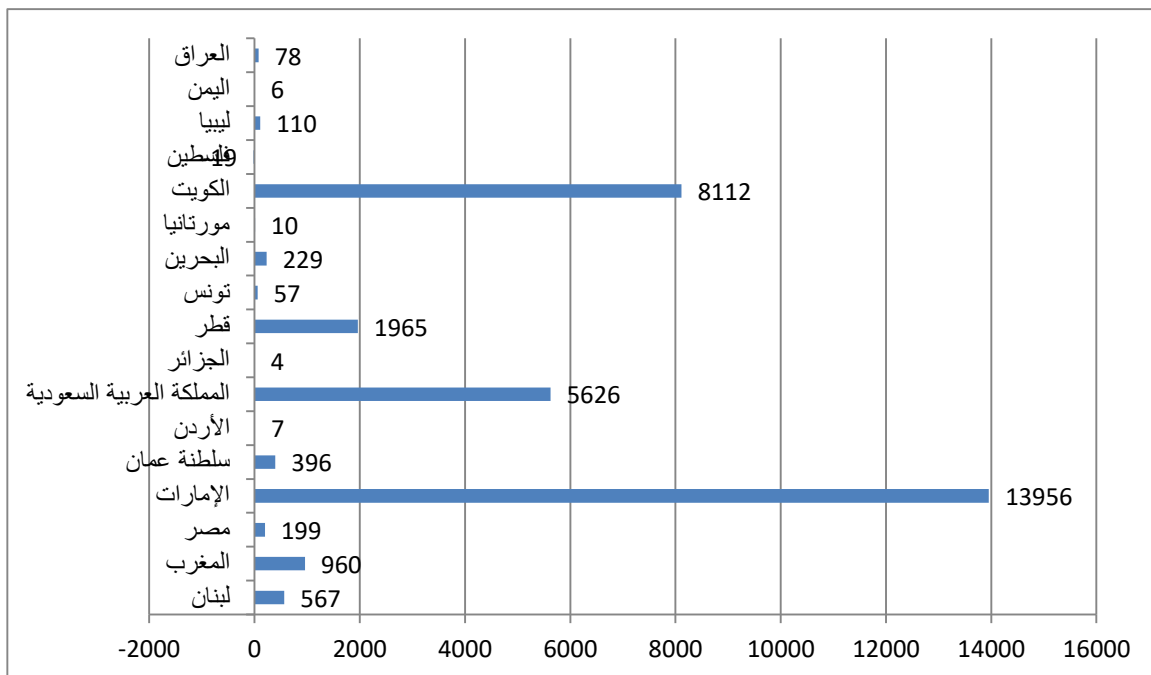
الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية 2017 م (مليون \$)



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية “ تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار “ نقاً من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

الشكل البياني رقم (11) التدفقات الإستثمارية الأجنبية الصادرة من الدول العربية

الإستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية 2017م (مليون \$)



أ.تطورات أرصدة المشاريع الإستثمارية الأجنبية الجديدة بالمملكة العربية السعودية

يتبين من الجدول رقم (9) إلى أهم الدول الأجنبية المستثمرة بالمملكة خال فترة زمنية من عام 2013م إلى نهاية عام 2017م، حيث شُيد في تلك الفترة 493 مشروعاً إستثمارياً جديداً برصيد إجمالي يقدر بـ 3,43 مليار دولار وذلك في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالمملكة، وتعود إجمالي تلك الإستثمارات إلى 361 شركة إستثمارية أجنبية؛ تنصدر فيها دولة الإمارات العربية المتحدة ملكية تلك المشاريع بعدد 122 مشروعاً و 65 شركة بوزن نسبي يقدر بـ 22% من إجمالي تلك الإستثمارات الأجنبية الجديدة ، يليها الإستثمارات الخاصة التي أستقبلتها المملكة من الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة بوزن نسبي يقدر بـ 20% .

الجدول رقم (9) أهم الدول الأجنبية المستثمرة خلال الفترة (2013م – 2017م)

الدولة	قيمة الإستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الإمارات العربية المتحدة	9496	122	65
الولايات المتحدة الأمريكية	8816	84	71
فرنسا	3958	23	16
سنغافورة	2981	17	8
اليابان	2407	23	20
الكويت	2012	15	9
ماليزيا	2000	1	1
هونغ كونج	1646	2	2
المملكة المتحدة	1484	45	35
كوريا الجنوبية	1347	8	6
أخرى	7202	153	128
الإجمالي	43349	493	361

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية “ تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار“

ب. أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013م - 2017م)

يوضح الجدول رقم (10) أهم الشركات الأجنبية الكبيرة المستثمرة في المملكة خال الفترة (2013م - 2017م)، حيث تصدرت إستثمارات مجموعة رجل الأعمال الإماراتي ماجد الفطيم مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة خال الفترة المشار إليها بقيم إجمالية تبلغ 3741 مليون دولار أمريكي، تلتها شركة (Exxon Mobil) بقيم إجمالية تقدر بـ 3400 مليون دولار أمريكي تابعة لدولة الولايات المتحدة الأمريكية .

الجدول رقم (10) اهم (5) شركات مستثمرة بالمملكة خلال الفترة (2013م - 2017م)

الشركة	الدولة	قيمة الإستثمار الأجنبي (مليون دولار\$)
Majid Alfuttaim Group (MAF Group)	الإمارات العربية المتحدة	3741
Exxon Mobil	الولايات المتحدة الأمريكية	3400
Total	فرنسا	2617
EMKE Group	الإمارات العربية المتحدة	2410
Shahed International	ماليزيا	2000

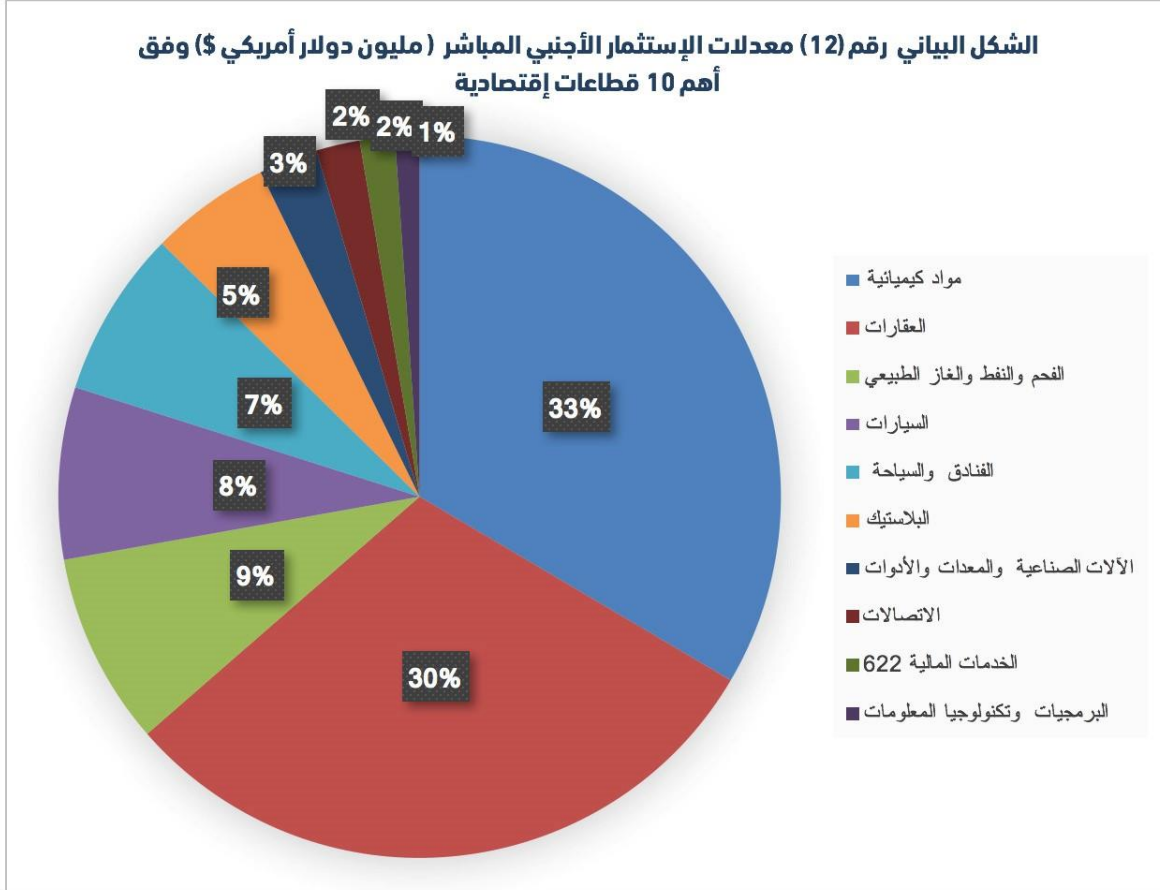
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية “ تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار“

ج. تطور قيم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة العربية السعودية (2013م - 2017م)

يوضح الشكل البياني التالي أهم المجالات الاقتصادية بالمملكة المستثمر فيها أجنبياً وتطورها خال الفترة (2013م - 2017م)، حيث تصدر قطاع البتروكيميائيات والمواد الكيميائية القطاعات الاقتصادية الأخرى بمعدل إستحواذ لتلك الإستثمارات

يقدر بـ 33% ، تاه القطاع العقاري بمعدل 30% من إجمالي رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة خال نفس الفترة.

والشكل بياني رقم (12) يوضح تطور المشاريع الاستثمارية بالمملكة حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2013م - 2017م) (مليون دولار. \$)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية
 “ تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار.”

الخاتمة والنتائج والتوصيات :

بعد استعراض هذه الدراسة يمكننا استخلاص العديد من النتائج يمكن ان نذكر بعضها على النحو التالي :

1-إن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح أمرا مهما لمختلف دول العالم المتقدم والنامي، نظرا لمساهمته في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة. لذ نوصي ب :

- ضرورة وضع الخطط اللازمة وتهيئة المناخ جذبه، وذلك بتطوير البنية التحتية، والعنصر البشري إلخ ...

- ضرورة عقد الاتفاقات الدولية الثنائية والجماعية والتي من شأنها أن تجذب المستثمرين الأجانب وتوفر عنصر الأمان لهم واستثماراتهم.

2-بالنظر لتجارب العديد من الدول، نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد أسهمت بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والتطوير المستمر للعديد من القطاعات أبرزها القطاع الصناعي.

3- القطاع الصناعي بوصف كونه القطاع الرائد الذي يقود قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتعين تقديم كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي من أجل تنشيطه والارتقاء به وهو ما تقوم المملكة به الآن.

وهنا نوصي ب :

- إقامة التكتلات الاقتصادية بين السعودية ومختلف دول المنطقة العربية وتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي.

- توفير كافة عناصر الأمان للاستثمارات الوافدة وتقديم الحوافز لها.

- العمل على تقليص الحواجز الجمركية والتنظيمية أمام الاستثمارات الأجنبية، واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تسهل قدومها وعملها.

4-إن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتطوير القطاع الصناعي من شأنه أن يسهم في تقليل معدلات البطالة وتوفير الوظائف وكذلك إنشاء قاعدة صناعية يرتقى بالدولة أمام مختلف دول العالم.

وهنا نوصي ب :

- بتعديل برامج الدراسة في بعض الكليات أو إنشاء برامج جديدة تتلاءم واحتياجات القطاع الصناعي والاستثمارات الأجنبية، وهذا أمر هام.

5-تساهم الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية الجديدة.

6-تساعد الاستثمارات الأجنبية في الحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل برامج وخطط التنمية، وهو الأمر الذي يعزز وجود استمرار وتطوير القطاع الصناعي.

7-إن توطيد الصناعات وتحديث القطاع الصناعي في المملكة يسهم من دون شك في زيادة نسبة الصادرات وتنوعها، وهو ما ينعكس على ميزان المدفوعات بالإيجاب.

وهنا نوصي ب :

- أهمية مساعدة المنتج الوطني والشركات المحلية وتقديم كافة وسائل الدعم لها.

- البدء في التصدير لدول المنطقة والدول المتشابهة، حتى إذا ما وصل المنتج درجة كفاءة عالية يمكن المنافسة والدخول لأسواق الدول المتقدمة.

8-استطاعت المملكة خلال الفترة من عام 2000 إلى 2008م، أن تكون من أوائل الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وهذا يؤكد أن مسألة جذب وتدفقات رؤوس الأموال ليست بالأمر الصعب طالما اتخذت الدول الإجراءات الجادة لذلك.

وهنا نوصي ب :

- ضرورة استمرار حكومة المملكة باتخاذ كافة إجراءات دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أثر إيجابي في المستقبل.

- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن وضع الاقتصاد السعودي وأماكن الاستثمار ونوعية الاستثمارات وطرحها عبر المنتديات الاقتصادية والمؤتمرات وصفحات متخصصة على الأنترنت.

9- أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير قطاع الصناعة السعودي، وهو ما انعكس إيجاباً في توفير العديد من الوظائف وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات وتحسين الناتج المحلي الإجمالي.

10- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ساهم بشكل رائع في تنوع صادرات المملكة، فبدلاً من تصدير النفط فقط، أصبحت المملكة تصدر المنسوجات والملابس والورق ومنتجات الألبان والأجهزة الكهربائية ... إلخ.

وهنا نوصي ب :

- تخفيض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والاستيراد لمعدات وآلات القطاع الصناعي.
- تشجيع القطاع الخاص السعودي والعربي والأجنبي على الاستثمارات في مختلف الصناعات بالمملكة.
- تدريب العمالة السعودية وثقل مهاراتها وهو عامل كثيراً ما يشجع المستثمرين على القدوم إلى الدولة.
- التعديل المستمر للأنظمة والقوانين وبما يتلاءم مع الاتفاقات الدولية وتحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية.

و من التوصيات والمقترحات نوصي ب؛

1. تعزيز التوعية بأهمية دعم مسيرة الإصلاح المؤسسي التي تقوم عليها رؤية المملكة 2030 وتهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي بالأساس ، ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاء وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها بالإضافة إلى أهمية ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية (حوكمة الأداء) وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
2. أهمية قيام وزارة المالية والجهات المسؤولة عن تطبيق برامج وأهداف رؤية المملكة 2030 بمتابعة ومراجعة تحقيق تلك البرامج لأهدافها ؛ وأهمها رفع كفاءة الاقتصاد السعودي وجذب تشريعاته للمستثمر الأجنبي.
3. أهمية تطوير أنظمة التقاضي التجارية وإنشاء محاكم تجارية متخصصة في المناطق ذات الجذب الإستثماري لتقليل وقت إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين.
4. قيام الهيئة العامة للإستثمار بالمملكة بمتابعة أداء وتقويم نشاط الإستثمار الأجنبي بالمملكة أولاً بأول وإعداد التقارير الدورية في ذلك ورفعها للجهات العليا بالدولة بالإضافة إلى تطوير قواعد المعلومات لديها والتنسيق مع الجهات الرسمية للإحصاء وجمع المعلومات والجهات ذات العاقة لتقليل الفارق الزمني لتاريخ نشر المعلومة عن وقت حدوثها بالفعل.
5. قيام هيئة المدن الاقتصادية بإعداد ونشر خطط مرحلية وبرامج تنفيذ سنوية واقعية بالتنسيق مع الشركات المطورة لتلك المدن والمستثمرين فيها ونشر نتائج التنفيذ بشفافية تمكن من تدعيم الثقة بهذه المناطق.
6. تدعيم مناطق الإستثمار بالبنية التحتية المتكاملة واللوجستية وتزويدها بجميع إحتياجات تلك المناطق من مرافق وخدمات لا تتوفر عادة في البنية التقليدية.
7. تدعيم قدرة القطاع الخاص على رفع كفاءة جهازه التسويقي لتسويق المنتجات والخدمات وبالتالي القدرة على تقديم الخدمات التسويقية المساندة لمنشآت المستثمرين الأجانب والمحليين.

8. أهمية تركيز الهيئة العامة للإستثمار بالمملكة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة (Greenfield) لأنه عادة ما يجلب التكنولوجيا والتقنية والمعرفة ويؤد فرص عمل في الاقتصاد ويضيف قدرة إنتاجية جديدة، وهذا النوع من الإستثمار هو ما تحتاجه الدول ذات الوفر الرأسمالي.

9. لا يزال أداء سوق العمل بالمملكة دون المستوى المطلوب، ويحتاج لمزيد من الجهود والإصاحات لتطويره ومعالجة نسب البطالة المرتفعة بسوق العمل والمعوقات التي تواجهه.

10. إعادة النظر بهيكل التستر ، والعمل على شرعنته بشكل يساعد الوافد العامل أو المستثمر على استمراره بالعمل وتقديم المنتج أو الخدمة شريطة تنظيم عمله بشكل رسمي مهيكّل، وبشكل يمكن افادة الخزينة العامة من دفع الضرائب أو الزكاة، إضافة إلى مساعدته في تشغيل العاطلين عن العمل من السعوديين.

11. أهمية تطوير البرامج التعليمية العامة والعالية بالمملكة لتواكب متطلبات إحتياجات سوق العمل من المهارات والقدرات المؤهلة في سبيل تأهيل كوادر بشرية وطنية ذات كفاءة عالية.

12. أهمية إعداد المزيد من الدراسات الميدانية بالمملكة لتامس حالة وإحتياجات الإستثمار المحلي والأجنبي في الوقت الراهن والمستقبل ، حيث أن التوصيات التي ستسفر عن نتائج هذه الدراسات تكون عادة مصبوعة بالصبغة الواقعية والعملية كونها صادرة عن صاحب الشأن نفسه والمتمثل في المستثمر المحلي والعربي والأجنبي، مما سيضيف مزيدا من الفعالية على المقومات والأدوات المقترحة لتطوير المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية.

13. تناولت الدراسة في الفصول السابقة موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من عدة جوانب مختلفة ، وما له من محفزات وإيجابيات وما يواجهه من تحديات وعوائق ، كما تناولت الدراسة بالأرقام والإحصائيات الموثقة المؤشرات الحيوية الإيجابية ذات الدلالة لتعزيز المناخ الإستثماري بالمملكة وتحفيز

الإستثمارات الأجنبية ، والإستفادة في ذلك من المزايا النسبية الأخرى التي حباها الله للبلاد سواء كانت جغرافية أو إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية كالموقع الجغرافي للمملكة بين دول العالم وتوسطها قارات العالم، ومتانة وصلابة الاقتصاد السعودي في مواجهة التحديات المحيطة والمتغيرات المتنوعة، وما تتمتع به المملكة من الاستقرار السياسي والأمني والتماسك الإجتماعي.

وفي ظل رؤية المملكة الطموحة 2030 تتأهب المملكة لتصبح في مصاف الدول العشر الأولى الأكثر تنافسية في العالم ، وبالتالي أكثر الأسواق الجاذبة للإستثمار الإستراتيجي الأجنبي والإستثمار النوعي الذي يقوم على نقل التقنية (التكنولوجيا) والمعرفة والخبرات الإدارية والمهنية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد السعودي يستعد لبناء مرحلة إنتقالية جديدة أهم ما يميزها إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية وتخلي الدولة عن إدارة وتملك الكثير من المنافع المنتجة لصالحه.

وبالرغم من الإنجازات التي حققها الاقتصاد السعودي ونجاحه في تخطي الكثير من العقبات التي واجهته ، إلا أنه لازالت أمامه بعض التحديات والمعوقات التي يسعى للتغلب عليها ؛ منها عدم إستقرار أسواق النفط العالمية ، شح المياه ، وقسوة الطبيعة ، ندرة العمالة المدربة ، صعوبة الحصول على التقنية المتقدمة نوعا ما ، وضيق السوق السعودية نسبيا ، بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا في هذه الدراسة من معوقات تقف أمام المستثمر المحلي والأجنبي بالمملكة ، الأمر الذي يستدعي حشد كافة الجهود لتخطي تلك العقبات وتذليلها والتخفيف من أثارها.

المراجع |

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، مطبعة الحلبي، بيروت، ب.س.ن.
2. الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، ج 1، مطبعة الحلبي، مصر، ب.س.ن.
3. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1402 هـ.
4. النووي، المجموع في شرح المذهب، ج 14، مطبعة الإمام، بيروت، ب.س.ن.
5. أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.
6. جون سوليفان، أكسندر شكرلنكوف، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2004.
7. جيل برتان (ترجمة مقلد علي)، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.
8. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
9. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2002.
10. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، ط 1، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
11. رضا عبد المعطي، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
12. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط 1، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.
13. رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، ط 1، المستقبل العربي، مصر، 1994.

14. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
15. سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
16. شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009.
17. صلاح الدين عباس، العولمة وأثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
18. ضياء مجيد الموسري، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
19. طاهر مرسي، إدارة الأعمال الدولية، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.
20. عبد الرحمن محمد العقيل، صناعات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ط 1، مركز الدراسات العربية، مصر 2006.
21. عبد الرحمن محمد العقيل، ضمانات الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ط 1، مركز الدراسات العربية، 2016.
22. عبد الرحيم فؤاد الفارس، فارس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
23. عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
24. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
25. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005.
26. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
27. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
28. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

29. عبد العزيز فهمي هيكمل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
30. عبد الكريم كاكى، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
31. عبد الكريم كاكى، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
32. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية- منظماتها- شركاتها- تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
33. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
34. عجمية وآخرون، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006.
35. عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، ط 2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
36. عكاشة محمد عبد العال، الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية، ط 1، مركز الدراسات العربية- الأوروبية، بيروت.
37. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط 1، دار رسلان، سوريا، 2007.
38. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
39. فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، ط 1، عمان الأردن، 2012.
40. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والتحديات، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
41. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
42. محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
43. محمد الصالح القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
44. محمد عاطف، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، مطابع العمرانية، القاهرة، 1997.
45. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي. ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

46. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دار الحلبي، بيروت، 2007.
47. محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003.
48. مصطفى قطب، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النقاش للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
49. نزيهة عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
50. نشأت عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
51. نصيرة بوجمعة سعدي، عود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، افريل 1992.
52. نوري محمد عبيد الكصب، التنويع الاقتصادي في ظل تحديات الثورة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، 2015.
53. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، 2014، الإسكندرية.
54. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
55. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية- الصين أنموذجا، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

الرسائل والأطروحات:

1. أمجد جميل الأفغاني، الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية: نقد داخلي لنظرية التبعية، رسالة ماجستير، جامعة برزيت، فلسطين، 2004.
2. تغريد حسن عبد الله بالخير، مدخل مقترح لتقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية في ضوء مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011.
3. حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

4. رائدة شحدة محمد الدودة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)، رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، 2010.
5. سامية دحماني، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
6. رتيبة بن عاشور، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
7. سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الخرطوم، أبريل 2008.
8. عبد الحميد قجاتي، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1980/2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2017.
9. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.
10. عبد اللطيف إبراهيم الشعلان، الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2016.
11. عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.
12. علياء محمد علي أصرف، أثر النمو الاقتصادي على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.
13. عمر علة، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
14. عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007/2008.

15. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004.
16. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.
17. محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002.
18. مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.
19. مولد طابوش، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
20. نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة سان كليمنتنس، 2012.
21. وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الصين- مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012-2013.

الملتقيات الندوات والمؤتمرات:

1. خالد بن نهار الرويس، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة للملتقى السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "التنويع الاقتصادي"، 27-29 مارس 2017 قاعة الملك فهد للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، أبريل 2002.

3. علي مرزا، الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت 30 مارس-01 أبريل 2013، فندق هولندي- إن ديونز.
4. فاضل صالح الزهاوي، دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجموعة الأبحاث المقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، 25-27 أبريل 2011.
5. محمد منير أيوب مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيم وتوصيات، ورقة مقدمة للمؤتمر العملي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي- مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، 19-20 أكتوبر 2015.
6. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لكرليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، خلال الفترة 16-17 فيفري 2014..
7. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، وأعمال مؤتمرات، القاهرة، 2009.
8. مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية، معهد التقدم والسياسات الإنمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين، لبنان، 2007.

المجلات والدوريات:

1. إبراهيم أحمد البدوي وسامي عطا الله، إعادة السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 04/09، 2014.
2. إبراهيم موسى الورد، حسين عجلان حسن، أثر عولمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 03، حزيران 2001.
3. أحمد السيد مصطفى، اندماج الشركات العملاقة وأثرها على الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أبريل 2000.
4. أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

5. أحمد عدنان الطيط وأنيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018.
6. أعياد عبد الرضا عبدال وعدنان كاظم جبار الشيباني، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 13، العدد 56، 2016.
7. بشير الحمودي، تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 21، دمشق، 2006.
8. بشير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والإحصاء التطبيقي، القليعة، الجزائر.
9. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.
10. الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 06، 2015.
11. حلوب كاظم معة وعلي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، جامعة بغداد، العدد 24، 2015.
12. حسان الخضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 03، الكويت، 2004.
13. حمزة بن الزين ووليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات والمحاسبية، جامعة ورقلة، العدد 03، 2016.
14. حيدر عباس دريبي، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة 1970-2013، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 04، جامعة القادسية، 2016.

15. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 03.
16. خالد منه، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية الجزائر مثالا، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، 2016.
17. دحمان عبد الحق وجواهر إدريس، تحليل الانحدار لنمذجة تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة "لجنة الموارد" مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 09 يوليو 2014.
18. سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 34، كانون الأول 2017.
19. سهير إبراهيم حاجم، م.س، صبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية... مع الإشارة إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس، العدد 11.
20. سيفن كلاسنزوسودارشانغوبتو، هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق الأموال الأجنبية إليها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 31، العدد 03، سبتمبر 1994.
21. شريف شعبان مبروك، صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 146، الطبعة الأولى، الإمارات، 2009.
22. شوقي الجباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 01، 2014.
23. صلاح عامر أبو هونة البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006 (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 12، العدد 01، بغداد، 2010.

24. عامر جميل حسن ومانع حبش الطعمة، إشكالية التناقض بين الربيع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 13، العدد 40، 2016.
25. عبد العزيز قادري، دراسة في العقود بين الدول ورعايا دول أخرى في مجال الاستثمارات الدولية، مجلة الإدارة عدد 01 سنة 1997.
26. عبد الكريم بن خلف الهويش، القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 01، 2015.
27. عبد الكريم كامل أبوهات، عبد الكريم جابر شنجار، مصادر التمويل الدولي ودورها في ظاهرة التحويل العكسي لموارد الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، مجلد 01، العدد، 2004.
28. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد السادس السداسي الأول، 2009.
29. فوزي قريشي، أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الأجنبي لدول مجلس التعاون، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلد 17، العدد (67-68).
30. م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العاشر، العدد (33)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، العراق، 2015.
31. مايع شبيب الشمري وأحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 24، 2016.
32. مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 03، العدد 15، 2010.
33. مجلة العدل السعودية، وزارة العدل السعودية، العدد 32، شوال 1427هـ.
34. محمد أزروال، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي- قطاع الصناعة التحويلية نموذجاً، مجلة معالم وآفاق اقتصادية، العدد 02، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2017.

35. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم (107)، الكويت، 1986.
36. محمد صالح جسام الدليمي، الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية IMF، IBRD، WTO، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 03، المجلد 05، العراق، 2010.
37. مشتاق باركر، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول، 1998.
38. ملف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010.
39. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 18، العدد 02، جامعة الكويت.
40. منور أوسرير عليان نذير حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة شلف، العدد 2، ماي 2005.
41. منبر نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف العدد 04، 2006.
42. نصر ربيع، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 74، السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2008.
43. نضال شاكر، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد (03)، العدد (08)، العراق، 2005.
44. هناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المسوغات والمخاطر، مجلة دراسات قومية واشتراكية، العدد 25، الجامعة المستنصرية، 2001.

جرائد:

- عرفان الحسني، أطروحة التنويع الاقتصادي في دول تعاون، صحيفة الخليج- الخليج الاقتصادي، كانون الأول 2011.

التقارير والمنشورات:

1. أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل رقم 08، صندوق النقد العربي، 2015.
2. إسماعيل محمد حسين، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1994، ص 92، نقلا عن عبد اللطيف إبراهيم الشعلان.
3. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2017: الاستثمار والاقتصاد الرقمي.
4. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005.
5. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005.
6. تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث 2018.
7. تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث 2018.
8. التقرير الموجز رقم 03، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، قطر، 2012.
9. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007.
10. العباس بلقاسم: القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت رقم 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.
11. غسان الرفاعي، سياسات ومحددات التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. البحرين (1-3) شباط 1993.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الاسكوا)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، تقرير أقل البلدان نموا، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011.
14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التنويع وتحقيق القيمة المضافة، مذكرة من أمانة الاونكتاد، جنيف، 25 و 26 افريل 2018.

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2000.
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الكويت، 2003.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005.
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011.
19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، الكويت، 2015.
20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: لجنة علاقات العمل، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، أبريل 1998.
21. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003.
22. مذكرة من أمانة الاونكتاد، التنوع وتحقيق القيمة المضافة، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة العاشرة) جنيف، 25-26 أبريل 2018.
23. مذكرة من أمانة الاونكتاد، قطاع الموارد الطبيعية: وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة السادسة) جنيف 10، 09 أبريل 2014.
24. الهيئة العامة للاستثمار، مقارنة بين مواد نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ونظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، د.س.ن.

المواقع الإلكترونية:

1. أحمد إبراهيم عبد الهادي، المشروعات المشتركة، تاريخ الاطلاع: 2017-08-12 على الساعة 08:00
<http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/303379>
2. أحمد الصققي: الخليج نموذجاً: مستقبل الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط:
<http://rawabetcenter.com/archives/26203>، تاريخ الاطلاع: 2018/08/08.
3. أحمد مصبح، المرض الهولندي وتحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي، موقع مدونات الجزيرة، 2018/08/12، على الرابط:

http://eprints.lse.ac.uk/54398/1/Hertog_2013.pdf

4. جريد الأهرام الإلكترونية، قضايا وآراء، حازم البيلالي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، تاريخ الاطلاع: 2018-02-19

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/1/30/OPINI1.HTM>

5. حازم البيلالي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، الأهرام، تاريخ الاطلاع: 2018-03-17 الساعة 18:00، موقع إلكتروني:

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/1/30/OPINI1.HTM>

6. حامد عباس محمد المرزوك، سمات الدول العربية الريفية، كلية القانون، جامعة بابل، العراق (تاريخ الاطلاع: 2018/07/18) موجود على الرابط:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=7&Icid=19900>

7. حسين أحمد الجبلي، لجنة الموارد، تاريخ الاطلاع 2018/08/18 على الرابط: <http://www.hdf-iq.org/ar>

8. زغيب شهرزاد وحليمي حليلة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد التاسع، الدنمارك، 2011، ص 43. على الرابط:

http://www.ao-academy-org/docs/academy_magazine_9.pdf.

9. صندوق الاستثمارات العامة، تاريخ الاطلاع: 2018/11/08، على الرابط:

<http://www.pif.gov.sa/ar/pages/AboutPIF.aspx>

10. فارس النفيعي، ملامح التنمية في المملكة العربية السعودية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2018/09/14 على الساعة 02:00، على الرابط:

<http://hrdiscussion.com/hr15473.html>

11. فلاح خلف على الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار ليبيا، جوان 2004، ص 15.

<http://mpira.ub.uni/muenchen.de./8369>

12. قاعدة بيانات الملك خالد بن عبد العزيز، الأهداف التي كزت عليها كل خطة من خطط التنمية (الأولى والثانية والثالثة) على الرابط:

<http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=pa.ges&ID=164&BookID=7>

13. كريمة عباس، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، العدد 17، مارس 2018، <http://www.droitentreprise.com>
14. مجلة المعرفة، تاريخ الاطلاع: 2018/08/11 على الساعة 11:07 على الرابط: <http://www.marefa.org>
15. محمد أمغار، الاستثمار الأجنبي بالبلدان المغاربية، مقالة في: الحوار المتمدن، بتاريخ 15-06-2013، متاح على الرابط: <http://www.m.ahewar.orgs/sasp>
16. محمد نبيل الشيمي، المركز الديمقراطي العربي، الاقتصاد الريعي "المفهوم والإشكالية"، الرابط: <http://democraticacde/?p=25453>
17. مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، مرسوم ملكي رقم 23 بتاريخ 1377/05/23 هـ (1957 م)، <http://www.sama.gov.sa>
18. الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار في المملكة: SAGIA <http://mci.gov.sa/LawsRegulations/Projects>
19. نالديبان دور (وزير العلوم والتكنولوجيا بدولة جنوب أفريقيا)، كيف نتخلص من لعنة الموارد الطبيعية بأفريقيا؟ المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية على الرابط: <http://arab.csr.org>
20. النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية (18-09-2014)، بوابة الوزارة الأولى على الرابط أدناه: تاريخ الاطلاع (05-06-2018). <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html>
21. نون بوست، المرض الهولندي: موطن غني ومواطنون فقراء، تاريخ الاطلاع: 2018/08/12، على الرابط: <http://www.noonpost.org/content/11886>
22. وزارة الاقتصاد والتخطيط، توجهات خطة التنمية التاسعة، على الرابط: <http://www.mep.gov.s/ar/development-plans>
23. وزارة الاقتصاد والتخطيط، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، ص 09 على الرابط: <http://www.nationalplanningcycles.o>

الفهرس

1.....	مقدمة عامة
7.....	الفصل الأول : التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
9.....	المبحث الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه
9.....	المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
11.....	المطلب الثاني : انواع الاستثمار الأجنبي المباشر
11.....	أولا : الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :
12.....	ثانيا : الاستثمار المشترك (المشروعات المشتركة)
12.....	المبحث الثاني : دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر
13.....	المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
13.....	أولا: دوافع المستثمر الأجنبي :
15.....	ثانيا : دوافع الدولة المضيفة للاستثمار
16.....	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
17.....	المطلب الأول: التفسير التقليدي القائم على أساس التبادل الدولي
17.....	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية
18.....	الفرع الثاني: نظرية رأس المال
20.....	الفرع الثالث: نظرية إخطار التبادل:
21.....	المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر
21.....	الفرع الأول: النظريات التي تفترض كمال السوق:
21.....	أولا: فرضية الفرق في العائد:
22.....	ثانيا: فرضية تنويع المحفظة:
22.....	الفرع الثاني: النظريات التي تفترض عدم كمال السوق
22.....	أولا: نظرية المزايا الاحتكارية لهايمر:
27.....	ثانيا: نظرية التدويل لأسواق المنتجات الوسيطة: Casson و Buckley

29		ثالثا: نظرية ردة الفعل:
29		رابعا: نظرية دورة حياة المنتج لـ Royamond Vernon
32		خامسا: نظرية الحماية:
35		سادسا: النظرية الانتقائية: (John Dunning)
39		سابعا: نظرية الموقع (التوطن):
40		ثامنا: نظرية الموقع المعدلة: Robock و Simmonds
42		الفرع الثالث: نظريات أخرى
42		أولا: فرضية التمويل الداخلي:
42		ثانيا: فرضية العملات وتأثير سعر الصرف:
42		ثالثا: ألماس بورتر: Le diamant de Porter
43		المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته
43		المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
44		الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية:
44		أولا: الاستثمار المشترك:
48		ثانيا: الاستثمار المملوك كليا للمستثمر الأجنبي:
50		ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة:
52		رابعا: مشروعات أو عمليات التجميع:
53		الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبك بالملكية:
54		المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
54		الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وأهم خصائصها:
55		أولا: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:
56		ثانيا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:
		الفرع الثاني: آثار الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد
60		
60		أولا: آثار الشركات متعددة الجنسيات:
61		ثانيا: أهداف الشركات متعددة الجنسيات:
63		ثالثا: أشكال أعمال الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الرابع: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر..	64
المطلب الثاني: حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الألفية الجديدة.....	64
الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	65
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشر.....	66
أولاً: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة	66
الفصل الثاني: التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية	68
لمبحث الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي.....	69
الفرع الأول: أهمية الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:	69
الفرع الثاني: أهمية الإيرادات النفطية في الإيرادات الحكومية:	72
المبحث الثاني: صناديق الثروة السيادية كأداة استخدام العوائد النفطية.....	78
الفرع الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية:.....	78
الفرع الثاني: أنواع صناديق الثروة السيادية:.....	81
الفرع الثالث: صناديق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية:.....	84
أولاً: صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA).....	84
الفرع الرابع: مستقبل صناديق الثروة السيادية	90
الفصل الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية	92
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار.....	93
المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار.....	94
الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار	94
الفرع الثاني: خصائص مناخ الاستثمار	95
الفرع الثالث: دور السياسات والسلوكيات الحكومية في تحديد شكل مناخ الاستثمار	97
أولاً: التكاليف:.....	98
ثانياً: المخاطر:	98
ثالثاً: العوائق أمام المنافسة:	99
المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار.....	99
الفرع الأول: المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار	100
أولاً: المناخ السياسي والأمني:.....	100

104	ثانيا: المناخ الاقتصادي والمالي والتجاري.....
108	ثالثا: المناخ القانوني والمؤسساتي:.....
110	رابعا: المناخ الاجتماعي والثقافي
111	خامسا: المناخ الاجتماعي والثقافي والبيئي:
113	الفرع الثاني: المقومات التكميلية لمناخ الاستثمار:.....
113	أولا: وقرة الموارد البشرية المؤهلة:.....
113	ثانيا: البنية التحتية:
114	ثالثا: توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:.....
114	رابعا: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المضيف:.....
115	خامسا: معدل نمو الدخل القومي:.....
115	سادسا: الموقع الجغرافي:.....
116	سابعا: علاقة البلد المضيف مع المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية:.....
116	ثامنا: الشفافية:.....
117	تاسعا: محاربة الفساد:.....
117	الفرع الثالث: التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية في تحسين مناخ الاستثمار ..
119	المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار
120	الفرع الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار
120	أولا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.....
121	ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية:
121	ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال:.....
122	رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية
122	الفرع الثاني: تقييم تهيئة مناخ الاستثمار حسب مؤشرات قياس المخاطر القطرية:.....
123	أولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية:.....
123	ثانيا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:.....
125	الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية الإقليمية
125	أولا: المؤشر المركب للتنافسية العربية
127	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.....

المطلب الأول: الضمانات والمزايا النظامية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.....	127
الفرع الأول: تطور الإطار القانوني للاستثمار في المملكة العربية السعودية.....	127
الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.....	132
المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016.....	140
الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي.....	141
الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية.....	142
الفرع الثالث: البنية التحتية.....	147
أولاً: البنية التحتية في السعودية:.....	147
ثانياً: قطاع النقل والمواصلات:.....	147
ثالثاً: الموانئ البحرية:.....	148
الفصل الرابع: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.....	150
المبحث الأول: نظام الإستثمار الأجنبي في المملكة وأهم مزاياه الاقتصادية.....	151
المبحث الثاني: محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة و إيجابيات بيئة الإستثمار.....	155
المطلب الأول : الحوافز الأساسية المباشرة.....	155
1. الإستقرار السياسي والأمني والانفتاح الاقتصادي.....	155
2. الحوافز التشريعية والضريبية للمستثمر الأجنبي.....	156
3. الحوافز التنظيمية والمالية للإستثمار الأجنبي.....	156
المطلب الثاني: الحوافز الثانوية غير المباشرة.....	158
المطلب الثالث: أنواع الدعم المقدم للمستثمر الأجنبي بالمملكة.....	159
المبحث الثالث: التقييم وفق المقومات الاقتصادية.....	159
المطلب الأول: التقييم وفق مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار.....	159
المطلب الثاني: التقييم وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.....	160
المطلب الثالث: تقييم بيئة أداء الأعمال.....	160
الفرع الأول: تقييم سهولة ممارسة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.....	160
الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية.....	163

المطلب الرابع: تقييم سياسات الاستثمار.....	166
الفرع الأول: التقييم وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....	166
الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر COFACE للمخاطر القطرية.....	167
الفرع الثالث: التقييم وفق مؤشر مدركات الفساد:.....	168
الفرع الرابع: التقييم وفق مؤشر الحرية الاقتصادية.....	168
المبحث الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل رؤية المملكة 2030.....	169
المطلب الأول: مشروع القدية.....	170
المطلب الثاني: عوائق بيئة الإستثمار الأجنبي بالمملكة.....	174
المطلب الثالث: اتجاهات التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة بالمملكة.....	176
الخاتمة والنتائج والتوصيات :.....	185
لائحة المراجع.....	192

